وزارة التعليـــم العالـــي و البحـث العلمـي

جامعـــة محمـد خيضـر – بسكـــرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

- دراسة مقارنة -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص استراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب :

- بونيف سامي محمد

إشراف الأستاذ(ة) :

– د . طويل نسيمة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
طويل نسيمة	دكتورة	مشرفا مقررا

السنة الجامعية : 2015/2016

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين و العائلة

و إلى كل من يسعى لتحقيق طموحه للوصول إلى العلا

شكر وعرفان

بداية أبدأ بشكر الله تعالى على إعانتي في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أتمنى أن أكون

قد وفقت في إنجازه

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة المشرفة " نسيمة طويل " التي لم تبخل علينا بنصائحها

القيمة ومتابعتها طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

وإلى كل الأساتذة و عمال الإدارة والمكتبة وزملاء الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل من وثق بي وشجعني .

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقدمة	**أ–خ**
الفصل الاول : المحددات المفاهيمية و الجيوستراتيجية للدراسة	**7**
المبحث الاول : مفهوم الاستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة	**8**
المطلب الاول: مفهوم الاستراتيجية	**9**
المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الاستراتيجية	**12**
المطلب الثالث : المفاهيم ذات الصلة بالاستراتيجية	**17**
المبحث الثاني : اهم النظريات المفسرة للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا	**22**
المطلب الاول : تفسير الواقعية للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا	**23**
المطلب الثاني : تفسير مقاربة الدور للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا	**26**
المطلب الثالث : تفسير نظرية الالعاب للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا	**31**
المبحث الثالث : الضبط الجيوستراتيجي لكل من (ايران,تركيا,سوريا)	**36**
المطلب الاول: دور المحدد الجيوستراتيجي لايران في توجهاتها نحو سوريا	**37**
المطلب الثاني : دور المحدد الجيوستراتيجي لتركيا في توجهاتها نحو سوريا	**42**
المطلب الثالث : الاهمية الجيوستراتيجية لسوريا لدى كل من ايران و تركيا	**46**
الفصل الثاني : الابعاد الاستراتيجية لكل من ايران و تركيا اتجاه الازمة السورية	**53**
المبحث الاول : دور البعد المحلي في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**54**
المطلب الاول : دور المصلحة الوطنية في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**55**
المطلب الثاني : دور الاوضاع الداخلية في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**60**
المطلب الثالث : دور المحددات الحضارية في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**64**
المبحث الثاني : دور البعد الاقليمي في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**69**

المطلب الاول : دور عامل التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الاوسط في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	70
المطلب الثاني : دور الفواعل الاقليمية في المنطقة في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	73
المطلب الثالث : دور طبيعة العلاقات الايرانية –التركية في التاثير على الاستراتيجيتهما اتجاه الازمة السورية	77
المبحث الثالث : دور البعد الدولي في التأثير على التوجهات الاستراتيجية كل من ايران و تركيا اتجاه الازمة السورية	81
المطلب الاول : دور المكانة الاستراتيجية الدولية لسوريا في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	82
المطلب الثاني : دور التوازنات الدولية في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	86
المطلب الثالث : دور الفواعل الدولية في توجيه الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	90
الفصل الثالث : المحاور الاستراتيجية لكل من ايران و تركيا اتجاه الازمة السورية	97
المبحث الاول : المحور السياسي و الامني في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	98
المطلب الاول : الاهمية السياسية و الامنية لسوريا لدي كل من ايران و تركيا	99
المطلب الثاني : الأهداف السياسية و الامنية في الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	102
المطلب الثالث : الأليات السياسية و الامنية لدى كل من ايران و تركيا اتجاه الازمة السورية	106
المبحث الثاني : المحور الاقتصادي في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	111
المطلب الاول : الأهمية الاقتصادية لسوريا لدى كل من ايران و تركيا	112
المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية في الاستراتيجية الايرانية و التركية	114
المطلب الثالث : الأليات الاقتصادية لكل من ايران و تركيا في سوريا	118
المبحث الثالث : المحور الايديولوجي و القومي في الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه	123

الازمة السورية	
المطلب الثاني :دور العامل الإيديولوجي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية	**124**
المطلب الثالث :دور العوامل القومية في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية	**128**
خاتمة	**د-ز**
قائمة المراجع	

- **فهرسة الجداول والخرائط:**

الجداول و الخرائط	الصفحة
الجدول (1) ترتيب الإمكانيات المختلفة لإيران مقارنة بالدول الإقليمية	42
خريطة (1) الموقع الجغرافي للجمهورية الإيرانية الإسلامية	38
خريطة رقم (2) الموقع الجغرافي للجمهورية التركية	43
خريطة رقم (3 الموقع الجغرافي للجمهورية السورية	47

مقدمة

شهد النظام الدولي بعد الحرب الباردة مجموعة من التغيرات أثرت علي هيكله و طبيعة التفاعلات داخله و حركة الوحدات و أثرت بذلك علي العالم ومناطقه وبرز نوع جديد من الصراع علي مناطق النفوذ بين الدول الكبرى و حتى الدول المتوسطة ومن هنا تبرز على الساحة قضية المنافسة الإقليمية بين الدول متوسطة القوة وحدودها وأنماطها، وما يترتب عليه من تأثيرات على شكل النظام الإقليمي في مناطق النفوذ .

منها منطقة الشرق الأوسط التي تبرز فيها تلك القوى التي يمكن وصفها بأنها قوى ما بين متوسطة ومتوسطة صاعدة ، تمتلك مقومات القوة وتطمح إلى لعب دور أكبر مما هو متاح لها في الإقليم ، مستغلة تصاعد مؤشرات قوتها في الفترة الأخيرة على رأسها كل من إيران و تركيا بينما على الجانب الآخرهناك

قوى إقليمية متوسطة تمر بمراحل هبوط في منحنى قوتها القومية مما أثر على دورها الإقليمي ، ما كان له أثر على منحى الأزمات و الصراعات والتي تمثل الأزمة السورية تجسيدا لهذه المتغيرات .

1 / أهمية الدراسة :

أ- الأهمية العلمية :

تبحث الدراسة في حقل الإستراتيجية في مجال العلاقات الدولية , التي تعتبر أحد أهم الميادين في الدراسات السياسية , من خلال أنها تعتبر وعاء يحوي كل المتغيرات الأساسية في التفاعلات الخارجية بين الدول , لذلك فإن الدراسة تسعى للإحاطة بكل المقتربات المفاهمية و النظرية المختلفة لتفسير كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , مما يساهم في تقديم تفسير علمي للسلوك الإستراتيجي للطرفين في الأزمة السورية .

ب-الأهمية العملية :

- تعتبر أحد الدراسات المكملة للدراسات السابقة التي حاولت تحليل متغيرات الأزمة السورية بما أنها تمثل أحد الأزمات المعقدة التي تتداخل فيها عدة قضايا و ترتبط بواقع محلي و إقليمي و دولي , بذلك فإنها تساهم في تعميق المعارف لدى المهتمين بالظاهرة .

- تساعد على وضع صيغ تحليلة لواقع و تطورات الأزمة السورية , للإطلاع على الجوانب المختلفة للفعل الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا من خلال التركيز على الجوانب الجيوستراتيجية وفق الأطر النظرية المفسرة , إضافة إلى التركيز على الأبعاد المختلفة للسلوك مما يساهم في تعميق المعارف و المساهمة في التحليل و التنبؤ بإمكانيات الثبات و التغير .

– محاولة المساهمة في توضيح سلوك الفواعل الرئيسية في الأزمة السورية (إيران و تركيا) و ارتباطها بالفواعل الأخرى من خلال توضيح مدى المتوافقات و التمايزات بينها .

2/ أهداف الدراسة :

أ- الأهداف العلمية :

– إيجاد تحليل علمي مناسب لمدى تأثير العوامل المختلفة لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية و مقاربات نظرية لتفسير السلوك الإستراتيجي للطرفين , إضافة لمحاولة تقديم مقترب مفاهيمي يربط بين التعريف الواسع للإستراتيجية و مفهومها المرتبط بالعقيدة الذاتية لدى كل من إيران وتركيا .

– محاولة إيجاد تفسيرات علمية لتحديد الأنماط و الأدوار الخاصة بكل فاعل من فواعل الأزمة السورية , من خلال أن تداخلها في إطار التفاعلات المختلفة , مما يصعب على المهتمين الفهم و التحليل .

ب-الأهداف العملية :

– تهدف هذه الدراسة لتعميق المعارف حول موضوع الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , من خلال إبراز مدى التشابه و الاختلاف ما يساهم في تحديد أنماط التأثير و أدوار كل الطرف في مسار الأزمة السورية .

– تحديد أهم محاور الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية من خلال عناصرها الفاعلة التي تشكل أهم التكتيكات و أدوات الفك و الربط بين الأدوار و مسارات الأزمة , و مدى التفاعل مع المنطقة الحيوية .

3/ أسباب إختيار الموضوع :

أ- الأسباب الموضوعية :

إن إختيار الموضوع كان إثر حداثة الظاهرة التي تميزت بالتشعب و القصور في منظورات المعالجة مما خلق توجهات لصياغة دراسة جديدة تسعى لتوضيح الظاهرة من منظور جديد أشمل و أوسع و محدد , حيث أن أغلب الدراسات السابقة عالجت الموضوع المتمثل في الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية من منظور الشمولية بحيث التركيز على المنطقة ككل في الدراسة أو من منظور جزئي من خلال التركيز على عامل واحد كمتغير أساسي (جيوسياسي , إقتصادي , أمني) , منه فإن تحديد الإيطار المكاني يساعد في تحديد ملامح السلوك الإستراتيجي و إيجاد إسقاطات حول القضايا الأخرى بإعتبار الترابط الكبير بين دول الإقليم الشرق أوسطي .

ب- الأسباب الذاتية :

- تعد حركية الموضوع أهم الدوافع الذاتية باعتباره موضوع الساعة نظرا لوجود تعقيدات كبرى و تشابكات مع عدة متغيرات أساسية ساهمت في رسم أبعاد مختلفة للدراسة مما يحفز على العمل الجدي لإيجاد تفسيرات و تحليلات تساهم في توصيف الظاهرة و توضيحها .

- إضافة لأهمية توظيف الجوانب النظرية و المعرفية في إطار تخصص العلاقات الدولية و الإستراتيجية . من خلال السعي لاختيار المواضيع التي تربط بين الجوانب العلمية و العملية لاكتساب القدرة على قراءة المشهد السياسي و التنبؤ بمساراته و تمثل الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية فرصة لتحقيق هذا الهدف.

4 / <u>المشكلة البحثية</u> :

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى التوافق و الاختلاف بين كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , نظرا لبروزهما كأحد أهم فاعلين في ظل تراجع القوى الإقليمية الأخرى و تجاذبات الواقع السوري الذي يتأثر بسلوكياتهما أكثر من سلوك الفواعل المحلية مما جعل الأزمة تعتبر إقليمية بامتياز , وتتمثل إشكالية الدراسة في :

- هل تعكس طبيعة المصالح الإستراتيجية الإيرانية و التركية اتجاه الأزمة السورية اختلافا في الإستراتيجيات المتبعة اتجاهها ؟

<u>الاسئلة الفرعية :</u>

1. ماهي الأطر المفاهيمية و النظرية التي يمكن من خلالها تفسير كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية اتجاه الأزمة السورية؟
2. هل تلعب المتغيرات الجيوستراتيجية دورا في التأثير علي طبيعة الإستراتيجيات المتبعة لكل من إيران تركيا اتجاه الأزمة السورية؟
3. هل أدت الأزمة السورية إلى وجود انسجام في محتويات و محاور الإستراتيجية الإيرانية و التركية ؟

<u>الفرضية الرئيسية</u>:

- أدت الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا لدى كل من إيران و تركيا إلى وجود توافق في إستراتيجيتهما الإقليمية تجاه الأزمة السورية.

الفرضيات الفرعية:

1. طبيعة التنافس الإقليمي بين كل من إيران و تركيا تعكس الصراع حول المصالح لاكتساب القوة

2. يعكس الصراع المذهبي في سوريا طبيعة الأبعاد الجيوستراتيجية لكل من إيران و تركيا اتجاه الأزمة السورية
3. كلما تزايدت الأهمية الإستراتيجية لسوريا لدى كل من إيران و تركيا أدى ذلك إلى وجود اختلاف في الإستراتيجيات الإقليمية المتبعة.

5/ الأدوات المنهجية :

أ- المنهج :

أعتمد في هذه الدراسة على المنهج المقارن الذي ينطلق من المقارنة بين المتغيرات لدى طرفين أو عدة أطراف للوصول لاستنتاجات أساسية توضح أهم النقاط الأساسية للدراسة , و منه فإن الباحث في هذه الدراسة يسعى للمقارنة بين السلوك الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية للحصول على مدى التشابه و الاختلاف مما يساهم في تحديد المعارف حول الأزمة و الوصول لإمكانية الإحاطة بعلاقة الفعل الإستراتيجي لكل منهما بمسارات الأزمة السورية مما يساعد في التحليل و التنبؤ بمؤشرات التغير و الثبات .

ب-التقنيات البحثية المساعدة :

- تقنيات المنهج التاريخي : و تتمثل في الاعتماد على مجموعة المتغيرات التاريخية بين كل من إيران و تركيا و سوريا و اتلي ساهمت في التأثير على الفعل الإستراتيجي .
- تقنيات المنهج الإحصائي : و قد أعتمد عليها في الفصل الأول في الضبط الجيوستراتيجي أين تم إدراج بعض الجداول و البيانات الإحصائية لدعم المعارف و توضيحها .
- الاستنباط و الاستنتاج : تعتبر من أكثر الأدوات استعمالا في الدراسة من خلال الاستعانة بها في عملية التحليل و تحديد المتغيرات الأساسية انطلاقا من الملاحظة و المقارنة الفعلية , بالاستعانة بأساليب الاستنباط .

6/ الدراسات السابقة :

أعتمد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع من زوايا مختلفة و تتمثل في :

1- محمد العربي لادمي , مذكرة ماجستير بعنوان " التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط " كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة , 2014/2013 .

- إشكالية الدراسة : ما مدى التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط ؟

- لقد تمت معالجة الدراسة من خلال التطرق للمقتربات المفاهيمية و الإصطلاحية , ثم الإنتقال للتركيز على محددات الدور و النفوذ الإقليمي لكل من تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط , وصولا لتخصيص الدراسة على حالة معينة و هي التنافس الثنائي حول الحالة العراق .

- الملاحظ على هذه الدراسة أنها ركزت على الحالة العراقية كمتغير أساسي للصراع الإستراتيجي بين كل من إيران وتركيا , دون التطرق للقضية السورية التي هي موضوع الدراسة الحالية بإعتبارها الحالة الأكثر وضوحا و حيوية للتنافس الثنائي .

2- دراسة علي حسين باكير , " الأبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية و التركية في الأزمة السورية " , الصادرة من المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات , الدوحة , مارس 2013 .

- إشكالية الدراسة : تبحث الدراسة في خلفيات الموقفين الإيراني و التركي من الأزمة السورية , و الدوافع و الأسباب المرتبطة بمشروعيهما في المنطقة العربية , و إنعكاساتها على موقع سورية في المشروعين .

- عولجت الدراسة في خمسة محاور أساسية بحيث تم التركيزعلى جيوبوليتكية المشروع الإيراني و موقع سوريا فيه , ثم التطرق لجيوبوليتيكية المشروع التركي و موقع سوريا فيه , ثم الإنتقال للتركيزعلى التنافس الإيراني – التركي لاستقطاب سوريا , و الذي أفرز نوعا من الإدارة الإستراتيجية للتوازنات الجيوبوليتيكية في الأزمة السورية , وصولا للحديث على الانعكاسات المستقبلية للأزمة السورية .

- إن الدراسة تركز على عنصر واحد في الأزمة وهو العنصر الجيوبوليتيكي , لهذا فإن الدراسة الحالية تحاول وضع منظور جديد يلم بالعناصر الأخرى ذات الأهمية منها السياسية و الأمنية و الإقتصادية و الإيديولوجية .

3- رجائي سلام الجرابعة , " الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران نحو الشرق الأوسط (2002-2013) " , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية الأداب و العلوم القانونية و السياسية , جامعة الشرق الأوسط , 2013 .

- إشكالية الدراسة : تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس المتعلق بكيفية فهم الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا و إيران , وماتسعيان إلى تحقيقه من أهداف في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة مابين (2002-2013) , بعد تطوير قدراتهما السياسية و الإقتصادية و العسكرية , في ظل تراجع قدرات دول النظام الإقليمي العربي , مع بروز تباين بينهما , الذي من مشكلات دول المنطقة نتيجة تلك الإستراتيجيتين .

– عالجت الدراسة الموضوع من خلال أربعة فصول بحيث تم الحديث عن الإطار النظري و المحددات المفاهمية و الاصطلاحية للدراسة , ثم التركيز على البيئة السياسية الحاكمة للإستراتيجيات الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال توضيح العوامل المؤثرة و التحولات السياسية في المنطقة , وصولا للتطرق للمحاور الإستراتيجية التركية و الإيرانية في الشرق الأوسط .

– إن هذه الدراسة ركزت على الجانب العملي الواسع مكانيا لكل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية , لذلك فإن الدراسة الحالية تركز على الأزمة السورية كمتغير أساسي يساهم في إثراء المعارف في هذا المجال .

7 / <u>حدود الدراسة الزمانية و المكانية</u> :

أ- الحدود الزمانية :

– تتحدد الفترة الزمنية للدراسة بدأ من 2011 الذي يشكل تاريخ بداية الأزمة السورية إلى غاية بدايات 2016 , و تم إختيار هذه الفترة نظرا لأنها شكلت معطيات هامة للتغير و التفاعل بين كل من إيران و تركيا في الأزمة .

ب / الحدود المكانية :

– تمثل الحدود المكانية للدراسة في التركيز على الحالة السورية من خلال أنها ساحة التفاعلات , إضافة إلى كل من إيران وتركيا كفاعلين أساسين في الدراسة .

8 / <u>هيكل الدراسة</u> :

قسمت هذه الدراسة لثلاثة فصول , حاولت تناول الموضوع بشكل متدرج و مترابط بدأ من الفصل الأول الذي يركز على الأطر المفاهيمية للدراسة و من ثم يتعرض لأهم النظريات المفسرة للدراسة التي تتطلب التحديد الجيوستراتيجي للفواعل الدراسة , و من ثم كان لابد من التركيز على الأبعاد الأساسية لكل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية نحو الأزمة السورية من خلال إيضاح دور الدوافع المحلية و التأثيرات الإقليمية و الدولية على إعتبار أن الأزمة السورية تعكس كل هذه الجوانب , و هذا ماسعت الدراسة لتوضيحيه في الفصل الثاني , و بعد ذلك إقتضت الضرورة التركيز على أهم المحاور الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا في الأزمة السورية في الفصل الثالث , و المتمثلة في الجوانب السياسية و الأمنية و الإقتصادية و الإيديولوجية و القومية على إعتبار أنها مؤشرات واضحة لدى الطرفان في سوريا و تعتبر المحرك الأساسي لسلوكهما الإستراتيجي .

9/ <u>صعوبات الدراسة</u> :

تتمثل صعوبات الدراسة في حداثتها بحيث أدى لوجود نقص في المراجع الورقية خاصة الكتب , بحيث أن حداثة الدراسة أدت إلى عدم توفر المراجع الورقية .

إن جوهر أهداف الإستراتيجية فهم وإدراك الظواهر المختلفة المتعلقة بمجالات الدراسة و إرتبطت في مجال العلاقات الدولية بمفاهيم الصراع و التعاون , وقد طرأت عدة تغيرات في مفاهيمها و مضامينها و مجالات الإختصاص من خلال إنتقالها من الفن البحت إلى العلم الأكاديمي .

تعتبر الإستراتيجية أحد أهم الضرورات الأساسية للدول بحيث أنها المحرك الأساسي لسيرورتها و المتحكم في مدى تحقيق المصالح في عالم متصارع لتحقيق الأهداف , ومنه فإن فهم و تحليل سلوكات الدول ينطلق من تفسير طبيعة الإستراتيجيات الموضوعة لتحقيق هدف معين في منطقة معينة تتميز بأهمية جيوستراتيجية أثرت على توجهات السلوك الإستراتيجي , ومنه فإن أهداف هذا الفصل تنطلق من توضيح مفاهيم الإستراتيجية و التطور الذي مسها مفاهيميا و عمليا , وأهم الأطر النظرية في تفسير سلوك دول الدراسة من خلال الإستراتيجيات الموضوعة , في ظل الظوابط الجيوستراتيجية للمنطقة المدروسة و ينقسم هذا الفصل كالأتي :

المبحث الأول : مفهوم الإستراتيجية و المفلهيم ذات الصلة

المبحث الثاني : أهم النظريات المفسرة لكل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية إتجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث : الضبط الجيوستراتيجي لكل من(إيران , تركيا , سوريا)

المبحث الأول : مفهوم الإستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة

إن من أهم مرتكزات الفهم السليم لسلوك الدول , تعميق المفاهيم المرتبطة بالإستراتيجية المتبعة , فوضع الخطط الإستراتيجية يستند إلى مجموعة من المعطيات التي تؤثر بدورها على طبيعة التوجه الإستراتيجي لذلك فإن أهم منطلقات دراسة السلوك الدولي هو دراسة الإستراتيجية و الإحاطة بمتعلقاتها المتمثلة في التحديد الإصطلاحي للمفهوم و التطورات التاريخية التي عرفها .

لذلك فإن هذا المبحث يحاول ضبط المفهوم و تطوراته التاريخية وأهم المفاهيم ذات الإرتباط بالمصطلح لتعميق المعارف و الوصول للفهم الجيد لمصطلحات الدراسة .

المطلب الأول : تحديد مفاهمي لمصطلح الإستراتيجية

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجية

المطلب الثالث : تحديد المفاهيم ذات الصلة بمصطلح الإستراتيجية

المطلب الأول : التحديد المفاهمي لمصطلح الإستراتيجية

1. أصل المصطلح :

إن تعبير الإستراتيجية (strategy) مشتق أصلا من المصطلح اليوناني (strato) , بمعنى جيش أو حشد , ومن مشتقاتها أيضا كلمة(stratogo) , وتعني فن القيادة , كما يظهر مصطلح أخر من المشتقات (stratogem) ,الذي يعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة العدو .[1]

يظهر أصل المصطلح في اللغات الأوروبية و الإغريقية مجموعة من المصطلحات التي تدل على الإستراتيجية, حيث إستند هذا المصطلح على مجموعة الألفاظ التي ترمز لها في دلالتها و في معانيها , ففي اللغة الألمانية (strategie) , و في الروسية (strategija) وفي الهنغارية (strategi) , وعند القول (stratos agein) فإنه يرمز لمصطلح الإستراتيجية مقسم إلى قسمين يعني الجيش الذي ندفع به ألى الأمام , وبوصل طرفي المصطلح (stratos) و (agein) , يتم الحصول على(strategos) وهذا يعني الجنرال , و فعل (strategika) لايعني القيادة أو الأمر , أما الصفة(strategikos), فتعني الوظائف و الأعمال الخاصة بالجنرال ,[2] إذا فإن الإستراتيجية هي فن قيادة الجيش أو بشكل أشمل هي فن القيادة , بينما هناك فرضية أخرى حول أصل الإشتقاق , فعند القول (stratos) لايعني الجيش أو الجيوش بشكل عام , بل يعني وحدة الجيش التي تعسكر في منطقة ما في حالة الحرب .

الإستراتيجية في الواقع لا تحدد في حالة الصراع الواحدة , فكلمة (stratos) تتعلق بكلمة أخرى وهي أكثر قوة في المعنى (gia) وتعني الأرض , أما (agein) فتعني الدفع إلى الأمام و هذه الفرضية الأخيرة هي الأكثر واقعية عند الكثير من مؤرخي العلوم الإستراتيجية , لأنها إنطلقت من كونها ليست شيئا ساكنا بل مرتبطا بالحركة .[3]

2. تعريف الإستراتيجية :

تختلف تعاريف الإستراتيجية وفق تعاريف المدارس الفكرية المتنوعة , على إختلاف العصور التي أثرت في تطور المفهوم وأبعاده نظرا لإختلاف التقنية مما أدى إلى عدم وجود تعريف محدد للإستراتيجية , منه فإن محاولة إيجاد مقترب مفاهيمي للإستراتيجية يتطلب إيضاح تعاريف المدارس الفكرية المختلفة .

---

[1] نسيم(بلهول), في الاستراتيجية,(الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع,2010) , ص16

[2] عبد القادر محمد فهمي , المدخل إلى دراسة الإستراتيجية , (عمان : دار مجدلاوي ,2006) , ص17 .

[3] صلاح(نيوف) , مدخل الى الفكر الاستراتيجي ,(الدنمارك:الاكاديمية العربية المفتوحة,(د,س,ن)) , ص16 .

I. تعاريف المدرسة الغربية :

– عرَف كلاوزوفيتش الإستراتيجية على أنها إستخدام الإشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب , أو الأهداف التي شنت لأجلها الحرب [1], منه فإن تعريفه يركز على أهمية تحديد العمل الحربي بأهداف واضحة بحيث أن الهدف يبين الغرض من الحرب, وهذا يفرض على الإستراتيجية تضمنت خطط للحرب تصب لتحقيق أهداف معينة.

– يعرفها ليدل هارت على أنها فن توزيع مختلف الوسائل و الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة , لكنه عدل هذا التعريف بمجرد دراسته لحقيقة كون التعريف لم يحط بجميع المفاهيم المتزايدة بإستمرار في حجمها و عددها وبذلك فإن فإنه يركز على ربطها بالسياسة كأهم متغير في الإستراتيجية .[2]

– تعريف أندري بوفر (beufer) : "الإستراتيجية هي فن إستخدام القوة لتحقيق أكبر إسهام من الغايات التي وضعها السياسي , ومنه فإنه يقرن الإستراتيجية بالهدف السياسي , كموجه أساسي لعملية وضعها .[3]

إن تعاريف المدارس الغربية تنطلق من ربط الإستراتيجية بالأهداف و التأكيد على أنها علم و فن في نفس الوقت , وهناك من يربطها بالغيات السياسية لذلك فإن هذه المدارس أسهمت كثيرا في توضيح مفاهيم الإستراتجية .

II. تعاريف المدرسة الشرقية :

– تعريف سان تزو (مفكر صيني , القرن السادس قبل الميلاد) , " إن المهمة الأسمى في الحرب هي مهاجمة إستراتيجية العدو , و معها تمزيق تحالفاته و مهلجمة الجيش " .[4] و يركز في تعريفه على أهمية الوظيفة التي تقوم على أساسها الإستراتيجية في مواجهة إستراتيجية العدو .

– تعريف ماوتسي تونغ (مفكر صيني ,1893–1976), يرى أنها تلك القوانين الحربية المرتبطة بالزمان و المكان و التي تتأثر بالتطورات التكتيكية و الإستراتيجية من الجانبين , منه فإنه يركز على مهمة الإستراتيجية الأساسية في تعريفه المتمثلة في قوانين الحرب المرتبطة بأبعاد زمنية و مكانية بذلك فإن مفهومها يتضح من قواعد الحرب و تأثيراتيها .

---

[1] عبد القادر محمد فهمي , مرجع سابق , ص19 .

[2] نسيمة طويل , " الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة ", رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ,تخصص علاقات دولية , كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009 , ص21 .

[3] صلاح نيوف , مرجع سابق , ص17 .

[4] منير (شفيق), الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب,(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون,2008) , ص55 .

– تعريف جوزيف ستالين : " الإستراتيجية تستهدف كسب الحرب ككل " .[1] إن هذا التعريف يؤكد على البعد الوظيفي للإستراتيجية المتمثلة في كسب الحرب و ليس المعارك الجزئية ضمنها , بذلك فهو يؤكد على مهامها و يحصرها في الهدف و الطبيعة الذاتية لوضعها .

من خلال تعاريف المدرسة الشرقية , فإن الإستراتيجية فن يستخدف في تسير الحروب , بذلك فهي ترتبط بالمجال العسكري , إلا أن هناك بعض المفكرين لا يغفلون دور السياسة بحيث يسند إليها دور التخطيط , كما ذهب أغلبهم إلى تحديد دور العوامل النفسية في الإستراتيجية مما يساهم في نجاح أهدافها .

إنطلاقا من تعاريف المدرستين الغربية و الشرقية , نستنتج أن ربط مفهوم الإستراتيجية بالجانب العسكري عند أغلب المفكرين و المنظرين في الفكر الإستراتيجي يعود بالأساس إلى أصل إشتقاق المصطلح الذي إرتبط بالمجال العسكري سواء في الجانب الإصطلاحي أو جانب الممارسة , إلا أن التطورات التي مست المجتمعات بعد القرن الثامن عشر و التاسع عشر , مكَن من إعطاء الإستراتيجية معان أشمل وأوسع .

[1] نسيمة طويل , مرجع سابق , ص21 .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لمفهوم الإستراتيجي.

عرفت الإستراتيجية مفاهيميا و عمليا مجموعة من التطورات التاريخية ساهمت في بلورة مجموعة من المعاني والإتجاهات أدت إلى إثرائها كعلم قائم بذاته , و ذلك عبر مجموعة من المدارس الفكرية المختلفة .

1/ الإستراتيجية في الفكر الإستراتيجي اليوناني

ظهر مفهوم الإستراتيجية في أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد في إيطار وظيفة مايمكن تسميته المخطط الإستراتيجي أو الحربي (strategе) , حيث أن القبائل كانت تختار عشرة إستراتيجيين أو مخططين يؤسسون مدرسة , يتكون أعضائها من الأشخاص الأكفاء الذين يمتلكون الإمكانيات لقيادة الجيش فأي إستراتيجي يمكنه قيادة الجنود المسلحين في الريف , و يكون أخر مكلف بالدفاع عن الإقليم أو الدولة , وإثنين أخرين مكلفين بالدفاع عن الشواطئ , أما الخامس فيعنى بتسليح الأسطول , و الخمسة الأخرون تكون لديهم أعمال متعددة و متغيرة , و يعد إسكندر الأكبر من أكبر المساهمين في إثراء المجال الإستراتيجي , لكن هذا لم يمنع ظهور فكر متجدد في العصر الهيليني حيث تبدل نحو التوسع على كافة الأراضي المملكة مع ضعف الأهمية لهذه المدرسة , مع أن وظيفة الإستراتيجي أصبحت مؤمنة لكن فكرة و مفهوم الإستراتيجية بقي غامضا .[1]

لكن هذا لا يعني أن اليونانيين لم يساهمو في تطور الإستراتيجية , حيث إمتلكو العديد من التحليلات و التكتيكات الإستراتيجية , حيث كان الإسبارطيون أول من كتب في الصراعات و إستراتيجية خوضها , وأول من علموا هذه الأفكار من خلال إعتمادهم على مدرسين عسكريين , يعرفون بالتكتيكيين وهم من يمتلكون الخبرة و الحكمة في هذا المجال .[2]

2/ الإستراتيجية في الفكر الروماني :

ظهرت كلمة أو مصطلح (strategma) في الربع الثاني من القرن السادس قبل الميلاد ووجدت عند (xerophon) , أما تعريفها فأتى على يد الحكيم ألكسندري كليمون (cleiment alexander) , في القرن الثاني قبل الميلاد , وتقريبا في نفس العصر ستظهر كلمة إستراتيجيكا (strategika) ,على يد ديستريوس دوفلار (de phaler) وللمصطلحان مرادفات لكلمات أخرى من غير أن يشير المعنى إلى الخداع و الحيلة , لكنهما لايظهران عند كل من هيردويت و أثوسيديس , و إبتداءا من مؤرخي القرن الأول قبل الميلاد إرتبط مصطلح (strategma) بالحيلة و

[1] نسيم بلهول , مرجع سابق , ص17 .

[2] نسيمة طويل , مرجع سابق , ص24 .

الوسيلة , ومصطلح (strategika) بالوظيفة ومكتب الجنرال , أما الفعل (strategeo) حصل على مفهوم أكثر دقة , فعند المفكر اونسادر(onosder) أخذ معنى المناورة .[1]

رغم إعتماد الرومان على مصطلحات لاتينية تعني نفس المعنى (ars.astutia.delus), إلا أنهم تحدثو عن العلوم العسكرية أو عن علم الأشياء لعسكرية (scintre ria militeris) و الذي تضمن الإستراتيجية , أما عند البيزنطيين فيقدمون مصطلحين هام (strateges) ,(strategе) , يحملان نفس المعنى الذي يشير إلى الشخص المتمركز في أول الجيش .[2]

3/ <u>الإستراتيجية في الفكر الصيني القديم</u> :

ظهر الفكر الإستراتيجي الصيني على العديد من المفكرين الذين ساهمو في تطوير مفهوم الإستراتيجية و لعل أبرزهم صان بن (sun bin) الذي أسهم الكتابة في الإستراتيجية من خلال أعماله وأشهرمؤلفاته "الإتفاقية العسكرية " , الذي يربط فيه الإستراتيجية بالجانب العملي , و تحدث أيضا على الدعم اللوجيستي و تأثيره على زيادة فعالية الحملات العسكرية , و سينو فا (sin-fa) من خلال مؤلفه " معلم الفروسية " الذي جاء في شكل مختصر في القرن الرابع أو الخامس قبل الميلاد , و تحدث فيه عن إدارة الجيوش و ضرورة أن تكون الحرب عادلة .[3]

تعتبر مؤلفات الإستراتيجيين الصينين أبرز مرتكزات الفكر الإستراتيجي من خلال إضافاتهم الهامة في العلوم الإستراتيجية , مما ساهم في تطوير المفهوم و المجال .

4/ <u>الإستراتيجية في الفكر العربي الإسلامي</u> :

تميز الفكر الإستراتيجي الإسلامي بالإعتماد على الجانب الديني , حيث بعد فرض الجهاد على المسلمين بدأت فترة جديدة في حياة الجماعة الإسلامية , فقد نصت تعاليم القران الكريم على القتال و أساليبه , وإتضحت تعاليم الرسول صلى الله عليه وسلم في أهمية تطبيق الشريعة و إنسجامها مع الأهداف , فمن المعروف أن السرايا الأولى كانت للإستطلاع و رصد قريش و تحركاتها في خضم الصراعات , مما ساهم في تحقيق معظم الإستراتيجيات الموضوعة النجاح , خاصة مع تكتيكات القادة و توجيهاتهم .

إشتملت الإستراتيجيات الإسلامية على أهمية عناصرها الخاصة بالتنظيم و هي :

---

[1] نسيم بلهول , مرجع سابق , ص18 .

[2] صلاح نيوف , مرجع سابق , ص11 .

[3] نسيمة طويل , مرجع سابق , ص 24 .

– الإعداد و التعبئة قبل المعارك , التنظيم الجيد للجيوش الإستكشافات و إرسال الطلائع , الدور الإستراتيجي في الحروب العسكرية , دور عامل القيادة , الخطة و التكتيك في خوض المعارك إستراتيجيات الردع الإسلامية . [1]

يمكن القول أن لفكر الإستراتيجي الإسلامي يؤكد على أهمية عناصر التنظيم من خلال تركيزه على أدوارها في المعارك , حيث كان الإعداد المعنوي للجيش هو أهم عنصر في الإستراتيجية من خلال الترغيب في القتال , كما يتجلى دور الإستطلاعات التي من خلالها يتم وضع الإستراتيجيات و التكتيكات الخاصة بالقتال , كما يبرز أهمية القيادة التي تعنى بوضع الخطط و التكتيكات من خلال تحديد المكان و الزمان و إستراتيجية تحرك الجيوش , بذلك فإن محاور الإستراتيجيات الإسلامية ترتبط بالقيم الدينية و الشريعة حت في فترة مابعد الرسول عليه الصلاة و السلام , مما يجعل التعاليم الإسلامية منطلقات الفكر الإستراتيجي الإسلامي .

5/ <u>الإستراتيجية في الفكر الحديث</u> :

مع التطورات الهامة في العصور أخذت الإستراتيجية تطورات هامة خاصة في العصور الوسطى تزامنا مع تطورات الفكر الأوروبي و قد ظهرت العديد من المؤلفات التي ساهمت في تطوير مفاهيم الإستراتيجية و مإرتبط بها من مصطلحات و برزت مؤلف الماركيز (almarkis) " كتاب الحرب " في حوالي عام 1420 , وكتاب " مبادئ الصراعات النبيلة " في 1502 لمؤلفه روبرت بالزاك (robert balsac) , و كتاب " فن الحرب " لنيكولا ميكيافيلي , الذي جاء ناقدا للمؤسسات العسكرية التي كانت سائدة في عصره و أعيد طبع الكتاب سبع مرات في القرن 16 .[2]

في القرن الثامن عشر برز مفهوم الإستراتيجية بشكل كبير و برزت عدة تحولات يمكن رصدها و ملاحظتها عبر عدة مؤلفات .

يرى الأميرال ماثي (mathey) , أن عودة المصطلح كانت من الإنجليز من خلال إستخدام كلمة (strategе) , في كتاب (oeama) لمؤلفه (harington) عام 1656 , وظهر مصطلح (strategy) في 1688 في كتاب (geography) لصاحبه موردن (morden) , وأشارت إلى معاني إدارة المقاطعة أو الإقليم , ولم تأخذ أي معنى عسكري حتى عام 1810 , و ذلك في الطبعة الثالثة لقاموس (military dectinory) , لصاحبه جايمس (james) , و في نفس الوقت ظهر مصطلح (strategically) في الإنجليزية عبر كتاب (parallet military) لمؤلفه

---

[1] فيصل التهامي , " الفكر الإستراتيجي في العصر النبوي " , <u>مركز أفاق للدراسات و البحوث</u> , العدد 41 , 2013/6/10 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

<u>(http:// aufacenter.com/index.php/poot/178.)</u>

–أطلع عليه بتاريخ : 2015/12/09

[2] نسيمة طويل , مرجع سابق , ص 26 .

(francesco patuizi) في عام (1596) , الذي يؤكد فيه على أن العسكري يجب أن يتعلم مهنته من كتب التكتيك و الإستراتيجية و الميكانيك .[1]

أما في اللغة الفرنسية فقد أثرت كثيرا لهذا العلم , من خلال أبرز المفكرين الذين أعادو إدخال المصطلح في اللغة الحديثة , حيث أستعملت في عام 1721 في قاموس تريفو (trevoux) للإشارة إلى عملية قيادة الكتائب و الجماعات .[2]

6/ <u>الإستراتيجية في الفكر المعاصر</u> :

إزدهرت الكتابات في هذا العصر حول الإستراتيجية كمفهوم و فكر قائم بذاته , وبرزت كتابات و مؤلفات كلاوزوفيتش (clozovitz) , الذي يعتبر من أهم من ألف و كتب في هذا المجال , بحيث حققت مؤلفاته مرحلة جديدة في التفكير الإستراتيجي القائم على أن الحرب هي إستمرار للسياسة لكن بوسائل أخرى , وعلى إثر هذا برزت ثلاثة مدارس ناقدة للفكرة , و هي المدرسة الإيطالية التي تركز على العناصر الأساسية للإستراتيجية و التكتيك من خلال مؤلفات لويجي بلانش (luig blanch) , و المدرسة الفرنسية من خلال مؤلفات المارشال مارمون (marmont) خاصة كتاب" روح المؤسسات العسكرية " الذي يركز فيه على أهمية الجانب النظري و عملية تنظيم الجيوش , و المدرسة الإنجليزية التي ركزت على البراغماتية وأعتبرتها أساسا لوضع الإستراتيجية , لذلك فإن أهم محاور إنتقادات المدارس الثلاث لأفكار كلاوزوفيتش هي أن الإستراتيجية فن وعلم عسكري قائم بذاته ولا تخضع بذلك للفعل السياسي .[3]

إلا أن التطورات التي شهدها العالم بعد ذلك رجحت الكفة لكلاوزوفيتش و أفكاره , بحيث شكلت الحربين العالميتين ميدانا لتطبيق أفكاره , و أعتمدت الدو على الإستراتيجيات المباشرة و الموجه من طرف السلوك السياسي للدول وذلك نظرا لتقارب الإمكانيات و توازن القوى بين الأطراف المتصارعة .

أما خلال فترة الحرب الباردة فقد تم الإعتماد على الإستراتيجيات المباشرة و الغير مباشرة وبروز نوعين أساسين (الإستراتيجية الدفاعية و الإستراتيجية الهجومية) , و التي تعكس قدرات كل طرف , و مع التطور الهائل في التقنية تطورت الإستراتيجيات بدورها لتصل إلى ماعرف بالردع , و التي تعتمد على حشد أكبر قدر من القوة المادية و العسكرية في مجال التقنية النووية العسكرية لمنع أي طرف من التفكير في الدخول في المواجهة المباشرة.

---

[1] نسيم بلهول , مرجع سابق , ص19 .

[2] صلاح نيوف , مرجع سابق , ص 12 .

[3] منير شفيق , مرجع سابق , ص , ص (65 , 66) .

بعد إنتهاء الحرب الباردة عرفت الإستراتيجية تطورات كبرى عمليا و مفاهميا , حيث توسع التصور الإستراتيجي من المفهوم الضيق إلى المعنى , و بحيث أصبحت تعرف على أنها علم و فن إستخدام القدرات و الوسائل المتاحة في إيطار عملية متكاملة يتم إعدادها و التخطيط لها بهدف خلق هامش من حرية العمل مما يمنح صناع القرار القدرة على تحقيق الأهداف في أوقات السلم و الحرب .[1]

من خلال هذه التصورات الجديدة للإستراتيجية تظهر مجموعة من الأبعاد توضح أهم المفاهيم الجديدة و هي:

- الإرتباط بالجانب السياسي : إن من أهم الأبعاد الجديدة , إرتباطها عمليا بصناع القرار السياسي في الدول , فهم المسؤولون عن وضع الخطط الإستراتيجية لتحقيق أهداف الدولة في كافة المستويات .
- تعبير الإستراتيجية على السياسة العليا : حيث أنها تعبر حاليا عن كل الأهداف و الغايات التي تسعى السياسة العليا للدولة لتحقيقها .
- الشمولية: تعد من أبرز المفاهيم الجديدة من خلال إتساع متعلقات صناعة الإستراتيجية و ذلك لإتساع أهدافها, بحيث تتطلب تعبئة الموارد المتاحة العسكرية و غير العسكرية لتحقيق أهدافها, كما أنها قد تشمل مجالات عديدة خارج المجال العسكرية .
- الإطار الزماني: ترتبط المفاهيم الجديدة للإستراتيجية بمجموعة من المحددات والقواعد الزمنية التي تعني خطط الوضع في كافة الأوقات سواء وقت السلم أو الحرب .
- المرونة : تتميز المفاهيم الحالية بأهمية عامل المرونة في وضع الإستراتيجية من خلال إعتماد العناصر الأساسية لها مع مراعاة المرونة في التخطيط و التنفيذ , فطبيعة الأهداف تتحكم في مدى المرونة و حقيقة النتائج تتحكم في مدى الفعالية .

[1] عبد القادر محمد فهمي , مرجع سابق , ص27 .

المطلب الثالث : تحديد المفاهيم ذات الصلة بمصطلح الإستراتيجية

إن تحديد مفهوم الإستراتيجية بشكل قاطع يكاد يكون أمرا مستحيلا نظرا لإرتباطه بالعديد من المفاهيم و المصطلحات التي صاحبت تطورات المفهوم , و هذا ما أدى إلى وجود تداخل في المصطلحات , مما تطلب التمييز بين الإستراتيجية و المفاهيم ذات الصلة .

1/ علاقة مصطلح الإستراتيجية بالتكتيك :

قسم السوفيات علم الحرب إلى ثلاثة فروع (1-الإستراتيجية),(2-فن العمليات),(3-التكتيك), بذلك فهم يضعون فن العمليات كأبرز فرق بين المصطلحين , ومنه فإن الإختلاط بين المصطلحات هو أمر قديم, ولم يصبح كل مصطلح قائما بذاته إلا بعد تكوين الفكر الإستراتيجي السوفياتي, وقد عرف الجنرال ستوركوف التكتيك على أنه أساليب وأشكال إعداد العمليات وخوضها من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للحرب مما يشكل فن العمليات .[1]

- كما يميز الجنرال البروسي(Ven Lihesten Rohle) للإستراتيجية عن التكتيك من خلال تعريفه هذا "الإستراتيجية تنظر إلى الطريقة التي من خلالها يجب أن تقاد الأشياء, والتكتيك هو السبب الذي يجعل شيئا ما يحدث " .

- يوضح الكولونيل الفرنسي بلوم(Blume) العلاقة بين المصطلحين : " الإستراتيجية تحدد للجيش الهدف و الإتجاه أما االتكتيك فيقع على عاتقه التنفيذ " .[2]

- كما يرى كلاوزوفيتش أن التكتيك هو النظرية النسبية لإستخدام القوة المسلحة في المعركة , إنه العملية التي تستخدم الذكاء , المعرفة , التنظيم .[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التكتيك يمثل بشكل أساسي قيادة المعركة و يتولى بذلك عملية التنفيذ إنطلاقا من الإستراتيجية المحددة سلفا , و بذلك فأن العلاقة بين المصطلحين علاقة وظيفية , من خلال عملية التخطيط و التنفيذ .

2/ علاقة الإستراتيجية بالجيوستراتيجية :

الجيوسترتيجية مصطلح علمي ولغوياً هو كلمة تتألف من مقطعين جيو وتعني الأرض وستراتيجي وتعني فن إستخدام القوة العسكرية لكسب أهداف الحرب ، غير أن مفهومها تغير وتطور وأكتسب قاعدة شمولية وأصبح يعني الإستخدام الأمثل للمعطيات السياسية والإقتصادية والعسكرية للإقليم أو الدولة .

إن التغيرات الملاحظة عالمياً في الوسائل الحربية المتعددة والوسائط الإلكترونية المستخدمة للرصد والكشف على الأهداف والإتصالات وراء خطوط العدو وكذلك الإستخدام الواسع لوسائط القتال عن بعد وأسلحة التدمير

---

[1] منير شفيق , مرجع سابق , ص31 .

[2] نسي بلهول , مرجع سابق , ص25 .

[3] صلاح نيوف , مرجع سابق , ص18 .

الشامل والحرب النفسية والإعلامية وحرب التشويش والتعمية والرصد الإلكترونية ، إلى جانب الحروب السياسية العالمية المتمثلة في فرض الحصار بأنواعه السياسي والاقتصادي وأيضاً حرب التجسس في كافة المجالات القائمة حتى بين الدول الصديقة جعلت الجيوستراتيجية تظهر بوضوح كعلم ينبغي الأخذ به, وهنا تتداخل الجيوسترتيجية مع الجغرافيا العسكرية التي تكمن أهميتها في إعتبارها علم يختص بدراسة الأرض ووصفها وطبيعتها والعلاقة بين ذلك وبين سير التحركات والعمليات العسكرية التي ستقوم عليها.[1]

تهدف الجغرافيا الإستراتيجية الى المساهمة في توضيح الأبعاد الجغرافية التي تدخل في إطار رسم السياسة الخارجية للدولة لتحدد نمط هذه السياسة وتوجهاتها، ووضع مفهوم متكامل للمصلحة القومية من منظور جغرافي إستراتيجي يأخذ كافة الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والبشرية في الحسبان وتحديد المواقع والمناطق الإستراتيجية في العالم وفق الاعتبارات الجغرافية. وأخيرًا رسم وتوضيح الإستراتيجية العامة للدولة في أوقات الصراعات والحروب [2], من خلال عناصرها التالية :

1. الجيوسياسية : هي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية أو الخارجية .
2. الجيواقتصادية : تدرس العلاقة بين الأرض والمعطيات الاقتصادية، ومدى تفاعلها وأثارها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، المباشرة وغير المباشرة، وبالتالي أثرها على المسارات والأنشطة الاقتصادية المحددة في الإستراتيجية الاقتصادية .

---

[1] صلاح الدين أبوبكر الزيداني , " الجغرافية الإستراتيجية (الجيوسترتيجية) " , مجلة المسلح , 10 مارس 2013 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33)

- أطلع عليه يوم :2016/02/27

[2] سعود عابد , " الفرق بين الإستراتيجية و الجيوستراتيجية ", جريدة الرياض الإلكترونية , متحصل عليه من موقع إلكتروني : (http ://www.alriyadh.com/509799).

- أطلع عليه يوم :2016/02/27

3. الجيوعسكرية : تركز على العلاقة بين الأرض كبيئة للعمليات العسكرية، وأثرها في تحديد مكان وزمان ومسار وطبيعة العمليات العسكرية بمختلف أنواعها. كما تبرز مدى أثر الأرض وطبوغرافيتها في تحقيق الأهداف العسكرية في المستويات التكتيكية والعملياتية والإستراتيجية،.

4. الجيومعلوماتية: تهتم بأثر المكان في طبيعة جمع ومعالجة وتحليل المعلومات وأنظمة المعلومات في ظل الإعلام الآلي المحوسب، وأثر الإستراتيجية المعلوماتية ومعطياتها في مدلول الإستراتيجية الوطنية .[1]

3/ <u>مفهوم الإستراتيجية القومية</u> :

تعرف الإستراتيجية العليا أو الشاملة على أنها تلك التي تعنى بتحديد كل الموارد و الطاقات و الإمكانيات التي يمكن تحقيق من خلالها الأهداف المحددة سلفا, ومن خلال هذا التعريف فإنه في بعض الحالات تفسر أو تعرف بدلالات عسكرية, حيث عرف ليدل هارت الإستراتيجية العليا على أنها تلك السياسة التي تقود سير الحرب.[2]

رغم أن هذا التعريف لا يوضح المعنى الدقيق الذي يشير إلى مفهوم الإستراتيجية القومية , بحيث أن ليدل هارت يخلط بين المفهومين , من خلال إشارته للمفهوم العسكري بالقول (الإستراتيجية العليا) أي القومية , و يستخدم أحيانا هذا المصطلح للإشارة إلى دور السياسة في التنفيذ .

يمكن إيضاح الدور الحقيقي للإستراتيجية القومية من خلال توجيه و تنسيق كل إمكانيات البلاد أو أعضاء الحلف بغية الوصول إلى الهدف السياسي للحرب . بذلك فإن الإستراتيجية القومية تدخل في حساباتها كل العوامل الممكنة كالضغط المالي أو السياسي أو الإقتصادي أو المعنوي بهدف إضعاف الخصم .[3]

منه فإن مدى الإستراتيجية القومية يمتد لوقت السلم و الحرب عكس الإستراتيجية العسكرية التي تكون في وقت الحرب وتختص بمجال واحد , بذلك فأن الإستراتيجية العليا هي الوعاء الذي يشمل كل المجالات , فتكمن وظيفتها حماية مصالح الدولة و تحقيق أهدافها في الوجود و الأمن و الرفاه . و يرى بوفر أن هناك إستراتيجيات ثانوية (عسكرية , سياسية , إقتصادية), تكون مهمتها توزيع الأعمال المنفذة في مختلف نشاط الحقل المدروس و تأمين توافقها , ومن الطبيعي أن تهدف عملية التأمين إلى تحقيق أهداف الإستراتيجية القومية , وهي التي تقود الصراع بمختلف أشكاله و مجالاته .[4] و تصنف الإستراتيجية القومية إلى عدة مستويات تحدد إطار عملها و هي :

---

[1] صلاح الدين أبوبكر الزيداني , مرجع سابق .

[2] عبد القادر محمد فهمي , مرجع سابق , ص31 .

[3] نفس المرجع السابق , ص32 .

[4] منير شفيق , مرجع سابق , ص ,ص (57-58) .

- الإستراتيجية المحلية : هي تحديد نطاق العمل و التخطيط لتحقيق الأهداف على المستوى الداخلي للدولة من خلال القيام بالحسابات الشاملة للموارد و الإمكانيات على المستوى المحلي
- الإستراتيجية الإقليمية : هي تحديد دائرة التخطيط و التنفيذ في مستوى إقليم معين أو دائرة معينة تشمل تعبئة كل الموارد و الإمكانيات الداخلية و الإقليمية لتحقيق أهداف في نطاق جغرافي معين .
- الإستراتيجية العالمية : هي فن التخطيط لاستخدام الموارد و الإمكانيات على المستوى العالمي , بحيث يتم إحتساب كل المقومات المادية و المعنوية لتحقيق أهداف على النطاق العالمي .[1]

[1] عبد القادر محمد فهمي , مرجع سابق , ص , ص (34 , 35) .

مما سبق يمكن القول أن الإستراتيجية كلمة تسري على جميع المواقف و الحالات التي يتم فيها التخطيط لتحقيق أهداف معينة بأحتساب الموارد و الإمكانيات المتاحة, و نتاج العقيدة السياسية و الفلسفية و الإقتصادية و الطبيعة الإجتماعية , وعلى هذا الأساس فإن الإستراتيجية نابعة من الفكر السياسي للدولة , لذلك فإن السياسة تعتبر الوسيط الذي ينشأ فيه الفعل الإستراتيجي من خلال عملية التخطيط و تعبئة الوسائل و تحديد أطر العمل لضمان السيرورة الحركية و تنظيم الأداء , و إنطلاقا من هذا فإن الإستراتيجية تستند إلى مجموعة من الشروط والأسس هي :

- وضوح الأهداف و تكاملها : من خلال تحديد أهم غايات وضع التخطيط الإستراتيجي و ضمان عدم التعارض بينها لتحقيق التكامل .
- واقعية الأهداف : بحيث أن مقومات الدولة تتحكم في غاياتها , فإن رسمها للأهداف الإستراتيجية يكون وفق وجود موارد مناسبة لتحقيقها .
- العقلانية و التخصص : و هي ضمان عقلانية الأهداف و الممارسة من خلال السعي إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب بأقل الإمكانيات, إظافة إلى مراعاة الأهمية في التخصص فيها , فتحقيق أي هدف في أي مجال يتبع عملية التخصص و واقع الخبرة .
- الإستمرارية : تعد من أهم شروط الإستراتيجية من خلال أن عامل الوقت مهم جدا فيها , فإن تحديد المدة الزمنة لعمل الإستراتيجية يلزم الدولة بضمان الإستمرارية لتحقيق الأهداف المسطرة .
- المرونة : و هي إمكانية الإستجابة لكل الظروف المختلفة التي قد تطرأ على الواقع , وضمان أكبر قدر ممكن منها , مما يساعد في تحقيق الأهداف .

من خلال الشروط السابقة يمكن الحديث عن إستراتيجية سليمة و فعالة , فلكل موقف إستراتيجية , ولكل هدف إستراتيجية تتلائم معه , و بذلك لا تطبق في موقف مختلف لتحقيق هدف مغاير .

المبحث الثاني : أهم النظريات المفسرة لكل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

تتطلب دراسة الإستراتيجية الإحاطة بجميع العناصر النظرية المفسرة لها بحيث أن التطرق للمقتربات النظرية يتيح القيام بعمليات التحليل للتفاعلات الدولية المعبر عنها بالإستراتيجيات المتبعة من كل طرف , التي تعبر بالضرورة عن إرادة الدول و حوار المصالح , و يسعى هذا المبحث إلى تقديم مقتربات تحليلية و تفسيرية للإستراتيجية الإقليمية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية لتفسير السلوك الدولي , و تتمحور حول ثلاثة أطر تفسيرية هي :

المطلب الأول : تفسير الواقعية للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا

المطلب الثاني : تفسير مقاربة الدور للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا

المطلب الثالث : تفسير نظرية الالعاب للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا

المطلب الأول : تفسير الواقعية للإستراتيجية الإقليمية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية

يشير مفهوم الواقعية بصورة عامة إلى الإتجاه الذي ينبذ كل فكر مؤسس على المثالية و العاطفة و الأخلاقية و القيم الدينية , ويركز في تنظيره و تفكيره على كل ما له علاقة بالواقع و الملاحظات الملموسة التي تشاهد و تمارس في الواقع العملي , بين الأفراد و الجماعات أو بين وحدات المجتمع الدولي من دول و مؤسسات , أي أنها النظرية التي تؤسس فرضساتها على الحقيقة الموضوعية التي يتقبلها العقل , فالواقعية تمثل الإتجاه الليبيرالي العلماني في تفكيره و المادي في ممارساته , و هي تشير من الناحية السياسية إلى تلك العلاقات المؤسسة على القوة , وعلى المصالح المادية بين الفاعلين السياسيين. [1]

تعود جذور الواقعية السياسية إلى الفلسفة القديمة القائمة على فكرة القوة فنجدها عند مينغ تسي المفكر الصيني , وعند كوتيليا المفكر الهندي (312–292 ق.م) , الذي كتب أول كتاب في الواقعية السياسية عندما كان وزيرا لدى الإمبراطور الهندي حول الحرب و التحالفات , كما برزت في القرن 16 عند نقولا ميكيافيلي (1469–1527) في كتابه الأمير و عند فلسفة توماس هوبز.[2]

من خلال هذه الفلسفة إنطلقت العديد من التوجهات السياسية المتأثرة بهذه الأفكار و ترجم هذا التأثر ببروز ماعرف بالمدرسة الواقعية مع بداية الحرب العالمية الثانية كرد فعل على فشل المدرسة المثالية في بناء حكومة عالمية تحقق الإستقرار الأمن الجماعي . [3]

تعرف الواقعية من منظور أبرز مفكريها كنيث ولتز (kennth woltz) و هانس مورغانتو (Hans Morganthou) على أنها تلك النظرية كبرى في تحليل العلاقات الدولية من منظور االمصالح القومية للدول[4], و تحدد طبيعة هذه المصالح بطبيعة مفاهيم القوة بعيدا عن الإعتبارات الأخلاقية , فالدول تسعى لإكتساب القوة و زيادتها و الحفاظ عليها من خلال التفاعل مع وحدات النظام الدولي المتمثلة في الدول . [5]

إن من أهم مميزات الواقعية هي تلك المفاهيم و المبادئ التي أسست لمواضيعها و منهجها و طريقة تحليلها للظواهر السياسية , وتتمثل هذه المبادئ في :

---

[1] عمار(بن سلطان) , مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية,(الجزائر: دار طاكساج للنشر و التوزيع ,2009) , ص179

[2] جندلي(عبد الناصر) ,التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينة ,(الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع,2007) , ص136 .

[3] عامر (مصباح) , الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ,(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ,2006) ص 118 .

[4] الدوري عدنان طه , العلاقات السياسية الدولية , (طرابلس : الجامعة المفتوحة , 1998) , ص15 .

[5] نفس المرجع السابق , ص119 .

1- مبدأ المصلحة كمعيار أساسي لتحديد طبيعة الإستراتيجية : يعرف مورغانتو المصلحة الوطنية على أنها ترتبط بقضية البقاء القومي[1], بذلك فإن تعريف مورغانتو يركز على مفهوم المصلحة القومية من منظور البقاء و الإستمرار, كما يعرف دانيال باب على أنها مصالح الدولة المرتبطة بمدى تحقيق التنمية الإقتصادية[2], منه فإن مفهوم المصلحة القومية يتمثل في ثلاثة نقاط أساسية هي الإستمرار والأمن والرفاه, وهي الجوهر المصالح العليا للدولة و التي تسعى كل دولة لتحقيقها .

تؤكد الواقعية على أن فكرة المصلحة القومية هي جوهر التفاعلات الإستراتيجية بين الدول, وهي بذلك مفهوم ثابت لا يتغير مع الظروف والأطر الزمانية والمكانية, فهي الموضوع الرئيسي الذي تدار من خلالها جميع التفاعلات التعاونية أو الصراعية بين الدول. وهي المحرك الأساسي للإستراتيجية من خلال أن الدول تسعى لإكتساب أكبر قدر ممكن من المصالح, مما يجعلها تدخل في علاقات قوة مع الدول, وتميز الواقعية بين نوعين من المصالح :

- المصالح العليا : تتمثل في الوحدة الجغرافية و الثقافية و اللغوية و المنظومة القيمية و الهوية السياسية للدولة , وهي مصالح ثابتة و دائمة .
- المصالح الثانوية : و هي التي لاتنتمي للصنف الأول , وتتميز بعدم الثبات و التغير .[3]

إنطلاقا من حيوية هذه المصالح فإن السلوك الإستراتيجية للدول نابع من الرغبة في تحقيق هذه المصالح , وهذا مايفسر تحركات و تكتيكات الدول , فالمصلحة القومية لكل من إيران و تركيا عنصر أساسي لتحريك السلوك الإستراتيجي نحو سوريا , فتلعب المتغيرات الإستراتيجية في الأزمة السورية دور الإنعكاس الأساسي لمدى تحقيق هذه الدول لمصالحها , كما أن الموقف الإستراتيجي من أطراف الصراع يظهر الإصطفاف في المواقف من الأزمة السورية , و توجهات كل دولة , ويمكن التمييز بين المصالح العليا و الثانوية للدولتين تجاه الأزمة السورية , من خلال تلك الثوابت و المتغيرات في المواقف مع التطورات الدائمة في الأزمة السورية .

2- مبدأ القوة في تفسير الإستراتيجية: يعرف مورغانتو القوة على أنها مطابقة للمصلحة القومية من خلال التأكيد على العلاقة الأساسية مع مفاهيمها لدى الدول, ويعرفها رينولد نيوزعلى أنها إنعكاس لرغبة الأشخاص في الحصول

[1] عمار بن سلطان , مرجع سابق , ص182 .

[2] عامر مصباح , مرجع سابق , ص 155 .

[3] عمار بن سلطان , مرجع سابق , ص185 .

على القوة .[1] إنطلاقا من التعريفين السابقين فإن القوة تعتبر التأثير النسبي الذي يمارس من طرف الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى , هي نتاج التفاعل اعوامل مادية و إجتماعية تحدد في النهاية حجم القوة .[2]

تنطلق الواقعية في تفسيرها للإستراتيجية من أهمية عامل القوة المحرك لمفاهيم المصلحة القومية , بحيث أن وضع الإستراتيجيات المختلفة يرتبط بمدى رغبة الدول في الحصول على القوة بمختلف أشكالها , وهذا مايعكس رغبة كل من إيران و تركيا في الهيمنة و النفوذ على منطقة الشرق الأوسط , والذي تلعب فيه سوريا المكانة الهامة , فإن السلوك الإستراتيجي لكل دولة يدفعهما للدخول في علاقات قوة لإكتساب القوة بأشكالها , وهذا ماتؤكده المنطلقات الإستراتيجية لكل دولة , فإيران تستغل المنطلقات الإيديولوجية و مقدراتها لإبراز قوتها , ومنها السعي لإكتساب أكبر قدر من القوة , وزيادتها منه والهيمنة على أكبر مناطق للنفوذ .

أما تركيا فإنها تستغل الجوار الإقليمي لسوريا لدعم تحركاتها الإستراتيجية , فإن مواقفها تعكس الرغبة في إكتساب القوة في منطقة الشرق الأوسط لبروزها كقوة إقليمية , بذلك فإن طبيعة التوازنات الجيوستراتيجية في المنطقة عامة و في سوريا خاصة , تبرز علاقات القوة بين القوى الإقليمية و العالمية بدرجة كبيرة .

3- مبدأ الفوضى كموجه للإستراتيجية : إن الفوضى في النظام الدولي بالنسبة للطرح الواقعي ناتج أساسا عن غياب سلطة مركزية تحتكر.[3] يعد عامل الفوضى عنصر هام في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , فالتوازنات الدولية و الإقليمية تعكس علاقات الفوضى بين الدول, يسعى كل طرف فيها لتحقيق مصالحه في غياب السلطة المركزية وأدوارها المتمثلة في الأمم المتحدة التي لا تملك التأثير في إستراتيجيات هذه الدول التي تؤثر على مسارات الأزمة السورية.[4]

---

[1] ناصف يوسف حتي , النظرية في العلاقات الدولية , (بيروت : دار النهظة العربية , 1989) , ص119 .

[2] جندلي عبد الناصر , مرجع سابق , ص 140 .

[3] نفس المرجع السابق , ص 141 .

[4] عامر مصباح , مرجع سابق , ص213 .

المطلب الثاني : تفسير مقاربة الدور للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا تجاه الأزمة السورية

إرتبط مفهوم الدور بالدراسات النفسية والإجتماعية, وتميز بنوع من الغموض وتباين في الرؤى المفاهيمية, فأختلفت التعاريف الفسرة للمفهوم, حيث يعرفه مورينو(moreno) الدور على أنه:" تجربة خارجية بين الأفراد تعرض عدة ممثلين على المستوى التفاعلي, وبعتبر الدور تصرف مزدوج, فهو منبه وفي نفس الوقت إستجابة, وبذلك نحدد مميزين أساسين للدور لدى الفرد, إذا أن إدراك الدور يعني تعيين المنبه والإجابة عليه".[1]ويعرفه بيتيس (betes) وهارفي(harvey) على أنه ذلك التفاعل بين منظومة المعايير والقيم من جهة والوظيفة من جهة أخرى, تحدد معاييرها القيم الإجتماعية " .[2]

رغم الإختلاف في تعريف الدور إلا أن كل من تعريف أسهم في إعطاء مفهوم جزئي للدور, وقد حاول كل من نيتمان(netman) وهيغليتز(huglits) إعطاء مفهوم تركيبي, متمثل في أنه تلك العملية المتكونة من ثلاثة مستويات(شخصية وإجتماعية, وتفاعلية)يتم من خلالها بلورة سلوك تجاه الأطراف الأخرى, يمثل فيها الدور نموذجا محددا للتصرف .[3]

تركز نظرية الدور في تحليلها و تفسيرها للعلاقات الدولية و الإستراتيجية على أهمية تحديد الفاعل لدوره في النظام الدولي والإقليمي, وإعتباره معطى أساسي لتحليل سلوكات الدول, فالدولة تكون ملزمة بأخذ الدور الإستراتيجي من خلال تصوراتها و توقعات النظام الدولي الذي تنبثق منه القيم و المعايير و كذا إمكانيات الدولة و قدراتها [4], إن طبيعة تصورات الدولة للمكانة الإستراتيجية في النطاق الإقليمي يحكم بظوابط ذاتية وخارجية في أن واحد وتؤثر في دورها فيه, من خلال طبيعة الوظيفة ومجالات التحرك في الدائرة الإقليمية و فق تصورات الهيمنة والنفوذ .

---

[1] حجاب عبد الله ,"السياسة الإقليمية لإيران في أسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)،,دراسة في دور المحددات الداخلية و الخارجية",مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, تخصص دراسات أسيوية ,كلية الإعلام و العلوم السياسية, جامعة الجزائر3, الجزائر،2012/2011 .ص23 .

[2] نفس المرجع السابق , ص24 .

[3] بوبكر عائشة , " العلاقة بين صراع الأدوار و الضغط النفسي لدى الزوجة العاملة , دراسة ميدانية بوحدات الصحة لمدينة طولقة " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس و العمل التنظيمي , كلية العلوم الإجتماعية و الإنسانية , جامعة منتوري ,قسنطينة ,2007 . ص27 .

[4] Cameron G. Thies "Role Theory and Foreign Policy" , International Studies AssociationCompendium Project, Foreign Policy Analysis section,2009 .p21.
Websit link :(http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/role.Pdf)
-date : 2015/11/13

منه فإن المنطق الإستراتيجي للتحركات الإيرانية و التركية في الأزمة السورية ينطلق من مجموعة القيم الذاتية الخاصة بكل دولة , والقيم الخارجية التي تظبط التوجهات الإقليمية , فقد ساهمت القيم الداخلية في إيران من معطيات إيديولوجية و قيم تاريخية و ضوابط عرقية في تحديد تصور إقليمي معين , مما ساهم في تحديد نمط إستراتيجي مميز تجاه الأزمة السورية , أما بالنسبة لتركيا فإن أساس تحديد التوجهات ينطلق من المعطيات الحضارية ككل , إضافة إلى المعطيات العرقية و القيم الأمنية و الإقتصادية , مما ساهم في تحديد التوجه الإستراتيجي للمكانة الإقليمية .

ينطلق الدور الإقليمي من مجموعة عناصر تضبط و توجه الإستراتيجية المتبعة من طرف كل دولة في سعيها لضمان المكانة و الدور الإستراتيجي , وهي كالأتي :

1. تصورات الدور : يقصد بها تصورات الفاعل أو القائد داخل الدولة , والذي يفترض مجموعة من المدركات , يختار بها بين مجموعة البدائل المطروحة , وتبرز هذه التصورات كأهم فاعل أساسي في دفع السلوك االإستراتيجي لتحقيق طموحات الدور , وتضم هذه التصورات عنصرين أساسين :

أ . تصورات الدوافع : ينطلق هذا العنصر من منطق تصورات و إدراكات لتحركات و تفاعلات العلاقات الدولية في منطقة معينة , وتفرض هذه المعطيات على الدولة مكانه و دورا إستراتيجيا , و تحدد هذه المعطيات إذا ماكان الدور رئيسيا أو فرعيا .[1]

يفرض هذا العنصر وجود معطيات خارجية تساهم في تحديد دور الدولة في الإقليم , مما يدفعها لرسم إستراتيجية تتناسب وطبيعة الدور , منه فإن تصورات الدوافع لكل من إيران و تركيا تساهم بشكل كبير في دفع التوجهات نحو سوريا , فتلعب المتغيرات الإقليمية و الدولية دور هام في تحديد طابع هذه التوجهات , فكل منهما يملك الدافع الإستراتيجي لتحقيق أهداف معينة(سياسية , إقتصادية , أمنية) , بحيث تحدد هذه الدوافع مدى الإختلاف أو التوافق بين الإستراتيجيات المتبعة .

ب . التوقعات و الرهانات : هي تلك المدركات العقلية من تخمينات للأوضاع القائمة و حول إمكانية الإستمرار أو التغيير , و التي تؤثر على تصورات صانع القرار من خلال توجيهه لإتخاذ قرار معين حول تصورات الدور و المكانة الإستراتيجية .[2]

---

[1] محمد عربي لادمي،" التنافس التركي . الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط (1996.2014) "، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 . 2014. ص21 .

[2] نفس المرجع السابق , ص 22 .

تركز هذه العملية على طبيعة الرهانات التي يتصورها صانع القرار عند وضع الإستراتيجيات , و التي تتضمن رؤية لما يمكن أن يحصل من تغيرات أو إستمرار لواقع معين , وتلعب هذه التأثيرات الدور الفاعل في تحديد طبيعة هذه الإستراتيجيات و التكتيكات الموضوعة .

إن طبيعة التصورات الإيرانية والتركية تعكس رؤية تخمينية لمدى إمكانية التغير أو الإستمرار داخل الأزمة السورية, فتخضع الإستراتيجيات المتبعة للمرونة مع تطورات الأوضاع , ومما يؤكد ذلك هي تلك التكتيكات التي تحصل في مسارات الأزمة السورية, خاصة مع زيادة التفاعلات الدولية حولها فتلعب طبيعة المصالح الجيوستراتيجية لكل منهما دورا في تحديد واقع المرونة, فإيران تتبنى خيارات أخرى ترتبط بتوقعات الأدوار لصانع القرار الإيراني لمسار الأزمة السورية, فتتبنى خيار الضغط على مصالح الأطراف المناهضة لها خارج سوريا وفتح الجبهات لتشتيت التركيز, وإستخدام لهجة التصعيد داخل المناطق التي تملك فيها تواجد من خلال الهيمنة والنفوذ, ومع كل تحرك لتقزيم الدور الإيراني في سوريا تلجأ إيران لفتح جبهة أخرى, وتعكس الأزمة اليمنية هذه التصورات بحيث أنها وفق وجهة نظر العديد من الخبراء نتاج التطورات المتزايدة في الأزمة السورية .

– أما تركيا فتركز على الضغط داخل الأزمة السورية نفسها، حيث أدى دخول روسيا كطرف فاعل في الأزمة السورية إلى تطورات في الدور التركي من خلال تبني خيارات تصعيدية تجاه الأزمة وإدخال أطراف أخرى لضمان التوازن, وهذه توضح مدي التوقعات التي يتبناها صانع القرار التركي, فلكل فعل رد فعل وهو مايميز تطورات الأزمة السورية حتى الأن، إذا فإن متغيرات التوقعات لدى كل من إيران وتركيا تلعب أدوار رئيسية في مرونة الإستراتيجية المتبعة من طرف كل دولة, والتي تهدف لضمان التواجد المميز في الأزمة السورية لتحقيق أكبر قدر من المصالح.

2. سلوك الدور: هي مرحلة مابعد التصورات و التوقعات و التي تتم فيها نقل الأفكار للممارسة الفعلية , من خلال وضع الخطط و البرامج الإستراتيجية .[1]

3. ضغوط الدور هي العوامل التي تحكم عملية أداء الدور من خلال العقبات التي تعرقل أداءه في المستوى الإقليمي أو الدولي. ويقصد بالعقبات تلك الوقائع والممارسات والأدوار التي تعرقل أداء الدور, فتلعب المتغيرات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط والقوى الإقليمية والدولية العامل الأساسي في عرقلة أدوار كل من إيران وتركيا في الأزمة السورية.

تحدد العناصر السابقة كيفية تحليل سلوك الدول والإستراتيجيات المعبر عنها لكسب الدور الإقليمي, لذلك يتطلب تحديد الذات التعامل مع النسق الدولي والإقليمي من جهة, وتوقعات الوحدات الأخرى وخياراتها الوظيفية التي يمكن أن تؤديها بشكل مستمر, وتمر عملية تحديد الدور عبر عدة مراحل هي :

[1] عبد القادر دندان , مرجع سابق , ص32 .

- مرحلة إستكشاف الموقف : من خلال جمع المعلومات وتحديد الرهانات و الاراء المختلفة عن المنطقة و القضايا المختلفة و حساب الإمكانيات المناسبة .
- مرحلة تحديد الدور : من خلالها يتم رسم الإستراتيجية المناسبة للقيام بالدور المناسب في منطقة معينة
- مرحلة تكييف الدور مع المتغيرات الخارجية [1]: يتم خلالها نقل التصورات و الفعل الإستراتيجي للممارسة الفعلية في البيئة الخارجية , مما يؤدي لقيام تفاعلات نوعية مع الوحدات الأخرى يتم خلالها تكييف هذا الدور مع المتطلبات الخارجية .

– بعد تحديد المراحل تتضح المكانة الإستراتيجية و طبيعة التوجهات التي تختارها الدولة لرسم التحركات في الإقليم , و يقدم ديفيد مايرز (david mayers) تفسيرا لهذه التوجهات الإستراتيجية لرسم الأدوار الفاعلة التي في نظره لا تخرج عن أربعة أصناف :

1. نموذج المهيمن الإقليمي : هو نموذج للدور الإستراتيجي لدولة تتطلع للهيمنة بإمتلاك القوة الكافية للسيطرة على إقليم معين , وذلك عبر إنفرادها بعناصر القوة , في غياب قوى أخرى في الإقليم .
2. نموذج المهيمن المحتمل : هو نموذج لدور إستراتيجي لدولة تملك القدرة للسيطرة على الإقليم , وتطمح لذلك من خلال رسم إستراتيجيات فعالة لذلك .[2]
3. نموذج المساوم : هو نموذج لدولة تقبل بلعب دور ثاني نظرا لعدم قدرتها على القيام بدور ريادي , فتتطلع للمساومة مع الدول المهيمنة على الإقليم , وقد تنفرد وحدها بالدور أو تتواجد ضمن مجموعة من الدول التي تلعب نفس الدور , لكنها تفرض وجودها على الدول الأخرى .[3]
4. نموذج الموازن : هو نموذج لدولة تعتبر فاعلة داخل النظام الإقليمي و قد تتساوى في القدرات مع الدول المساومة لكنها تقوم بدور مغاير , فتلعب دور المحايد في الصراعات و تسعى للموازنة بين القوى الفاعلة في الإقليم و غالبا ما يعهد إليها دور الوساطة في النظام الإقليم .

من خلال هذه النماذج يمكن القول أن كل من إيران و تركيا تطمحان إلى الهيمنة على الإقليم عبر تبني مجموعة من الإستراتيجيات الموضوعة[1] , وأن أقرب نموذج هو نموذج المهيمن الإقليمي المحتمل , حيث أن كلا الدولتان تملكان قدرات هائلة و تصنفان على أنهما قوى إقليمية مع وجود قوى إقليمية أخرى مثل السعودية ومصر .

---

[1] حجاب عبد الله , مرجع سابق , ص29 .

[2] عبد القادر دندان , مرجع سابق , ص36 .

[3] محمد السعيد إدريس , تحليل النظم الإقليمية ,(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ,2002) .ص58 .

– لذلك فإن الدور الإستراتيجي يتضح في تطلعات الهيمنة و السعي للتغلب على القوى الأخرى , مما أدى إلى إختلاف في الرؤى الإستراتيجية في الإقليم , و يبرز هذا في مواقف كل دولة من الأزمة السورية , فكل منهما أخذ موقف مغاير عن الطرف الأخر مما يضعهما في مواجهة غير مباشرة , وهذا ما يؤكد وجود تصادم في التطلعات الإقليمية .

إن طبيعة تفسير نظرية الدور لكل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , يتمثل في تحديد مراتب القوة و الإمكانيات التي تتمتع بها كل دولة , مما يسمح لهما بتحديد تطلعات و تصورات للهيمنة الإقليمية في ظل تراجع القوى التقليدية , و مايؤكد ذلك الأولويات التي وضعتها كل من إيران و تركيا نحو المناطق الحيوية , فدور إيران يختلف في منطقة أسيا الوسطى منه في الشرق الأوسط الذي يعتبر أكثر حيوية , نظرا للحسابات العقلانية في ظل التواجد الأمريكي و الروسي في اسيا الوسطى , عكس منطقة الشرق الأوسط نظرا لأنها الساحة الممكنة, أما بالنسبة لتركيا فيختلف دورها في منطقة البلقان و خليج بحر إيجة عن دورها في الشرق الأوسط , من خلال إعتمادها على سياسة تصفير المشاكل و تحديد الجبهة الممكنة و هي الشرق الأوسط .

[1] حجاب عبد الله , مرجع سابق , ص32 .

المطلب الثالث : تفسير نظرية الالعاب للاستراتيجية الاقليمية لكل من ايران و تركيا تجاه الأزمة السورية

نشأت هذه النظرية و تطورت في علم الرياضيات والإقتصاد , ثم قام الكثير من الباحثين المهتمين بتحليل و قياس السلوك في العلاقات الدولية بنقل مفاهيمها الرياضية , وتكييفها بما يتلائم مع طبيعة الظواهر في العلاقات الدولية , ويعد مارتن شوبيك وأوسكار مورغان ستيرن و كارل دوتش من أبرز مفكري هذه النظرية , تسعى نظرية الألعاب لتفسير مواقف الأزمات , من خلال دراسة الأفعال و ردودها , فهي فرع من فروع الرياضيات تهتم بتحليل صناعة القرارات الإستراتيجية في التفاعلات الدولية .[1]

يعرفها فون نيومان الذي ساهم في وضعها , بأنها مجموعة من العمليات الرياضية التي تهدف إلى إيجاد حل موقف معين يحاول فيه الفرد جاهدا أن يضمن لنفسه حد أدنى من النجاح عن طريق أسلوبه في المعالجة رغم أن أفعاله لاتستطيع تحديد نتيجة الحدث بشكل كامل و إنما مجرد التأثير فيه .[2] أما مارتن شوبيك (martin shubick) فقد عرف النظرية على أنها الطريقة المناسبة لصناعة القرار في حالات الصراع [3].

إنطلاقا من التعريفات السابقة فإن نظرية المباريات أو اللعبة هي نظرية تبحث في طرق التفاعلات الإستراتيجية بين الدول [4], وقد قدم كل من جيمس دورتي و بلستغراف مفهوما جامعا و دالا للنظرية : " إذا أراد الأفراد في وضعية معينة أن يحققو فوزا في الحصول على هدف معين , يسعى طرف أخر لمنعهم منه , فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم , و بالإعتبار أن الطرف الأخر يحسبس حركاته بطريقة عقلانية أيضا , و تقدم النظرية كيفية حساب سلوك الطرف المقابل و كيفية التغلب عليه [5], وتنطلق من مجموعة أسس تتمثل في :

1. الخيارات : تعتقد هذه النظرية أن اللاعب الإستراتيجي يملك مجموعة من البدائل يختار أحدها بطرق عقلانية مما يؤمن له أكبر ربح ممكن بأقل الخسائر , أن سلوك اللاعب الإستراتيجي غير منعزل عن سلوك الطرف الأخر , مما يؤثر على إختيارات كل طرف , كما يركز هذا المبدأ على فكرة العقلانية أي أن إختيارات أي طرف تكون عقلانية بالنسبة أليه , فهو سلوك إستراتيجي و لا يشترط هذا المبدأ عقلانية الطرف الأخر .[6]

---

[1] عامر مصباح , مرجع سابق , ص395 .

[2] نفس المرجع السابق , ص396 .

[3] عمار بن سلطان , مرجع سابق , ص300 .

[4] عامر مصباح , مرجع سابق , ص397 .

[5] جيمس دورتي و روبرت بلستغراف , مرجع سابق , ص398 .

[6] عامر مصباح , مرجع سابق , ص398 .

إن موضوع الخيارات الإستراتيجية لدى كل من (إيران و تركيا) يحظى بأهمية كبرى للطرفين , فتتجلى فكرة الخيارات في كل البدائل الممكنة و المتاحة لتسيير الفعل الإستراتيجي , بحيث أن الخيارات الإستراتيجية الإيرانية تتجلى في واقع تفاعلاتها مع الدول الأخرى تجاه الأزمة السورية , فهي تضع مجموعة من البدائل لتسيير الصراع في سوريا , و يلعب الدعم الإستراتجي للنظام السوري يمثل أحد الخيارات المرنة , من خلال أنها تستغل هذا الموقف في تحقيق مكاسب ,ومنه الإتفاق النووي مع الدول الكبرى الذي ساهمت فيه الخيارات المتعددة لإيران في منطقة الشرق الأوسط (سوريا , العراق , اليمن , البحرين) في تحقيقه .

– أما بالنسبة لتركيا فالخيارات الإستراتيجية تبدو أقل وضوحا من إيران , نظرا لإرتباطاتها بعدة دوائر , وهذا ما أعطى الخيارات الإستراتيجية طابع رد الفعل أكثر من الفعل , فخيار تركيا بإسقاط الطائرة الروسية كان نتيجة دخول روسيا كطرف في القضية السورية , وهي الحليف الإستراتيجي للنظام السوري , فالخيارات تحكمها ضوابط الترقب و الإنتظار , عكس إيران التي تتجه للفعل مما يعطيها بدائل متنوعة مقارنة بتركيا .

2. الأهداف : تعتبر أحد أسس النظرية وتقوم عليها التحركات و السلوكات الخاصة بكل لاعب , على إعتبار أن الخيارات ترتبط أساسا بالأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها [1], و أن إختيار البدائل يقوم على طبيعة الأهداف المحددة سلفا , فهي بذلك توجه سلوكه تجاه الأطراف الأخرى , وتحدد بدورها طبيعة المباريات و تتحكم فيها عوامل المنفعة , وقد تكون مشتركة أو مختلفة و بهذا تحدد النتائج بشكل مباشر .

– يشكل عنصر الأهداف المتحكم الأساسي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , لأن طبيعة الأهداف تتنوع حسب كل دولة , فهي تشكل توجهاتها , فبالنسبة لإيران تضع أهداف مختلفة عن الأهداف التركية في سوريا , فيمكن القول أنها أهداف قيمية مقارنة بتركيا التي تتطلع لأهداف مادية .

3. العقلانية : تفترض نظرية الألعاب أن سلوك اللاعبين يحكم بمنطق العقلانية على إعتبار أن كل لاعب يسلك الخيار الذي يمكن من السيطرة على الموقف , فسلوكه ليس إستجابة لإنفاعلية الوضع بقدر ماهو تصرف قائم على حساب الخسائر و الأرباح لكل البدائل المطروحة أمامه , وترجح كفة الخيار العقلانية .[2]

من خلال هذا فإن المبدأ أهم خطوات وضع الإستراتيجية هو العقلانية في الحسابات , بذلك فإن طبيعة الإستراتيجية لا تخرج عن الخيارات العقلانية , فلجوء الدول إلى تحديد الحسابات ينطلق من إجراءات تهدف لتعظيم المكاسب و تقليل الخسائر , وهذا ماتؤكده الخيارات الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية ,

[1] نفس المرجع السابق , ص399 .

[2] سعد حقي توفيق , مبادئ العلاقات الدولية , (عمان : دار وائل للنشر ,2000).ص124 .

فإعتماد المواجهة غير المباشرة تدل على عقلانية الإختيارات , و عدم اللجوء للتصعيد بدليل عدم تأثر العلاقات الثنائية بالمواقف المتعارضة حول القضية السورية .

4. المنفعة (المصلحة) : بناءا على ماتقدم فإن تحقيق اللاعب الإستراتيجي للأهداف يضمن له تحقيق الإنجازات النفعية , وتتعدد خصائص هذه المنفعة من مادية أو معنوية , تصب في مدى رضى كل طرف عن ما حققه من أهداف , ويفترض بول سومسون(poul sumson) أن اللاعبين يتصرفون بشكل يؤدي لزيادة منفعتهم للحد الأقصى , بذلك فإن منفعة اللاعب تتحكم بأفضلياته .

5. المعلومات : إن اللاعب الإستراتيجي يستند في قيامه بالمباريات إلى القاعدة المعلوماتية , فكل لاعب يواجه خيارات إستراتيجية يتم التفضيل بينها حسب الفعل و رد الفعل , و بذلك فهي تعكس الإستجابة للسلوك الإستراتيجي للاعبين .[1]

– مما سبق تتولد ثلاثة نماذج من المباريات تفسر السلوك الإستراتيجي تتمثل في :

1. نموذج اللعبة الصفرية (zero-sum game)

يفترض هذا النموذج أن أحد طرفي الصراع أو الأزمة لديه إستراتيجية محددة لإستخدامها و تحقيق النتائج , ويقوم هذا النموذج على وجود طرفين متصارعين فقط , و أن لهما أهداف متعارضة و لا توجد أي مصلحة مشتركة تجمع بينهما و تنتهي هذه المباراة بنتيجة الصفر .

– في هذا النموذج لا يهتم أي لاعب بالتكلفة التي يمكن أن يتحملها , لأن كل مايهمه و يعول عليه هو النتيجة التي يسعى لأن تكون في صالحه , لذلك فإنه يستخدم الإستراتيجية المتمثلة في زيادة المكاسب و تخفيف الخسائر إلى أقصى درجة ممكنة , دون الإهتمام بمطالب الطرف الأخر .[2]

2. نموذج اللعبة الثنائية الصفرية (tow zero-sum game)

يقدم هذا النموذج أسلوب الإستراتيجية التي يتبعها كل طرف لتسيير الصراع و الحصول على العائد النسبي في شكل أرقام مصفوفة داخل جداول تمثل الخيارات المتاحة أمام كل لاعب .

– يوضح نموذج هذه اللعبة وجود عدة حلول وسطى تجمع بين الحد الأقصى و الحد الأدنى من المكاسب , إذا فإن إدراك أحد اللاعبين أن منافسه سوف يكون بارعا قدر الإمكان و أنه سيدخل اللعبة ليحرز أكبر المكاسب , و يمكن أن يملك إستراتيجية لتقليل من خسائره .[3]

3. نموذج اللعبة غير الصفرية (non zero-sum game)

---

[1] عامر مصباح , مرجع سابق , ص402 .

[2] عمار بن سلطان , مرجع سابق , ص , ص (302 , 303) .

[3] عامر مصباح , مرجع سابق , ص407 .

يشير هذا النموذج إلى وجود لاعبين لا يمتازون بالعدائية , بحيث أن قواعد اللعبة تبقي كل الخيارات مطروحة أمام الطرفين , لهذا فإن كل طرف لايسعى لتكبيد الطرف الأخر خسائر مفرطة , أو منعه من الحصول على مكاسب , بذلك فإن كل طرف لايتطلع لتحقيق أقصى المكاسب على حساب الطرف الأخر [1].

يوضح هذا النموذج أن السلوك االذي سيتخذه الطرفان يتميز بالعقلانية , فسيكون لدى الطرفان إمكانية الإتصال , وإجراء المشاورات و تبادل المعلومات , عليه فإن الصراع من لعبة صفرية تتحدد عندما يدرك الطرفان أن الصراع سيؤدي إلى نهاية مشتركة لذلك فإن إختيار إستراتيجية البقاء المشترك هي الحل .[2]

إن تفسير كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية ينطلق من نموذجين أساسيين هما نموذج اللعبة الثنائية الصفرية و نموذج اللعبة غير الصفرية , بما أن الطرفان يطمحان إلى تعظيم المكاسب مع مراعاة مطالب الطرف الأخر , ويدل على ذلك وجود العلاقات القائمة كمعطى هام للتنسيق بين الطرفين .

– كما أن طبيعة الأهداف الإستراتيجية تتميز بالمرونة , و بالتالي فإن إمكانية التوافق تبقى مطروحة , إظافة إلى تداخل الفواعل و القوى المختلفة في الأزمة السورية إستبعد قيام لعبة صفرية نظرا لمخاطرها على الطرفين بشكل مباشر , لهذا فإن طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من طرفهما لا تعكس الصراع الصفري بقدر ما تطرح بدائل للتوافق الثنائي حول القضية السورية .

[1] عبد القادر محمد فهمي , مرجع سابق , ص66 .

[2] عامر مصباح , مرجع سابق , ص409 .

تعتبر الإستراتيجية محور أساسي في العلاقات الدولية بما أنها الإيطار الذي يعبر عن سلوكات الدول و أنشطتها الخارجية , بحيث تشكل مع الدول الأخرى التفاعلات الدولية , التي تعكس في جوهرها الإرادة الذاتية لكل طرف في تحقيق المصالح و المكاسب وفق معطيات القوة , بذلك فإن تفسير طبيعة هذه الإستراتيجيات ينطلق من فهم أسس أهداف الدولة , المفسرة وفق عدة توجهات تسعى لإستنتاج مضامين و أسس تحركها , ومنه فإن هناك ثلاثة وجهات تفسيرية رئيسية تحلل الطرح الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية وهي :

– إن جوهر الأهداف الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية هو البحث عن المصالح و تعظيم المكاسب لزيادة القوة في ظل النظام الفوضوي القائم .

– طبيعة الأهداف الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية تبرز تطلعات متزايدة للعب دور الفاعل الإقليمي في ظل نظام إقليمي و دولي يتميز بصراع للأدوار .

– تلعب الحسابات الرقمية الدور الهام في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , من خلال وجود سلسلة المتغيرات المتتالية , مما سمح بطغيان نماذج للمباريات الإستراتيجية على التفاعل بينها إثر القضية السورية .

من خلال التوجهات التفسيرية الثلاثة , فإن تحليل كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية ينطلق من مفاهيم المصالح الذاتية بحثا عن كسب القوة و الأهداف القيمية و النوعية المتمثلة في الرغبة الثنائية للعب دور إقليمي مما وضع الطرفان في حوار المصالح , حول التفاعل إلى نماذج رقمية يسعى من خلالها كل طرف لتحقيق أهدافه حسب المعطيات المناسبة , التي تتحكم في نوع التفاعل بين الصراع أو التعاون .

المبحث الثالث :الضبط الجيوستراتيجي لكل من (إيران , تركيا , سوريا)

إن دراسة الموقع الجيوستراتيجي لأي دولة ليس مقصودا به الموقع الجغرافي و ما تضمنت من موقع فلكي و تحديد لحدود الدولة و إنما الموقع الجيوستراتيجي و الإستراتيجي , الذي من خلاله يتم ابراز القدرات القيمة و المادية الفعلية ,لأنه يعطي الدولة مكانة هامة مميزة مما يساهم في توجيه إستراتيجيتها و أدورها , ومن فإن هذا المبحث سيسعي لتوضيح هذه الأبعاد من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : الضبط الجيوستراتيجي لمعطيات القوة الإيرانية

المطلب الثاني : الضبط الجيوستراتيجي لمعطيات القوة التركية

المطلب الثالث :الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا لدي كل من إيران و تركيا

المطلب الاول : الضبط الجيوستراتيجي لمعطيات القوة الإيرانية.

تملك الجمهوريه الاسلامية الإيرانية موقعا إستراتيجيا من خلال المساحة و التضاريس و المناخ و الهوية الإنتمائية و الجذور التاريخية في بعدها الفارسي و الإسلامي مما أعطاها مكانا جيوستراتيجيا إقليميا و دوليا , ومنحها القدرة الهائلة على لعب أدوار رئيسية في النزاعات و الصراعات في الشرق الأوسط .

1/الموقع الجغرافي :

إن المكانة الإستراتيجية لإيران تنطلق من أعتبارها همزة وصل بين إقليمين هما الشرق الاوسط و إقليم وسط اسيا لأنهما مركزان مهمان للطاقة و بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم , فهي مدخل أساسي لمنطقة القوقاز و اسيا الوسطي و التي يعتبرها استاذ الجيوبوليتيك سبيكمان (spykman) قلب العالم و مركز الصراع مابين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا.[1]

تقع إيران في الجنوب الغربي من قارة اسيا و تحديدا في منطقة الشرق الاوسط حيث يحدها شمالا بحر الخزر وشرقا باكستان و افغانستان و جنوبا الخليج وخليج عمان و من الغرب العراق وتركيا [2], كما هو موضح في الخريطة(1) التالية :

– خريطة (1) توضح الموقع الجغرافي للجمهورية الإيرانية الإسلامية

المصدر : http://www.mapsofworld.com/physical-map/iran.html

[1] محمد عتريس ,معجم بلدان العالم , (القاهرة : الدار الثقافية للنشر , 2001) , ص167 .

[2] حبيبة زلاقي ," تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة علي السياسة الخارجية الايرانية " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,تخصص علاقات الدولية و استراتيجية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009 . ص 55 .

تبلغ مساحة ايران 1.648.195 كلم^2 وتتمتع بإطلالتها علي أهم المصطلحات المائية وهي الخليج العربي, والمحيط الهندي في الجنوب وبحر قزوين الخزر في الشمال وتبلغ مجموع سواحل إيران البحرية 2524كلم2 ,بنسبة 32.66% من مجموع الحدود الكلية البالغة 5204 كلم2, وتتوزع هذه السواحل على الخليج العربي 1180 كلم2 ,بنسبة 46.75%من مجموع السواحل البحرية و على خليج عمان و بحر العرب ب700كلم2 , بنسبة 27.37%من السواحل البحرية ,و علي بحر قزوين 644 كلم2 , بنسبة 25.51%من مجموع السواحل البحرية.[1]

إن موقع ايران الجغرافي جعل منها معبر التجارة الرئيسية بين البحر المتوسط في الغرب و الدول الواقعة في جنوب و شرق اسيا حيث كانت تستفيد منه بإعتبارها محطة راحة و مركز تموين لعدة قرون , وقد استمرت أهمية هذا الموقع في التاريخ الحديث و المعاصر , خاصة في فترة الحرب الباردة ,من خلال التنافس الدائم بينهما لإحتواء أكبر مساحة من النفوذ و السيطرة عليها , و زادت أهميتها بالنسبة لخطوط الموصلات خصوصا و أنها تسيطر على مضيق هورمزالمعبر الرئيسي للنفط في العالم [2] .

2/<u>الامكانيات البشرية</u> :

كانت للقوة البشرية الايرانية دورا مهما في قوة الدولة , فإظافة الي توجيهها للنظام السياسي لتحقيق أهدافها و إظهار هيبتها على التجمعات السكانية المجاورة مثل العراق و سوريا و دول الخليج , كما مكنتها من تشكيل قوة عسكرية هائلة , و يبلغ عدد السكان في ايران 73 مليون نسمة , وكثافة سكانية 30,1 ن/كلم2 , و تتكون التركيبة السكانية من عناصر قومية عدة , حيث يمثل الفرس51%,و الاذريين 24% و الاكراد 7% و العرب 3% و البلوش 2% و الاتراك 2% و غيرهم و يتكلم حوالي 58% اللغة الفارسية و تنتشر في ايران حوالي خمس لغات رئيسية .[3]

لذلك فإن أبرز مميزات التركيبة السكانية الايرانية هي التنوع العرقي الكبيرمما جعلها تحتوي على مجموعة كبيرة من الثقافات و الهويات و تنوع في المذاهب و الديانات خاصة الاسلامية و المسيحية و اليهودية, ويمثل المسلمون الفئة المسيطرة و المتمثلة أساسا في العنصر الشيعي , مما أعطي إيران ملمحا إستراتيجيا هاما من خلال بروز الهوية الفارسية الشيعية التي تمثل مقومات الشخصية الايرانية التي ساعدت في بروزها كفاعل هام في النظام

---

[1] عائشة مرزوقي, "سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي و احمدي نجاد : التمايزات والتوافقات", <u>مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية</u> , تخصص دراسات استراتيجية,كلية الحقوق و العلوم السياسية , قسم العلوم السياسية, جامعة الشيخ العربي التبسي 'تبسة,2015/2014 . ص23 .

[2] محمد المهدي,"السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي(2001-2013)",<u>مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية</u> , تخصص علاقات الدولية واستراتيجية, كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة محمد خيضر بسكرة, 2014/2013 . ص33 .

[3] حبيبة زلاقي , مرجع سابق , ص60 .

الإقليمي[1], بحيث ساهم في دفع القيادة الايرانية لوضع سلوك خارجي معين نحو جيرانها بإستغلال الأقليات مما يحقق مصالحها على غرار الأقليات الكردية في العراق وسوريا وحتى تركيا واستغلال الفئة الشيعية المنتشرة في الشرق الاوسط في دعم مجهودها الاستراتيجي في المنطقة .

3/الامكانيات الاقتصادية :

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل و المتغيرات المتحكمة في قوة الدولة وفي التأثير على إستراتيجيتها وسياستها الخارجية لأنه الداعم الأساسي لباقي العناصر الاخرى بما يوفره من إمكانيات و قدرات للدولة مما يمنحها المقدرة على التأثير الخارجي بإستخدام الأليات الإقتصادية .

يتدخل في العامل الإقتصادي العديد من المحددات المتعلقة بقدرات الدولة الاقتصادية و ماتمتلكه من موارد طبيعية, كمصادر الطاقة و التعدين والإمكانيات الزراعية و مدي توافقهما مع القدرات البشرية مما يوفر لها نفوذا إقتصاديا و يمكنها من الدخول في علاقات إقتصادية خارجية مكثفة.[2]

تتمتع إيران بثروات طبيعية كبيرة خاصة النفط و الطاقة اذ بلغ الاحتياطي في سنة 2000 حوالي 89.7 مليار برميل اي9% من الإحتياطي العالمي, لكن الملاحظ هو تنامي الإحتياطي الإيراني بإضطراد , حيث نمى من 89.7 مليار برميل الى 137 مليار برميل ثم 154 مليار برميل سنة 2012 حسب تقارير أمريكية و إحصائيات الاوبيك, وقد بلغ انتاجها النفطي 3.572 مليون برميل و بلغت صادراتها 2.537 مليون برميل يوميا في نفس السنة , وهذا مايؤكد القدرات الهائلة التي تمتلكها إيران مما جعلها دولة ذات ثقل كبير في منطقة الشرق الأوسط .[3]

تمثل العائدات النفطية حوالي 60% من الدخل الايراني وهو مايفسر سعيها إلى تطوير ناتجها المحلي تستهلك إيران حوالي 40% من إنتاجها النفطي و تعد الصين أول الدول المستوردة للنفط الإيراني550 الف برميل تليها اليابان 327 الف برميل ثم الهند و كوريا الجنوبية 228 الف برميل يوميا, أما بالنسبة للغاز فتملك940 تريليون متر مكعب اي 16% من الاحتياطي العالمي.[4]

أما في المجال الزراعي فتحتوي إيران علي مساحات كبرى عبارة عن أراضي صالحة للزراعة التي تمثل المساحة الاجمالية أي مايعادل51 مليون هكتار تزرع 28.5% منه بشكل دائم، و31.4% عبارة عن زراعات موسمية وتوفر هذه الزراعات حوالي 80 % من إحتياجات إيران الوطنية من المواد الغذائية ويبلغ عدد العمالة في

---

[1] عبلة مازوري," العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الراهنة ",مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية والاستراتيجية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009 . ص24 .

[2] عائشة مرزوقي , مرجع سابق , ص25 .

[3] نفس المرجع السابق , ص78 .

[4] حسيبة زلاقي , مرجع سابق , ص78 .

القطاع الزراعي 28%من مجموع السكان ,أما نصيب الانتاج الزراعي من الناتج الإستثماري نسبة كبيرة تصل الى26% .[1]

أما في المجال الصناعي و المعادن فإن إيران تحتل المرتبة الثانية في إحتياطي الزنك والنحاس و مناجم الحديد والبوكسيت و يبلغ إنتاج إيران منها 60 مليون طن في السنة معظمه يصدر الي الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام , ويشغل هذا القطاع 26 %من القوى العاملة و يساهم في 18 % من مجموع الاستثمار.[2]

4/<u>الامكانيات العسكرية</u> :

تمتلك إيران منذ عهد الشاه قوة عسكرية لها أهميتها في الشرق الاوسط و هو الأمر الذي ساعد في جعل إيران قوة إقليمية , و إنعكس هذا في توجهات إيران الخارجية خاصة إثر التوترات و الصراعات الدائمة في منطقة الشرق الاوسط و هذا ما جعل إيران تعتمد علي سياسات التسلح , وعقب الثورة أصبحت إيران تعتمد على قوتها العسكرية للعب أدوار رئيسية في دوائر النشاط الإستراتيجي , و اتجهت الي إعتماد الصناعات الحربية خاصة في فترة مابعد حرب الخليج الاولى , و قفزت إلى مستوى نوعي من التطور الحربي من حيث العدة و العتاد , مما ساهم في بروزها كقوة إقليمية و عالمية .[3]

– أبرزت إحصائيات مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية بواشنطن سنة 2000 إلى أرقام مهمة للإنفاق العسكري الايراني حيث بلغ 5.8 مليار دولارأي مايمثل 17.8% من دخلها القومي وهو مايمثل 19.66 % من إجمالي الانفاق العسكري الخليجي.[4] ويوضح الجدول الأتي الإمكانيات و المقومات التي تملكها إيران إقليميا و عالميا مقارنة بالقوى الإقليمية في الشرق الأوسط :

[1] شنين محمد المهدي , مرجع سابق , ص40 .
[2] عائشة المرزوقي , مرجع سابق , ص26 .
[3] حبيبة زلاقي , مرجع سابق , ص81 .
[4] نفس المرجع السابق , ص84 .

متغير القوة	إيران		مصر		تركيا		السعودية		إسرائيل	
	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا	عالميًا	إقليميًا
عدد السكان	13	1	15	2	16	3	33	4	97	5
الإنتاج الزراعي	41	2	27	1	55	4	78	5	50	3
التنمية البشرية	94	4	112	5	84	3	61	2	23	1
المساحة	20	2	31	3	38	4	15	1	153	5
الناتج المحلي	18	2	27	4	17	1	24	3	52	5
معدل النمو الاقتصادي	137 (2.5)	4	179 (1.2)	5	29 (6.6)	1	30 (6.5)	2	83 (4.8)	3
الإنفاق العسكري	25 (2.5)	5	41 (3.4)	4	15 (5.3)	3	7 (10)	1	17 (7.3)	2
القوة العسكرية(11)	13	3	16	4	6	1	26	5	10	2
بحوث العلوم التطبيقية	31	3	40	4	21	1	50	5	22	2

يوضح الجدول (1) ترتيب الإمكانيات المختلفة لإيران مقارنة بالدول الإقليمية

المصدر http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343112429798680.htm

المطلب الثاني : الضبط الجيوستراتيجي لمعطيات القوة التركية

تملك تركيا إمكانيات جيوستراتيجية مما أعطاها القرة على لعب دور هام في دوائر نشاطها و منه فإن تحديد هذه القدرات تمكن من تحديد طبيعة التوجهات الإستراتيجية .

1/الموقع الجغرافي :

تبلغ مساحة تركيا حوالي 780.567 كلم2 منها 24.000 كلم2 في أوروبا و المساحة المتبقية في أسيا , ويبلغ طول حدودها 2753 كلم[1], وتتموقع بهذا وسط ثلاث مناطق حساسة بين البلقان في شمالها الغربي , و القوقاز في شمالها الشرقي و منطقة الشرق الأوسط جنوبا, بحيث تشكل نقطة إلتقاء أوروبا مع جنوب غرب أسيا , و تتحكم بمداخل البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط من خلال مضيقي الدردنيل و البوسفور[2] , كما هو موضح في الخريطة (3) :

خريطة رقم (2) توضح الموقع الجغرافي للجمهورية التركية

المصدر : **http://www.turkey.sea7htravel.com/2011/04/ankara-map.html**

[1] محمد عتريس , مرجع سابق , ص212 .

[2] جاسم يونس محمد , " أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي " ,مركز الدراسات الاسيوية , العددان 31,32 , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد ,(د,س,ن) . ص86 .

إن الموقع الاستراتيجي لتركيا أكسبها أهمية كبرى لوقوعها في قلب دوائر جيوسياسية تشكل محددات أمنية وإقتصادية ووفر لها إمكانيات للقيام بأدوار مختلفة ومحورية في محيطها والمفتوح على إنتماءات حضارية وثقافية مختلفة مما يؤهلها لتكون قوة إقليمية [1]،(كما يقول بيتر كارتير peter carteier السكرتير الأسبق للحلف شمال الأطلسي.1992)عن هذا الموقع:"هي الدولة التي تضلع للمساهمة بدور فاعل في أزمات المحيط الأورواسيوية", ويتأكد ذلك من خلال الدور النشط التركي في قضايا المنطقة العربية خصوصا في منطقة الشام من خلال متابعة مجريات الأحداث ومحاولة الإستفادة من نتائجها وتقليل الخسائر الناجمة عن تداعياتها وأثارها, كما يؤكد بيتر على أن هذا الموقع منحها خيارات إستراتيجية تعكس مجموعة من التوجهات نحو البيئة الملائمة لنشاطها معتمدة على إمكانياتها الذاتية .[2]

2/الامكانيات البشرية:

تحتل تركيا المرتبة التاسعة عشر في العالم من حيث عدد السكان و البالغ عددهم 70 مليون نسمة , بزيادة سكانية تقدر ب2.2 %سنويا و بكثافة سكانية 194 نسمة/كلم2 , ويتركز معظم سكانها في السهول الساحلية و المناطق الحضرية في الوسط و الغرب و تتمركز الأقلية العربية شرقا ,و خاصة في إقليم أناضوليا الشرقي ,ولواء الاسكندرون وتتمتع تركيا بتنوع في التركيبة السكانية مذهبيا و عرقيا , وينتسب ثلث سكانها إلى السلالة العلوية , ضمنهم الاكراد إظافة إلى أقليات أخرى عربية و أرمينية و جورجية و يونانية , أما القومية التركية فتشكل النسبة الاكبر ب80 % و يمثل الاكراد 15 %, أما على الصعيد الديني فأغلب سكانها يعتنقون الاسلام بنسبة 98% ويتواجد فيها حوالي 138000 يهودي وحوالي 210000 مسيحي .[3] إن التركيبة السكانية التوضح الخصوصية الإسلامية للدولة التركيا مما يدفعها لتبني توجهات إستراتيجية معينة , خاصة مع وصول حزب العدالة و التنمية

---

[1] عصام فاغور ملكاوي , " تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة ", رسالة مقدمة في الملتقى العلمي الرؤي المستقبلية العربية و الشركات الدولية ,كلية العلوم الاستراتيجية ,جامعة نايف العربية للعلوم الامنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي ,الخرطوم,2013 .ص9 .

– متحصل عليه من موقع الكتروني:

عليه في : 2016/01/05 اطلع(http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/5640)

[2] صلاح فلاح،" أثر المحددات الجيوستراتيجية على العلاقات التركية العربية 2002 . 2013 "، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02،عمان, 2013. ص225 .

– متحصل عليه من موقع الكتروني:

عليه في :2016/01/05 اطلع(https://www.google.dz/url?url=https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/4881

[3] علي حسين باكير واخرون , تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج ,(قطر: مركز الجزيرة للدراسات ,2010), ص22 .

للحكم 2002 , وسعيه الى التأصيل الروحي للإسلام الموجود في وجدان الشعب التركي , لإعادة بعث البعد الإسلامي و العربي للعلاقات الخارجية التركية.[1]

3/ الإمكانيات الإقتصادية :

يمتاز الإقتصاد التركي بمميزات الإقتصاد الإقليمي والأكثر حيوية عالميا , بحيث يحتل المرتبة السادسة عشر عالميا بدخل قومي يقدر بحوالي 401 بليون دولار حاليا, و تاريخيا مر الإقتصاد التركي بعدة أزمات خاصة في فترة التسعينيات بسبب الحظر الإقتصادي على العراق بالخصوص , نظرا للإرتباط الشديد للإقتصاد التركي مع إقتصاديات المنطقة العربية , وقد حاولت الحكومات التركية المتعاقبة لحل هذه الأزمات من خلال سياسات إقتصادية صارمة .[2]

تمتلك تركيا مقدرات صناعية هائلة بحيث تمثل الصناعات الغذائية (20-25 %) و المنسوجات (22-24 %) و الكيمياويات (7-9 %) , السيارات (7-9 %) , المنتوجات البترولية (7-9 %) , الحديد و الصلب (5-8 %) . أما الزراعة فتحتل مكانة مميزة في الإقتصاد التركي من خلال إنتاجها لمحاصيل عديدة مثل التبغ و القطن و الزيتون و بنجر السكر و الموالح و هي السلع الأساسية للتصدير.[3]

أما القطاع الزراعي فيعتبر من أكبر القطاعات التي تحتوي على العمالة بنسبة 40 % من قوى العمل في تركيا ولكنه ينتج مانسبة 12 % من الناتج القومي فقط , أما القطاع الصناعي فينتج حوالي 29.5 % من الناتج القومي التركي , ويشغل حوالي 20.5 % من اليد العاملة , أما السياحة تشكل أحد أهم المصادر الرئيسة للعملة الصعبة في تركيا و أحد الدعائم الإقتصاد القومي , إذ بلغت عائدات القطاع 12.409 مليار دولار أمريكي عام2001 , و تعد تركيا من الدول المتميزة في هذا الجانب إذ تحتل المرتبة الثالثة للدول الأكثر جذب للسياحة في العالم بعد روسيا و الصين .

يعد الإقتصاد التركي من بين أهم الإقتصاديات الصاعدة في العالم حيث سجلت أرقام هائلة من خلال زيادة الدخل القومي 6.2 % و الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد ب1090 دولار أمريكي , و هذا ما مكنه من إحتلال المراتب الأولى للقوى الصاعدة إقتصاديا في العالم إلى جانب الصين و البرازيل و الهند و إندونيسيا و المكسيك و روسيا , حيث أصدر مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي تقريرا عن مستقبل الإقتصاد العالمي توقع فيه أن يصل

---

[1] صايل فلاح مقداد السرحان , مرجع سابق , ص226 .

[2] وراء زكي الطويل , الإقتصاد التركي و الأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية , (عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ,2013). ص ص ,(22,23) .

[3] صلاح الدين أبو حسن , التجربة التركية ,عوامل النهضة ,((د,د,ن):المركز العربي للدراسات و الأبحاث ,(د,س,ن)).ص4 .

الإقتصاد التركي إلى المرتبة الثانية عشر في نسبة النمو الإقتصادي عام 2050 , وذلك إستمراريا مع أرقامه الهامة حيث صنف في المركز السادس عشر عالميا .[1]

من خلال هذه الأرقام إستطاعت تركيا أن تمتلك القدرة على القيام بالدور الفعال في القضايا و الفعل الإستراتيجي الوازن في المنطقة , مقارنة مع القوى المنافسة على القضايا الرئيسة.

4/ <u>الإمكانيات العسكرية</u> :

سعت تركيا منذ فترة مابعد الحرب الباردة لإعادة بناء وضعها الإقليمي في المنطقة مستغلة بذلك الوضع الإقليمي و البيئة الدولية , و سعت لخلق مناطق نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط , و ذلك في الإستثمار في الأحداث الجارية خاصة في الدول المجاورة , مستغلة بذلك موقعها الجيوستراتيجي الذي مكناها أن تكون قاعدة هامة للحلف شمال الأطلسي, و وضع صواريخ الباتريوت على الحدود مع سوريا مع بدأ الازمة , تعبير عن التوجهات الجدية نحو المنطقة .[2]

تملك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي بعد الو م أ , و تحتل المركز الثاني أيضا في عدد الجنود المسجلين في الخدمة العسكرية , حيث أنها أكبر من الجيش الفرنسي و البريطاني مجتمعين بعدد 514ألف جندي في الخدمة و 380 ألف في الإحتياط . و ينقسم إلى أربعة فيالق ميدانية تنتشر عبر أربعة جبهات (الجبهة الاوروبية , الجبهة الشرقية بإتجاه سوريا و العراق و الجبهة الشمالية بإتجاه منطقة بحر القزوين و الجبهة الغربية بإتجاه البحر المتوسط و اليونان و قبرص).[3]

إن الإستراتيجية العسكرية التركية تعمل على دعم الجهود الرامية لتحقيق القدرات العسكرية لتصبح قوة كبرى في المنطقة , و هذا من خلالها إنظمامها إلى حلف شمال الأطلسي في 1952 , و قد حافظت على مساهمتها في المشاركة في نشاطات الحلف سواء في مهمات حفظ السلام أو الحروب التي خاضها ,

(مشاركتها في حرب الخليج الثانية 1990 و حرب أفغانستان و العراق 2003) و الذي عكس الرغبة التركية في سعيها لكسب الدعم الأوروبي و الأمريكي و الحصول على العضوية في الإتحاد الأوروبي .[4]

من خلال القدرات البشرية و الإقتصادية و العسكرية فإن تركيا تعتبر قوة إقليمية لا يستهان بها وتتصدر قائمة الدول الكبرى في الشرق الأوسط مما دعم توجهاتها الإستراتيجية في المنطقة و مكنها من لعب دور إقليمي مميز , وهذا ماكان له أثر كبير على قضايا المنطقة بدرجة كبيرة .

---

[1] عصام صاغور ملكاوي , مرجع سابق , ص ص (13-15) .

[2] نفس المرجع السابق , ص18 .

[3] علي حسي باكير, مرجع سابق , ص ص (36,37) .

[4] نفس المرجع السابق , ص40 .

المطلب الثالث : الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا لدى كل من إيران و تركيا.

تعتبر سوريا واحدة من أهم الدول العالم حيث تزخر بتاريخ كبير من الحضارات المتعاقبة و مهد الديانات , وتحتوي على مواقع أثرية و تاريخية ترتبط بأكثر من عشرين عهدا مختلفا من الحضارة الإنسانية , وتقع في منطقة تعتبر قلب العالم القديم و ترتبط بالعديد من القوميات و الأجناس مما أعطاها أهمية كبرى عالميا و إقليميا .

1/الأهمية الجغرافية :

تقع الجمهورية العربية السورية في الجزء الغربي لقارة أسيا شرق البحر الأبيض المتوسط تحدها تركيا شمالا والأردن جنوبا ولبنان و فلسطين و البحر الأبيض المتوسط غربا العراق شرقا, وتبلغ الحدود الكلية لسوريا حوالي 200253 كلم , منها 605 كلم مع العراق و 67 كلم مع فلسطين المحتلة و 275 كلم مع الأردن و 375 كلم مع لبنان و 822 كلم مع تركيا, وطول شريطها الساحلي 193 كلم [1]. توضح الخريطة (4) الموقع الجغرافي لسوريا في منطقة الشرق الأوسط :

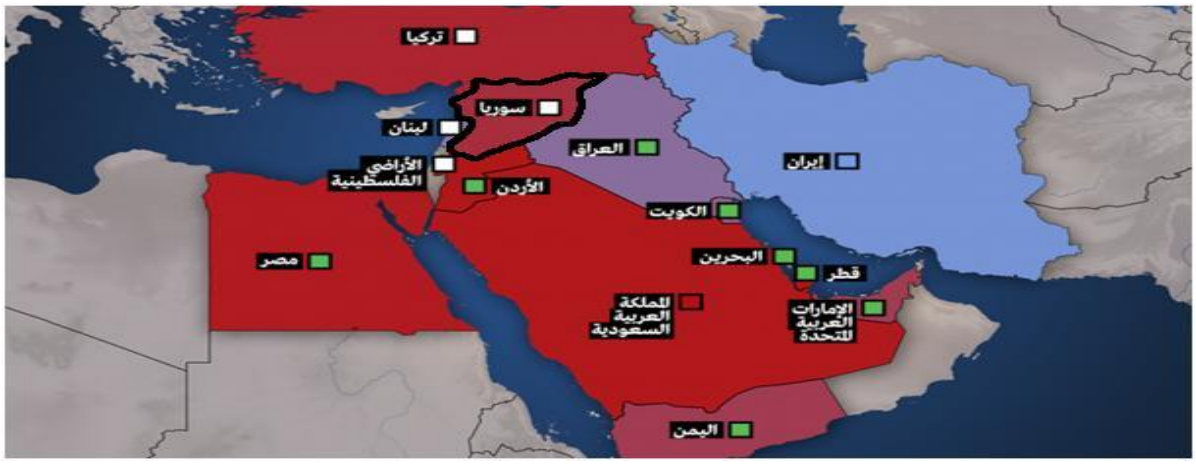

خريطة رقم (3) توضح الموقع الجغرافي للجمهورية السورية
المصدر : http://www.turkpress.co/node/1796

تبرز الأهمية الجيوسياسية لسوريا لدى إيران من خلال أنها تلعب دورا ريادي عربي في منطقة الهلال الخصيب, وكونها مع تماس مباشر مع الأراضي المحتلة والكيان الصهيوني في عدة جبهات, فالهيمنة على سوريا يقرب إيران من قلب الشرق الأوسط, ويتمحور التصور لإيراني حول الأهمية الجيوسياسية في تطلعاتها نحو لعب

[1] محمد عتريس , مرجع سابق , ص273 .

دور هام في الضغط على مصالح الدول الكبرى لتحقيق أكبر قدرمن المصالح و يمنحها الأفضلية داخل العالم العربي و الإسلامي من جهة و تحويل سوريا لقاعدة متقدمة لتصدير المشروع الإيراني في المنطقة.[1]

أما بالنسبة لتركيا فتكمن الأهمية الجيوسياسية في أن سوريا تشكل المحور الأساسي لدائرتين مهمتين لتركيا , بحيث يرتبط الأول بالتوجهات الشرق الأوسطية من خلال المثلث تركيا–سوريا–مصر , أما الثاني فيرتبط بالتوجهات شرق المتوسطية بإتجاه مربع تركيا–سوريا– اليونان –قبرص , و كلاهما يمثلان جزءا هاما من الاستراتيجية التركية الكبرى , أما على الصعيد الجغرافي فتمثل الحدود التركية السورية فضاءا واسعا, من خلال أن تركيا هي البوابة المفتوحة على سوريا شمالا , و سوريا هي البوابة الجنوبية لتركيا مما ولد أهمية كبرى للبعد الجغرافي لسوريا لدى تركيا من خلال السعي للسيطرة على هذا المنفذ المهم نحو منطقة الشرق الأوسط إظافة الى تحقيق الأهداف الأمنية و الإقتصادية .[2]

2/<u>أهمية التركيبة السكانية لسوريا لدى كل من إيران و تركيا</u> :

يبلغ عدد السكان في سوريا حوالي 16728000 نسمة , و تقدر الكثافة السكانية 90 نسمة/كلم2 , و ينقسم عدد السكان إلى 54% في المدن و 46 % بالأرياف ويتوزعون بأهم المدن من خلال 2041000 نسمة بدمشق , 1590000 نسمة بحلب , 549000 نسمة بحمص , و يتوزع الباقي مابين الأرياف و المدن الصغرى , و تبلغ الكثافة السكانية في سوريا حوالي 24.1 ن/كلم2 , و نمو سكاني يقدر ب 3.3% , و يشكل العرب الأغلبية ب 90 %و تمثل الأقليات 10% , من أكراد و أتراك , و توجد عدة لغات و لهجات في سوريا , تمثل من خلالها اللغة العربية اللغة الرسمية إظافة إلى اللغة الكردية و الأرمينية , أما بالنسبة للجانب الديني فيعتنق أغلب سكان سوريا الإسلام بنسبة 90 % و 10% ديانات أخرى(84% مسيحسين ,16 %علويين و دروز و يهود) .[3]

تبرز الأهمية العرقية و المذهبية لسوريا لدى إيران في أنها تحتوي على أقليات كردية و مذهبية مما شكل محور العلاقات الثنائية , نظرا لسعي هذه الأقليات الكردية إلى إقامة دولة موحدة تضم كل الأقليات الموجودة في المنطقة الممتدة من سوريا إلى إيران لذلك فإن إيران سعت دائما إلى تدعيم علاقاتها مع سوريا لضمان السيطرة على التركيبة الداخلية لإيران و الفئة الكردية خاصة , من خلال ضمان إستقرار الوضع السوري و العلاقات الثنائية

---

[1] علي حسين باكير،"الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا"،<u>المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات</u> ،الدوحة, مارس 2013. ص12 .متحصل عليه من موقع الكتروني:
http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155e1374e06bb0f)

[2] نفس المرجع السابق ,ص19 .

[3] محمد عتريس , مرجع سابق , ص274 .

المتميزة , إظافة إلى البعد المذهبي المتمثل في العنصر الشيعي و الذي تعتبره إيران عاملا هاما لتحركاتها في المنطقة لضمان الهيمنة و النفوذ .[1]

أما بالنسبة لتركيا فتتركز أساسا في القضية المحورية و هي المسألة الكردية , حيث أن تنوع التركيبة السكانية التركية و السورية و إحتوائها على أقليات كردية , ساهم في وجود توجهات أمنية ذات طابع ديموغرافي عرقي تسعى من خلاله كل دولة إلى ضمان الوحدة الداخلية و التماسك الإجتماعي , فتسعى تركيا لضمان إستقرار الشمال السوري الذي يحتوي على هذا العنصر و يشترك مع الجانب التركي بالعديد من الروابط الهوياتية , و هذا ما صنع علاقات خاصة مع سوريا تتمحور في هذا الإتجاه , لذلك فإن توجهات تركيا تجاه الأزمة السورية تغلب عليها الحسابات العرقية .[2]

3/ <u>الأهمية الإقتصادية</u> :

إعتمدت سوريا منذ الستينات مبدأ التخطيط الشامل لإقتصادها , و ركزت على عملية الخطط السداسية و الخماسية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الإجتماعية و التنمية الإقتصادية , و شكلت السبعينيات فترة القيام بالتصحيحات الإقتصادية المتمثلة في الموازنة بين أدوار القطاع العام و الخاص في عملية التنمية الإقتصادية , ومع بداية التسعينيات أسس لفكرة القطاع المشترك الذي يضم القطاعين الخاص و العام .

يبلغ معدل الإنتاج الإجمالي حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في سوريا لسنة 2009 , 50.09 بليون دولار , أما معدل الدخل الفردي فبلغ 1230 دولار , و تساهم الزراعة ب29% و الصناعة ب 22 %و التجارة و الخدمات ب 49% , وتتوزع القوى العاملة كالتالي : 40% من اليد العاملة في القطاع الزراعي , 20 % من اليد العاملة في القطاع الصناعي , 40% من اليد العاملة في القطاع الخدماتي .[3]

تملك سوريا إحتياطات لابأس بها من الموارد النفطية و المعادن و الفوسفات , لكن تبقى المنتوجات الزراعية و المنسوجات أهم صادراتها في التجارة الخارجية , و يعتبر الإتحاد الأوروبي و الو م أ أكبر الشركاء إظافة إلى بعض الدول العربية و تركيا و قبرص بدرجة أقل .[4]

---

[1] عبلة مازوزي , مرجع سابق ,ص77 .

[2] صايل فلاح مقداد السرحان , مرجع سابق . ص232 .

[3] وليدة ساعو ," الثورات العربية بين التوازنات و الفاعلات الجيوستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية –دراسة حالة سورية– " , <u>مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,تخصص الانظمة السياسية المقارنة و الحوكمة</u>, كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة,2014/2013. ص ص(73–75) .

[4] محمد عتريس , مرجع سابق , ص274 .

تبرز الأهمية الجيواقتصادية لسوريا لدى إيران من خلال القدرات الهائلة التي تمتلكها سوريا من إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط الذي تطمح إيران للوصول إليه مما قد يمنحها طريقا سهلا لتصدير نفطها إلى الدول الاوروبية و الو م أ , بدل الإلتفاف على الخليج العربي عبر مضيق الهورومز مما قد يمنحها الافضلية التجارية مع الشركاء الغربيين, كما أن الأهمية الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي السوري قد يعطي إيران مكسب هام للضغط على مصالح القوى الكبري خاصة مع الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط التي تعتبر شريان النفط العالمي .[1]

أما بالنسبة لتركيا فتلعب الحدود الواسعة بين تركيا و سوريا أهمية إقتصادية كبرى من خلال أنه يتيح الإمكانيات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة و مثمرة في مجالات الزراعة و التجارة و النقل فضلا عن إستخدام المناطق المائية المشتركة التي تمس الأمن القومي للطرفين ,كما يشكل الموقع الإستراتيجي السوري معبرا طبيعيا هاما لتركيا لنقل موارد الأناضول الهائلة إلى منطقة الشرق الأوسط عبر خطين أساسين تشكل سوريا محورهما , خط سوريا – لبنان – فلسطين– مصر, و خط سوريا – الاردن– دول الخليج العربي .[2]

4/ <u>الأهمية الأمنية و السياسية</u> :

تبرز الأهمية الأمنية لسوريا بالنسبة لتركيا كأحد أهم محاور العلاقات الثنائية , حيث أدت التوجهات المتناقضة للدولتين خلال الحرب الباردة إلى بروز مشاكل كبرى بينهما , بدأ من النزاع حول مشكلة المياه و وصوالا إلى مشكلة الأكراد و برزت التهديدات الأمنية كأهم منطلقات الإستراتيجيات المتبادلة من خلال سعي تركيا إلى تعزيز الثقة وضمان عدم دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني الذي طالما شكل محور التوتر بين الطرفين , بالرغم من عدم وجود تصعيدات إلا أن ملامح التوتر هي السمة الغالبة على طبيعة هذه العلاقات .

لهذا فإن التصورات الأمنية التركية تفرض خلق جبهة إستقرار على حدودها الجنوبية على طول الشمال السوري مع ضمان التنسيق مع سوريا لأجل منع أي جهود لدعم حزب العمال الكردستاني المعارض , كما أن واقع الحدود الواسعة بين الطرفين ولد مايسمى بالإنكشاف الأمني مما ساهم في بروز مخاطر أمنية من تنامي نشاطات الإرهاب و الجرائم المنظمة , لذلك فإن طبيعة التوجهات التركية إتجاه الأزمة السورية تنطلق من هذه المخاوف الأمنية [3], أما في المحور السياسي فإن الدور الإستراتيجي لسوريا في المنطقة العربية منحها المفتاح الهام في القضايا الساخنة في المنطقة و إنطلاقا من الرغبة التركية في لعب دور إقليمي و حضورها في القضايا المختلفة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط , من خلال تبني موقف الطرف الغير مباشر في المفاوضات مع الأطراف

---

[1] عبلة مازوزي , مرجع سابق , ص ص (78–80) .

[2] علي حسين باكير , ،" الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا", مرجع سابق . ص19 .

[3] صايل فلاح مقداد السرحان , مرجع سابق . ص228 .

المتصارعة و بذلك ضمان لوجودها في المنطقة بإعتبارها صمام الأمان في المنطقة مما يجعل العالم في إحتياج دائم للدبلوماسية التركية الموثوق بها مما يعطيها مكاسب سياسية هامة.[1]

أما بالنسبة لإيران فإن تصوراتها الأمنية تنطلق من أهمية الوصول الى قلب منطقة الشرق الأوسط, والذي تمثل فيه سوريا المنطقة الحيوية, بحيث أن إيران تعمل على تطبيق مبدأ المواجهة غير المتوازية من خلال تبني مفهوم الدفاع المتقدم,فتعسى للحفاظ على أمنها القومي عن طريق الدفاع خارج الحدود عبر الأذرع الإقليمية الذي تكتسب فيه سوريا من خلال تشكيل الحزام حول المناطق الحيوية في الشرق الأوسط والضغط على إسرائيل لتحقيق مصالحها , أما سياسيا فإن الإعتبارات الإيرانية تنطلق من وجود جبهة سياسية في مواجهة القوى الاقليمية .[2]

[1] نفس المرجع السابق , ص232 .

[2] علي حسي باكير،" الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا " , مرجع سابق .ص ص(14,13) .

من خلال ماسبق يمكن القول أن تنامي القوة الإيرانية و التركية في منطقة الشرق الأوسط ناتج عن القدرات الهائلة التي يمتلكها الطرفان مقارنة مع القوى الإقليمية , مما قد يساهم في تشكيل نظام إقليمي جديد تتجلى ملامحه في بروز قطبين هامين يلعبان أدوار إستراتيجية تعكس طموحات كل دولة , ويمكن تحديد أبرز ملامح محددات القدرة الإستراتيجية لكل من هما من خلال :

- إمتلاك كل من إيران الموقع الإستراتيجي المميز مكنهما من تعظيم الأدوار الإقليمية خاصة و أن كل دولة تملك مجموعة من الدوائر الإستراتيجية تمكنها من النشاط المميز.
- طبيعة المقومات الجيوستراتيجية لكل من إيران و تركيا ساهم في دفع المسار الإستراتيجي و المجهودات الخارجية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب .
- تنامي القدرات لكل من إيران و تركيا سواء الإقتصادية أو العسكرية في ظل تراجع بعض القوى الإقليمة مثل العراق و سوريا أدى إلى بروز قوسين في منطقة الشرق الأوسط تمثل كل منهما مركز القلب الدافع للتوجهات و المواقف .
- أدت المقدرات الجيوستراتيجية لسوريا إلى تنامي أهميتها الجيوستراتيجية لدى كل من إيران و تركيا مما أدى إلى بروز التنافس بينهما على المصالح الإستراتيجية و هذا مايساهم في التأثير على مسارات الأزمة السورية بالضرورة .

إنطلاقا مما عرض في هذا الفصل فإنه تبرز عدة إستنتاجات أساسية , تشكل محور الإطار المفاهيمي و التفسيري و الجيوستراتيجي للدراسة هي :

– الإستراتيجية مصطلح أصيل النشأة متجدد المعنى , يخضع للظوابط المكانية و الزمانية مما يؤثر في طبيعته و مدلولاته , و ينبع أساسا من العقيدة الذاتية للدول , و أدى نشوئه في المجال العسكري إلى إكتساب بعض المميزات أثرت في إستخداماته خاصة من حيث طبيعة الأهداف و ترمز الإستراتيجية اليوم إلى معان أشمل و أوسع , بحيث تعرف على أنها مجموعة من الأفكار و المبادئ التي تتناول ميدان أو ميادين من النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة , وتكون ذات دلالة على وسائل العمل و متطلباته و مساراته بقصد إحداث تغييرات فيه للوصولا إلى أهداف محددة .

– إن تفسير و تحليل السلوك الإستراتيجي يختلف من منظور إلى أخر في زاوية النظر , لكنه يركز على أهمية طبيعة الأهداف وعناصر الصياغة , فيخضع الفعل الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية إلى مجموعة من المؤثرات و المتغيرات التي تساهم في تحديد التوجهات الثنائية , و يؤكد على حيوية المصالح و واقع النظام الإقليمي و الدولي الذي يمثل مفتاح للتحكم في مؤشرات الصراع أو التعاون على مناطق النفوذ .

– تتحكم العناصر الجيوستراتيجية في عملية و ضع الإستراتيجية , من خلال أنها بوصلة العمل الإستراتيجي و الموجه لمجهوداته , لذلك فإن إكتساب الدول القدرات المختلفة يمنحها الأفضلية لتحقيق الأهداف , خاصة في المناطق ذات الإرتباط الأساسي بغرض إحداث التغيير فيها بما يحقق المصالح الذاتية , وهذا مايلاحظ على السلوك الإستراتيجي الإيراني و التركي من خلال إستغلال العوامل المختلفة ذات الإرتباط بسوريا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية .

يتطلب تحديد طبيعة ومحتوى الإستراتيجيات التعمق في عناصر الفعل الخارجي والعوامل المؤثرة في صناعته وإبراز الدور المنوط بكل إستراتيجية لتحقيق أهداف معينة، وهذه العوامل ترتبط أساسا بعدة مستويات تؤثر على عملية صياغتها وتأثيرات مستوياتها الهرمية، لذلك فإن الافتراض بماهية الإستراتيجية لا يأتي إلا عن طريق تحديد أبعادها المختلفة, كما هو الحال بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية والتركية إتجاه الأزمة السورية.

تحدد هذه العناصر طبيعة السلوك الإستراتيجي للدولتين,الذي ينطلق من القدرات الجيوستراتيجية لكلا الدولتين مقارنة مع دول النظام الإقليمي تجاه المجال الحيوي الذي يكتسي أهمية كبرى للطرفين لتحقيق أهدافهما في سوريا ، لذلك فان تحديد أبعاد هذا السلوك يعد أمرا ضروريا لفهم طبيعة مشروعهما الإستراتيجي, و منه فإن هذا الفصل يوضح هذه الأبعاد من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : دور البعد المحلي في توجيه الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية

المبحث الثاني : دور البعد الإقليمي في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية .

المبحث الثالث : دور البعد الدولي في توجيه الإستراتيجيتين الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

المبحث الأول: دور البعد المحلي في توجيه الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية .

إن تحديد طبيعة الأبعاد الإستراتيجية ينطلق من توضيح مستويات التأثير على كل فعل إستراتيجية من خلال عاملي الهدف والوسيلة،فتوضيح التصور في مستوياته المختلفة يساعد في فهم وتمييز الإستراتيجية المتبعة،ومنه البعد المحلي يمثل القاعدة الأساسية لتوجيه التحركات الإستراتيجية، ومن خلاله يمكن تعيين ملامح الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية, ويحتوى هذا المبحث على المطالب التالية :

المطلب الأول : دور المصلحة القومية في توجيه من الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية .

المطلب الثاني: دور الأوضاع الداخلية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية

المطلب الثالث: دور المحددات الحضارية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية اتجاه الأزمة السورية .

المطلب الأول : دور المصلحة القومية في توجيه من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

إن من أهم دعائم السلوك الإستراتيجي لدول هو عامل المصلحة القومية التي تعتبر المحرك الأساسي لسلوك الدول الداخلي والخارجي، وهذا ما يؤثر على طبيعة التوجهات والرؤى والتحركات في المناطق الحيوية المختلفة .

1/ بالنسبة لإيران :

تعد المصلحة القومية المحرك الأساسي لإيران في سوريا , حيث فرضت تطورات الدولة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية على الشاه ، توحيد للبنية الداخلية لتوجيه سلوك إستراتيجي ثابت على مستوى الخارجي , وتنطلق هذه الثوابت من متغيرين أساسين هما :

1-الأبعاد المعنوية : يتعلق المشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط بفكرة تصدير الثورة وتشييع المنطقة من خلال إستغلال العوامل الإيديولوجية لتحقيق أهداف المصلحة القومية والتي ترتبط بتأكيد العمق الإسلامي الإيراني والدور الدياري لها في الدفاع عن مصالح الأمة وتقديمها بصورة صديق الشعوب الإسلامية المضطهدة في العالم ، وإستغلال الأقليات الشيعية في المنطقة العربية[1]

يؤكد تريتا باريسي (trita parsi) رجل الأعمال الإيراني في كتابه التحالف الخفي أن إيران أخضعت الإيديولوجيا لعامل المصلحة القومية رغم القيم الدينية التي حملتها الثورة ، إلا أن هذه الشعارات لا تخرج عن الهدف الإستراتيجي القومي , وهذا ما يعكس توجهاتها في الأزمة السورية التي تحولت بفعلها لأزمة طائفية .[2] وتختلف وسائل تحقيق المصلحة القومية من الدعاية والإعلام والدبلوماسية الناعمة

وهذا ما سيتم التفصيل في المطالب اللاحقة .

2-الأبعاد القيمية : تتمثل في المقدرات والوسائل التي تستخدمها إيران لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط ، وتنبع من مفاهيم المصلحة الوطنية ، بحيث تجسد أدوار قيمية لفرض مجموعة من التوازنات الإقليمية من خلال دعم الحركات والجهات الموالية لها لكسب أكبر مناطق للنفوذ والهيمنة .[3]

---

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان : " الاستراتيجية الإقليمية كل من تركيا وايران نحو الشرق الأوسط "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية ، كلية للأدب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013، ص 33.

[2]- تريت باريسي، حلف المصالح المشتركة، التعاملات السرية بين ايران -إسرائيل، الوم أ,(بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص 30.

[3]- عبلة مازوزي ، " العلاقات الايرانية – السورة ف ظل التحولات الدولية الراهنة " , مذكرة مقدمه لنيل شهاده الماجستير في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة , 2010, ص 27 .

إضافة للبرنامج النووي الإيراني الذي يعد أبرز الثوابت القومية في الداخل الإيراني حيث أن إصرارها على على البرنامج النووي ينطلق من واقع التدخلات الخارجية المتزايدة في الشرق الأوسط التي فرضت وجوب استراتيجية وقائية , تهدف للهيمنة على المنطقة لمواجهة تحديات صراع المصالح بين القوى العالمية .[1]

– إن المعارضة الإيرانية للدور الأمريكي في المنطقة ينبع أساسا عن كونها دولة معادية للطموحات الإيرانية ومصالحها القومية ، لذلك فإن دخولها للنادي النووي يمنحها القدرة على التأثير في القضايا الإقليمية وحتى الدولية مما يصنع لها المكانة لمميزة التي تطمح لها .[2]

– إن مفاتيح الهيمنة على الشرق الأوسط لدى إيران تبدأ من سوريا التي تعتبر القاعدة الأساسية لبسط النفوذ مما يعطيها أفضلية هامة لتحقيق مصالحها الإستراتيجية مع النظام السوري ودعم محورها الأساسي في المنطقة .[3]

2/ بالنسبة لتركيا :

إن تصورات المصلحة القومية التركية تنطلق من إدراك المجال الحيوي الذي يجب أن تنشط فيه في ظل طموحات بناء دولة قوية ذات ثقل إقليمي , من خلال المزاوجة بين عدة ثنائيات ترتبط بأبعاد مختلفة تعكس الطابع الإستراتيجي لتركيا في مناطقها الحيوية وأهمية إرثها التاريخي والحضاري ومدى إرتباطها مع الدول الإقليمية في ظل تحديد مجموعة من الوسائط تضمن تحقيق مصالحها في المناطق الحيوية [4] ، وفق أهداف رئيسية تؤثر في توجهاتها نحو سوريا تتمثل في :

– تصفير المشاكل مع دول الجوار من خلال البحث عن نزع فتيل الأزمات مع الدول المجاورة ، لكن يبقى هذا الهدف مرن ويخضع للتغيرات (عكست الأزمة السورية هذه التغيرات من خلال إتخاذ الجانب التركي موقفا تصعيديا ضد النظام السوري) .

– التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار وهي السعي للعب دور إستراتيجي في دوائر النشاط في إطار تحقيق المصلحة القومية [5], من خلال إمتلاك المقدرة على التأثير في القضايا الإقليمية مثل الأزمة السورية .

---

[1]– عبد الله فاتح المطري " أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني " مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الأداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2011، ص 44.

[2]–Alireza jafaiza . the iran threat . (new york : palgrue nacller .2007) .p155

[3] – عيساوس أمنة : " الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة ", مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2009 ، ص 85.

[4] – طايل يوسف عبد الله العدوان ، مرجع سابق ، ص 30 .

[5] – أحمد داوود أغلو ، العمق الاستراتيجي ، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، تر : محمد جابر ثلجي وطاق عبد الجليل ، (بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2010) ، ص 612.

– تبنى المحاور متعددة الأبعاد وهي تنويع العلاقات الخارجية لتحقيق المصالح الإستراتيجية مع ضمان التوازن مع القوى الكبرى وهذا يتضح في تطورات الأزمة السورية من خلال تبني رهانات المصالح حول المواقف مما يظهر تواتر كبير في التوجهات خاصة في بدايات الأزمة السورية و اتضحت مع تطوراتها .[1]

– إستعمال الدبلوماسية المتناغمة من خلال تفعيل أدوار الدبلوماسية التركية في المنظمات الدولية وتوسيع دوائر نشاطها وهذا ما يمنحها القدرة الأكبر لطرح توجيهاتها إتجاه القضايا المختلفة وهذا ما إنعكس في الأزمة السورية من خلال دعمها للمعارضة السورية واحتضان نشاطاتها وكانت الطرف الأساسي في تدويلها [2] .

إن أبرز نقاط تشابه عامل المصلحة القومية ودوره في تحديد الإستراتيجية لكل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية تتمثل في :

– تبني إيران توجهاتها وفق حسابات الآثار الجيوسياسية لتغيير النظام في سوريا. فالأغلبية من سكان سوريا هم من العرب السنّة، على الرغم من أن العلويين هم الذين يحكمون البلاد حالياً. ، لذلك فإنها تخشى من أن يحكم بعد الأسد نظام طائفي منحاز للقوى العربية السنّية وأكبرها المملكة العربية السعودية، ويكون معادياً لإيران بذلك تخسر تواجدها الجيوستراتيجي في المنطقة لحساب القوى المعادية التي تقترب من مناطق نفوذها (العراق ولبنان) , أما بالنسبة لتركيا فتخشى قيام المحور الإيراني ذو البعد الطائفي مما يشتت جهودها في المنطقة .

– تلعب المحددات الحضارية لدى كل من إيران وتركيا دورا في توجيه الإستراتيجيات المتبعة تجاه الأزمة السورية ، فطبيعة الأسس والإختلافات والإرتباطات الحضارية مع سوريا ، حددت التوجه والموقف إزاء الأزمة التي ينتج عنها متغيران مهمان، أولهما بروز الأهمية الإستراتيجية للملف الكردي للطرفين كأحد إنعكاسات الأزمة السورية، وثانيهما علاقة مسارات الأزمة مع العلاقات الثنائية في ظل التجاذب الطائفي .

– إن المحددات القومية تلعب الدور الهام في تحديد توجيهات كل طرف والمتمثلة في القضية الكردية كأهم محدد ومتغير ، وهو العنصر المشترك بين الدول الثلاث لذلك فإن السيطرة على الأقليات القومية في سوريا , يضمن إنسجام الداخل الإيراني والتركي .

رغم وجود العديد من التوافقات في دور عامل المصلحة القومية بين كل من إيران وتركيا في الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل دولة ،إلا أن هذا لم يمنع وجود العديد من الإختلافات والتمايزات تتمثل في :

– تنطلق معطيات التوجه الاستراتيجي بين كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية من المتغيرات الإيديولوجية المختلفة ، بحيث أن إيران تستعمل هذه المعطيات كهدف و وسيلة ، أما بالنسبة لتركيا فلا يبرز هذا الجانب بناءا

[1]– مراد يشلطاش ، اسماعليل نعمان تبلجي ، " السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية " ، مركز الجزيرة للدراسات , الدوحة ، 16 ديسمبر 2013، ص 3

[2]– أحمد داوود أغلو ، مرجع سابق ، ص, ص (614–615).

على تبني أولويات تحقيق المصالح القومية , سعت إيران في دعمها لسوريا إلى تقوية وضعها على طاولة المفاوضات حول ملفها النووي، وهو الأمر الذي من شأنه تحقيق مكاسب تفوق سياسة الحياد تجاه الأزمة السورية، حيث أن سيطرة الغرب على ما يحدث في سوريا ستكون نتيجته إحاطة إيران على المستوى الجيوسياسي، وإجبارها على شروط الاتفاق النووي , لذلك فإن حصولها على الإتفاق النووي كان بسبب دورها في الأزمة .

– تختلف وسائل تحقيق المصلحة القومية بين كل من إيران وتركيا ، فتعتمد ايران على الوسائل الأيديولوجية والدعائية وأساليب الضغط داخل مناطق النفوذ عبر دعم لحركات الموالية لها, (ترى إيران أنها قائدة محور المقاومة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تقف كعقبة أمام توسع النفوذ الغربي – الإسرائيلي. كما ترى أن دعمها للنظام في سوريا هو العمود الفقرى لهذا المحور، .وتعتبر سوريا قناة إيران في تمرير الدعم المالي والعسكري إلى الفصائل التابعة لها في لبنان وهى حزب الله وكذلك في قطاع غزة وهي حماس، واللتين تمثلا أوراق ضغط في وجه إسرائيل و الدول الغربية ، أما تركيا فتتبني الوسائل السياسية والاقتصادية بدرجة كبيرة من خلال مفاهيم العمق الاستراتيجي (الدبلوماسية المتناغمة) حيث تراهن على سورية جيوسياسيا في تقوية نفوذها في المنطقة وجسراً لها للوصول إلى الملفات الساخنة ولاسيما فلسطين ولبنان.

– يتبنى التصور الإيراني فكرة الدخول في القضايا الرئيسية في الشرق الأوسط والمشاركة بالفعل ، حيث تساهم في دعم الحركات المشتركة في المنطقة وتبني فكرة الأذرع الإقليمية ، أما تركيا فتسعى للعب دور الوسيط في المنطقة .

من خلال التحليل السابق بين أدوار المصلحة القومية في توجيه كل من الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية ، تبرز عدة استنتاجات أساسية توضح طبيعة التوجهات ومدى التوافق تتمثل في :

– توضح كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه للأزمة السورية مفاهيم متوافقة ومختلفة حول المصلحة لقومية وتشترك في تصورات الوضع الجيوستراتيجي لكل طرف ، فتبني تركيا موقف المعارض للنظام السوري ودعم المعارضة و تبني إيران دعم النظام القائم يعكس تصورات مختلفة لواقع سوريا في سبيل تحقيق المصالح الاستراتيجية , إلا أن هذا لم يضع وجود توافقات في الثوابت الثنائية المتمثلة في الحفاظ على العلاقات الثنائية .

– إن اختلاف وسائل تنفيذ المصلحة القومية وتحقيقها سمح بوجود متغيرات ساهمت في التأثير على مسارات الأزمة السورية ووضعت أفضلية لايران وتركيا،مما سمح باعتبار الطرفين أسسا للحل على حساب قوى إقليمية أخرى .

– طبيعة التوافقات في المصالح القومية ولدت واقع معين في منطقة الشرق الأوسط ، يتمثل في عدة محاور متقابلة ، مما خلق نوع من الفوضى الإقليمية وسمح بوجود توازنات أثرت على المسار الاستراتيجي لكل طرف في المعادلة الإقليمية .

المطلب الثاني :دور الأوضاع الداخلية في توجيه كل من الاستراتيجية الإيرانية التركية تجاه الازمة السورية.

تتميز الاستراتيجية في معظم دول العالم لاسيما القوية منها والتي تتبع العمل التنظيمي والنسقي والممنهج بوجود مجموعة من المؤثرات الداخلية ، تمثل القنوات المؤثرة على صياغة العمل الاستراتيجي .

1/ بالنسبة لإيران:

تتنوع مصادر التأثير الداخلي في الجمهورية الإيرانية الإسلامية وتتشعب مصادرها من خلال أن النظام الإيراني وطبيعة الجبهة الداخلية تعتبر فريدة من النوع سواء من خلال التركيبة أو الفواعل الداخلية[1], يرتبط السلوك الاستراتيجي الإيراني نحو خارج السلوك بالدين ، لذالك فإن طبيعة المواقف الإيرانية تجاه الازمة السورية تتبنى البعد العقائدي ، من خلال تبني الدعم النظام السوري (الذي يمثل حكم الأقلية الشيعية) ضد المعارضة التي تعتبرها حركات إرهابية ، وهنا تتضح الابعاد الذاتية لسلوكها الاستراتيجي .

أما ولاية الفقية فتعتبر أبرز موجه لسلوك الإستراتيجي في سوريا على إعتباره الرجل الأعلى في البلاد فهو عالم ديني والمفقي في البلاد دينيا وسياسيا ، ويصطلح بالأمور الداخلية والخارجية ، بذلك له الحق في اصدار القرارات الإستراتيجية و معرفة ابعادها حسب المنظور الشيعي[2]، ويعد موفق الفقيه من الثورات العربية متباينا بحيث أنه وصفها بداية من الثورة التونسية والمصرية ، بانها ثورة المستضعفين في الأرض لترسيخ العدالة والتوحيد ، وأن الأرض تتحد لاقامة حكومة الصالحين بحيث تكون ايران صوت الدعوة الربانية للبشر[3]، وصولا للأزمة السورية التي بينت تللك الإختلالات في المواقف، بحيث إعتبرت بمثابة المؤامرة الامبريالية، مما جعلها شأنا إيرانيا لأنها أسلوب لتفكيك محور الممانعة الذي تقوده، من خلال ضرب الإستقرار في قناة التواصل بين إيران وحلفائها الإقليميين[4].

أما بالنسبة التيارات السياسية المتمثلة في تيارين (تيار المحافظ ، تيار الإصلاحي) بحيث يأخذ التيار المحافظ توجهات المواقف الرسمية للنظام القائم الذي يدعو للمحافظة على المرتكزات الحالية، ومساندة التيار الموالي لإيران المتمثل في النظام السوري،فيما تبنى التيار الإصلاحي موفق حماية الداخل الإيراني والتوجه الإصلاحي في النظام السياسي بدل الدخول في الأزمة السورية مما جعلها تضبط توجهاتها بالمسألة الداخلية(الإتجاه نحو الإتفاق مع

---

[1] عائشة مرزوقي , " سياسات إيران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي و أحمدي نجاد " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة العربي التبسي , 2015/2014 , ص 77 .

[2] أمل حماده, الخبرة الإيرانية الإنتقال من الثورة إلى الدولة,(بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر , 2008), ص172.

[3] فراس لبو الهلال," ايران و الثورات العربية :الموقف والتداعيات "، مركز العربية للأبحاث والدراسات، الدوحة ،2011، ص2 .

[4]- Will fulton .joseph, " iranian strategy in syria,", institute for the study of war and aei's. critical threats project, usa , 2013. Websit link
http://www.understandingwar.org/sites/default/files/IranianStrategyinSyria-1MAY.pdf

القوى الكبرى حول البرنامج النووي وإستعمال الأزمة السورية كوسيلة من وسائل الضغط نظرا لوصول الإصلاحيين للسلطة) [1].

2/ بالنسبة لتركيا :

إستطاع النظام السياسي التركي بلورة ملامح معينة لتيسير المتغيرات والمميزات الداخلية لدولة ذات أطر حضارية وإسلامية، من خلال تبني العلمانية أساس للحكم، وإقامة النظام الجمهوري بعد سنوات من الخلافة العثمانية الإسلامية، في سبيل البحث عن الهوية الديموقراطية للدول والمزاوجة بين الهوية الإسلامية والنظام الديموقراطي الحديث.[2]

يعتبر النظام السياسي التركي نظام برلماني,إلا إن صناعة السلوك الخارجي من صلاحيات السلطة التنفيذية، وهذا ما يبرز في التوجهات التركية نحو الأزمة السورية، بحيث أن هذه التوجهات تعكس الرؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم للواقع السوري من خلال ان الموقف التركي تميز بالثبات في عهد كل من "عبد الله غول" الرئيس الأسبق و"رجب طيب اردغان" الرئيس الحالي,وينطلق أساسا من الرؤية المصلحية نظرا لمجيئه في ظروف اقتصادية صعبة[3], مما جعله يتبع سياسة الأولوية الإقتصادية البراغماتية وهذا ما أدى لوجود تدرج في المواقف التركية تجاه الأزمة تمثلت في :

1. مرحلة النضج والإرشاد : خلالها تبنت تركيا خيارات الدعوة للقيام بإصلاحات سياسية وحماية حقوق الإنسان وتحقيق مطالب المتظاهرين .

2.مرحلة إعادة تقييم الوضع : حيث لجات الى إعادة تقييم المواقف من الأزمة ودراسة الخيارات الأمنية خاصة مع تصاعد مساراتها .

3. مرحلة التحول والضغط: بحيث إتبعت تركيا خيارات إستراتجية جديدة تعتمد على إختيار الجبهة الممكنة (دعم المعارضة السورية) .[4]

---

[1] فاطمة الصمادي, التيارات السياسية في إيران ,(الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات, 2012), ص,ص (73,129)

[2] طايل يوسف العدوان , مرجع سابق , ص31 .

[3] إيمان دني , الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة , (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ,2014) , ص,ص (81,82) .

[4]– علي حسين باكير،" محددات الموقف التركي من الازمة السورية، الابعاد الأمنية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011. ص,ص (6, 10, 13) .

متحصل عليه من موقع الكتروني:

اطلع عليه في: (http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413)

إن الحسابات السياسية و الإقتصادية لا تشكل المحور الوحيد المؤثر في الإستراتيجية التركية تجاه الأزمة السورية , حيث أعطى الدستور التركي موقفا هاما للمؤسسة العسكرية من خلال التدخل بشكل مباشر وغير مباشر في الممارسات الضغوط على صناع القرار السياسي ، وحفظ لها دور رقابيا وتنفيذيا في الحياة السياسية عبر المجلس القومي للأمن ، وبرز دوره في صياغة الإستراتجية الأمنية نحو سوريا ، بحيث إن إتخاذ تركيا موقف دعم المعارضة السورية ، كان إثر الخلافات مع الحزب العمال الكردستاني الذي يحظى بدعم من النظام السوري .[1]

من خلال ما سبق تبرز عدة متوافقات تشكل أهم محاور التشابه بين الأوضاع الداخلية ودورها في توجيه كل من الإستراتجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية :

– تساهم تطورات الأوضاع الداخلية وعوامل الجبهة الداخلية في دفع توجهات معينة تجاه الأزمة السورية لدى كل من إيران وتركيا بشكل جزئي من خلال أهم الدوافع تنبع من تركيبة النظام السياسي .

– تنوع مؤثرات صناعة القرار لدى كل من إيران وتركيا داخل النظام السياسي ، من خلال أن إيران خلقت نظاما متميزا رئاسي يأخذ الصبغة الدينية مما ساهم في بروز التوجه الديني في السلوك الخارجي ، أما تركيا فالطبيعة العلمانية للدولة في ظل حكم حزب إسلامي التوجه خلقت سلوكا متغيرا نحو الأزمة السورية .

– تلعب المتغيرات الأمنية دورا كبير في السلطة لدى كل من إيران وتركيا نظرا لتدخل المؤسسات الأمنية في السلطة السياسية من خلال تواجدها في إيران عبر ضغوطات الحرس الثوري ، أما في تركيا فيلعب "مجلس الأمن القومي " هذا الدور , لذلك فإن البعد الأمني يغلب على السلوك الاستراتيجي الخارجي للطرفين

إنطلاقا من مظاهر التوافق بين تأثيرات العوامل الداخلية على السلوك الاستراتيجي لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية ، تظهر مجموعة من الملامح سالمة في بلورة توجه معين نحو الأزمة السورية ،إلا إن هذا لم يمنع وجود عدة مميزات بين التوجهين نظرا الاختلافات في البنية الداخلية وتتمثل في :

– تمثل المعايير السلطوية لدى كل من إيران وتركيا أبرز الإختلافات بينها ،من خلال أن الحكم في إيران مؤدلج لا يخضع لضوابط دستورية نظرا للسلطات الواسعة للفقيه ،أما بالنسبة لتركيا فتتبني الضوابط الدستورية وتحديد صلاحياتها كل طرف في الصناعة السلوك الاستراتيجي مما صنع ذلك التدرج في المواقف لدى تركيا تجاه الأزمة السورية عكس إيران التي تعكس ثبات في موقفها .

– إن من أهم ملامح بيئة صنع القرار في إيران فهو المزاوجة بين السياسية والدين وهذا ما صنع توجهات دينية مذهبية تجاه الأزمة السورية , عكس تركيا التي تفصل الدين عن السياسة مما دفع السلوك البراغماتي في توجهاتها.

[1] إيمان دني , مرجع سابق , ص ص (84 ,85) .

– ساهمت البيئة الديمقراطية في تركيا في وجود عقلانية في صناعة السلوك الاستراتيجي الخارجي وهذا ما ينعكس في مسارات الأزمة السورية (تبني الخيارات السياسية والدبلوماسية والعمل في إيطار المنظمات الدولية)، عكس إيران التي تتبني الفعل بدل رد الفعل ، وهذا ما ساهم في دفع توجهات عدوانية تجاه محيطها الإقليمي (دعم الحركات الموالية لها في المنطقة , إضافة لتهديدها المستمر بغلق مضيق هرمز) .

مما سبق يمكن إبراز أهم الإستنتاجات التي توضح دور كل العوامل المميزة للبيئة الداخلية لدى كل من إيران و تركيا في توجيه إستراتيجيتها اتجاه الأزمة السورية والمحكمة في الضوابط الفعل الاستراتيجي و المتمثلة في:

– تلعب المتغيرات داخل النظام السياسي كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية دورا هاما في دفع تصورات معينة للمسارات الأزمة السورية تترجم في شكل مواقف متجدد تساهم في بلورة التوجه الاستيراتيجى (تطورات المواقف الإيرانية و التركية من النظام السوري) .

– يعتبر السلوك الاستراتيجي الخارجي أحد الوظائف الخاصة بالنظام السياسي لدى كل من ايران وتركيا ويعكس حالة التنوع في التركيبات في الداخل ، بحيث يعمل على تحقيق الوحدة القومية خارج الحدود نظرا للإرتباطات الكبيرة مع دول الجوار ، فهي تختلف من الناحية الأمنية – الإستراتيجية من خلال أن أهميتها لدى إيران تفوق مكانتها لدى تركيا. فهي حلقة الردع الأولى للأمن الإيراني و تهديد أمني لتركيا .

المطلب الثالث :دور المحددات الحضارية في توجيه الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الازمة السورية .

تعتبر القيم الحضارية من أهم العناصر الموجهة للسلوك الخارجي للدول وأحد أهم دعائم الفعل الاستراتيجي وتحمل هذه المحددات الحضارية مجموعة من العناصر الأساسية كالإيديولوجيا والثقافة والأبعاد القومية تؤثر في الفعل الإستراتيجي .

1/ بالنسبة لإيران :

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة ، فقد كانت إحدى الحضارات الموازية للامبراطورية الرومانية ، وشكلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد سماتها التاريخية ، وفي العهد الإسلامي سعت ايران لإبراز الصبغة الأيديولوجيا الدينية الشيعية مع قيام الدولة الصغويه 1501م لمواجهة الدول العثمانية ،و قد أخذت بعدا جديدا بعد الثورة على نظام الشاه .[1]

استندت ايران في موقفها من الأزمة السورية للبعد الأيديولوجي الديني ، بحيث أنها تستعمل الخطاب الديني الذي يفترض فكرة المؤامرة ضد الإسلام الذي تمثله إيران و محورها الممانع (سوريا , حزب الله , حماس) ، وتتمثل القوة الناعمة لإيران في:

– الإعلام : من خلال الدعاية النموذجية للمواقف الإيرانية و نشر المؤامرات الأجنبية ضد نظام الأسد عبر امبراطوريتها الإعلامية وهي أكبر على المستوى المنطقة (وكالة فارس للأنباء) التي تخضع للمرشد الأعلى بثلاثون لغة عالمية في كتاب أصدرته مؤسسة تنظيم ونشر تراث الخميسي 1998 في بحثها المفهوم تصدير الثورة الى الخارج :" يؤكد الخميني فيه أن تصدير الثورة يبدأ من الاعلام ", و قد عملت هذه القنوات منذ إندلاع الأزمة السورية على الترويج للموقف الإيراني بتخصيص أكبر قدر من البرامج للقضية السورية .[2]

– دعم محاور التشيع : من خلال دعم الحركات والأقليات الشيعية في العالم ماديا ومعنويا , و التي تمثل الذراع الحرة التي تتدخل بها إيران لتحقيق مصالحها (دفعت بحزب الله في المعارك مع النظام السوري) .

– الخطاب العدائى للقوى الكبرى : تبنى مجموعة من الخطابات العدائية للقوى الكبرى خاصة الوم أ و إسرائيل لتقديم النموذج الدولة الحامية لشؤون المسلمين في العالم , وفق شرعية صراع الحضارات (تستعمله إيران في موقفها من الأزمة السورية) .

أما بالنسبة للعامل العرقي فهو أحد المتغيرات الحضارية المؤثر في السلوك الاستراتيجي الإيراني اتجاه الأزمة السورية , من خلال وجود أقليات كردية ذات إتصال جغرافي وديموغرافي بكل من العراق –تركيا –سوريا ,

[1] عيساوي أمنه, مرجع سابق , ص 39 .

[2] عبد الله فهد النفيسي,المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية ,(عمان: دار عمان للنشر والتوزيع , 2014),ص31.

لذلك فإنها تسعى لضمان الوحدة السورية تحت نظام موالي لها ، لضمان تماسكها الوطني الداخلي من جهة ، وعدم وصول تيار معادي لها للسلطة مما قد يؤدي للإعتماد هذه الأقليات للضغط على الداخل الإيراني من جهة أخرى , فخسارة سوريا لصالح المعارضة تعني إنضمامها للمحور الخليجي مما قد يربك الحسابات الإيرانية في المنطقة و يحد من نفوذها و يهدد مكانتها الإستراتيجية .

2/ بالنسبة لتركيا :

بعد سقوط الخلافة العثمانية في تركيا 1923، تراجعت الأيديولوجيا الإسلامية في السلوك الخارجي لتركيا واتجهت الى تبني معالم جديدة للابعاد الحضارية والثقافية سعت ،لإحداث القطيعة مع الارتباط الحيوي مع العالم الإسلامي والاتجاه للطرح العلماني وتبني الثقافة الأوروبية إلا أن تحولات ما بعد الحرب الباردة أثرت في الداخل التركي والمنطقة العربية مما أعطى بعدا جديدا للعلاقات التركية–العربية , خاصة مع وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي للسلطة ، نجاحه في إبراز نموذج جيد للاسلام السياسي بعد فشل تجارب العالم العربي . [1]

إن المشروع الإيديولوجي لتركيا ينطلق من تحقيق (العثمانية الجديدة) بعد أن أتاحت ثورات (الربيع العربي) الفضاء أمامها للتحرك بقوة تجاه العالم العربي، سواء على مستوى استثمار التواصل مع صعود حركات الأخوان المسلمين إلى سدة المشهد السياسي[2] كما حصل في مصر وتونس مما يشكل دعما للمشروع في سوريا , حيث تدرك تركيا أن مثل هذا المشروع لن يكتمل دون كسر أو إنهاء المحور الممتد من إيران إلى لبنان مروراً بسوريا والعراق .

أما البعد العرقي فيتمثل في مشكلة الأكراد التي تؤرق صناع القرار الخارجي التركي حيث إن مشكلة القومية التركية للدولة طرحت العديد من الحساسية لدى الأكراد وتعامل المنطق الرسمي مع القضية عن طريق إعتبارها قضية اجتماعية في المنطقة الشرقية لتركيا يمثل الاكراد حوالي 18 % من عدد سكان جنوب شرقي لتركيا بإتجاه سوريا والعراق , وقد قام الأكراد بتأسيس حزب العمال الكردستاني في 1987 ليطالب بحقوقهم ويدعوا لإنشاء دولة كردية تشمل الأقليات الموجودة في العراق ، سوريا ،إيران وتركيا و اتجه حزب للقيام بأعمال العنف مما ولد الصراع مع الجيش التركي .[3]

---

[1] محمد نورالدين , تركيا الجمهورية الحائرة , (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق , 1998) , ص27 .

[2] Ömer taspinar ," turkey's middle east policies between neo-ottomanism and kemalism " ,carnegie middle east center ,number 10 , september 2008 . p127

Websit link :

http://carnegieendowment.org/2008/10/07/turkey-s-middle-east-policies-between-neo-ottomanism-and-kemalism

[3] راغب الرحباني , قصة أردوغان , (القاهرة : أقلام للنشر و التوزيع , 2011) , ص ص (80–82) .

إنطلاقا من هذا الواقع أحست تركيا بضرورة قيام بدور فعال في المنطقة الاقليمية من خلال الأزمة السورية التي تشكل تهديدا لإستقرار تركيبتها الداخلية خاصة في ظل تنامي قوة كردستان العراق (إندلاع المواجهات بين الأكراد و تركيا كان نتيجة إعلان أكراد سوريا الحكم الفدرالي), مما طرح خيارات إستراتيجية جديدة لمواجهة تحديات السيناريو العراقي في سوريا و هذا ما ساهم في دفع التوجهات التركية نحو تبني مواقف عملية تجاه الأزمة تهدف أولا لضمان السيطرة على الوحدة و التركيبة السكانية لسوريا ومنع أي محاولة لإنفصال أكراد سوريا الذي قد يولد ما يسمى " بكرة الثلج " التي تحرك طموحات أكراد تركيا للإنفصال ، وهذا ما خلف علاقات خاصة مع إيران بالرغم من وجود إختلافات في المواقف من النظام السوري .

من خلال مما سبق تبرز مجموعة من المعطيات تمثل أبرز أوجه التشابه بين دور العوامل الحضارية في توجيه كل من الإستراتجية الإيرانية والتركية تجاه الازمة السورية (اعتماد كل من ايران وتركيا عمليا للطرح النموذجي كاحد اهم التوجهات في سوريا من خلال تبني منظومة القيم الخاصة والتي تعمل على تصديرها للدول المجاورة كنموذج ناجح يقتدي بها) .

– تبني كل من إيران وتركيا فكرة أدلجة التوجهات من خلال أن إيران تعتمدها كأداة وهدف في نفس الوقت وتركيا تعتمدها كأداة لتحقيق مصالحها القومية في سوريا و هذا ماهو موضح في العرض السابق .

– إن المنطلقات الحضارية التاريخية تعتبر العامل المشترك لدى كل من إيران وتركيا تجاه منطقة الشرق الأوسط عموما وسوريا خاصة ، من خلال مجموعة الروابط التاريخية التي حددت طبيعة معينه من العلاقات مع النظام الاقليمى , جسدت أبعاد مختلفة حول الأزمة السورية .

– يؤثر الجانب العرقي في التوجهات كل من تركيا وإيران نحو سوريا بحيث أن قضية التعدد القومي خلقت علاقات خاصة مع سوريا(القضية الكردية بالدرجة الأولى) وأثرت على السلوك الاستراتيجي الذي أصبح يتمحور حول الفعل والمواقف نحو الأزمة السورية وهذا ما يبرز مواقف كل طرف منها, بحيث يحرص الطرفان على أهمية بقاء سوريا كدولة موحدة واستقرار العنصر الكردي ومنع التكوين أي كيان كردي يهدد الاستقرار في المنطقة والتماسك الداخلي.

– رغم وجود العديد من التوافقات في دور المعطيات الحضارية في الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية إلا إن هذا لم يمنع وجود عدة اختلافات تتمثل في :

– يختلف تأثير العامل الإيديولوجي لدى كل من إيران وتركيا من خلال أن إيران تبني توجهاتها على القيم الإيديولوجية وتعتبرها أساسا للتماسك الداخلي باعتبار التنوع العرقي الكبير في تركيبتها الإجتماعية وأثرت على توجهاتها وقيمها وعلاقاتها مع الدول الأخرى خاصة سوريا التي تحاول إيران صنعها كنموذج للمنطقة العربية.

– تستعمل إيران في نشر منظومة القيم الحضارية كل الوسائل الممكنة من الدعاية والإعلام والضغط العسكري عبر الحركات الناشطة في الشرق الأوسط (النشاط السياسي و العسكري في الأزم السورية) , فيما تبني تركيا أسلوب الاشعاع الحضاري من خلال تبني فكرة العدوى وإبراز القيم الناجحة في إدارة المجتمعات الإسلامية .

– تعتمد إيران على الصراع كوسيلة لتحقيق أهدافها من خلال دعم فكرة الفوضى الخلاقة فهي تدعم الحركات الشيعية لنشر الفوضى في المنطقة وإعادة تشكيلها لما يخدم مشاريعها ، أما تركيا فتتبنى الصيغ التعاونية مع القوى الإقليمية وأسلوب محاور الإعتدال والموازنة .

من خلال ما سبق من تحليلات فإنها تظهر مجموعة من الإستنتاجات حول طبيعة التوجهات الحضارية لدى كل من إيران وتركيا تجاه سوريا ، تتمثل جوهرالسلوك الاستراتيجي وهي:

– يختلف دور العنصر الإيديولوجي لدى كل من إيران وتركيا باختلاف البنية الأساسية للمجتمع ودوافع النشأة ومدى مطابقة هذه التوجهات مع الواقع السائد في المنطقة بحيث أن تبنى ايران قيم إيديولوجية عكس السائد في الشرق الأوسط جعلها في الصراع دائم مع الأطراف الإقليمية و هذا ما صنع صراع غير مباشر في سوريا , أما تركيا فتسعى لبعث دور جديد بديل وتقديم تصورات لا تهدف لإعادة تشكيل القيم السائدة بقدر ما تهدف لبناء نماذج تعامل مصلحي مع دول المنطقة مثلت سوريا الفرصة الإستراتيجية لذلك .

– تشكل قضية الأكراد أحد أهم المحاور المشتركة بين كل من إيران وتركيا وهذا ما خلق علاقات خاصة بين الطرفين ومع سوريا ، لذلك فإن تطابق الأهداف في هذه القضية مكن من وجود توجهات مشتركة حول الأزمة ، و التي منعت على الأطراف تبني أي إستراتجية صفرية أو عدائية تجاه الطرف الأخر , بقدر ما سمحت بوجود تنافس على المصالح الأخرى.

مما سبق تتضح عدة نقاط تشكل أهم محاور دور البعد المحلي في دفع التوجهات الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية والمتمثلة في مجموعة العناصر المحلية المختلفة والتي تعكس حوار المصالح وتتمثل في :

– تعد المصلحة القومية العامل المهم والرئيسي في توجه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية , فإن تفسير السلوك ينطلق من تحديد أهدافها الأساسية وهي الإستقرار الأمن والبقاء ، وتختلف في التصورات الوسائل والأدوات حسب العقيدة الخاصة بكل دول .

– تؤثر طبيعة الأوضاع السائدة لدى كل من إيران وتركيا في تحديد السلوك الإستراتيجي فتحدد طبيعة النظام السياسي والبنية الداخلية توجه كل دولة ومواقفها تجاه الأزمة السورية فهي محور الثبات والتغير في الفعل الخارجي وهدا ما يبرز في مساراتها .

– إن المعطيات الحضارية تشكل دافعا أساسا لقيادة الفعل الإستراتيجي لدى كل من إيران وتركيا فهي تشكل الثقافة السياسية والعقيدة الإستراتجية والعلاقات مع الدول المجاورة وتعكس في جوهرها تطلعات كل دولة وإن اختلفت درجة تأثيرها إلا أنها عنصر هام في الصياغة .

بذلك فإن البعد المحلي يعتبر القاعد الأساسي التي يبدأ منها السلوك الإستراتيجي , ويتحكم في درجة مرونته ومدى تحقيقه لاهدافه من خلال ملائمة هذه الأبعاد لطبيعة التوجهات والغايات .

المبحث الثاني : دور البعد الإقليمي في توجيه الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه السورية

تعتبر المحددات الإقليمية عنصر هاما في توجيه أي إستراتيجية ، بإعتبار أن العمق الجغرافي عنصر محدد في علاقات التأثير بين دول المنطقة , فتلعب كل من الذاكرة التاريخية المشتركة ومدى توافق المصالح أو تناقضها الدور الأكبر في توجيه طبيعة الإستراتيجية .

إن الأهمية الجيوستراتيجية للشرق الأوسط والمنطقة العربية أثرت في توجه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية حيث سعت كل منهما لوضع إستراتيجيات مترابطة تطمح لتحقيق واقع إقليمي بداية من سوريا التي تجسد المتغيرات الجيوسياسية في المنطقة , بذلك فان دراسة طبيعة الإستراتيجيات تتطلب دراسة العوامل الإقليمية , منه فإن هذا المبحث يحتوي على المواضيع المحددة لهذه العوامل :

المطلب الأول : دور عامل التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

المطلب الثاني : دور الفواعل الإقليمية في المنطقة في توجيه الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه السورية .

المطلب الثالث : دور طبيعة العلاقات الإيرانية التركية في التأثير على إستراتيجيتها تجاه الأزمة السورية .

المطلب الأول : دور عامل التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط في توجيه كل من الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

أسهمت مجموعة من الأوضاع المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط في بلورة توجيهات لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية, تهدف لقيادة الوضع في المنطقة بدءا من سوريا نظرا للهشاشة الكبرى للأنظمة السياسية وضعف الأداء الداخلي والجماعي للدول العربية إقليميا ودوليا, مما ساهم في دفع تحولات جيوسياسية كبرى .[1]

1/ بالنسبة لإيران :

منذ قيام الثورات في منطقة الشرق الأوسط، أخذت تبرز التنافسات بين القوى الإقليمية، وكانت إيران ضمن هذه الدول التي لديها مشاريع وإهتمامات إستراتيجية في المنطقة، وسرعان ما بلورت رؤيتها تجاه ما يجري ليتم البناء عليه، لاسيما ما تعلق بمشروعها الإستراتيجي، وجاءت هذه التحولات كفرصة لنشر فكرة الإيديولوجية لإبراز صورتها كنموذج ثوري ناجح حقق لعديد من الإنجازات من مكانة مرموقة وإقتصاد قوي ،وقوة عسكرية ، وإقناع الدول العربية بفكرة الزعامة الإيرانية وقيادة الإسلامية ، بإعتبارها أخر قلاع مقاومة المد الاسرائلي والهيمنة الأمريكية .[2]

لقد كان موقف الإيراني من الثورات العربية يسير لدعم هذه الثورات في البداية بإعتبارها موجة من الثورات الممتدة بجذورها للثورة الإيرانية ، ومع وصول الدور لسوريا ، إتجهت لإتهام الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية بتحريك هذه الثورات لخدمة مصالحها وأغراضها الذاتية , خاصة مع تزامن ذلك مع وجود حركات إجتماعية في الداخل الإيراني [3], بحيث أن طبيعة التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط ولدت واقع جديدا للتوجهات نحو الأزمة السورية ، يطمح للتحكم في الوضع , وهذا ما
يلاحظ في دورها في كل من البحرين واليمن (إستراتيجية فتح الجبهات لتخفيف الضغط على الجبهة السورية) ، التي تمثل الأهمية الكبرى (تفادي وقوع سيناريو ليبيا وخسارة سوريا) ، لذلك فان تبنيها أي استراتيجية نحو سوريا تهدف لضبط التوازن الجيوستراتيجي في المنطقة ، خاصة مع التحركات الأمريكية والإسرائيلية ، وتنامي التحركات السعودية لمواجهة مشروعها القومي .

---

[1] – طايل عبد الله عدوان ، مرجع سابق ، ص 37.

2– وليدة ساعو,"الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية، دراسة حالة سورية", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، 2014، ص 74.

[1]– طايل عبد الله عدوان ، مرجع سابق ، ص ص (162 163).

2/ بالنسبة لتركيا :

تعاملت تركيا مع التحولات الجيوسياسية في المنطقة من خلال إلتزامها بسياسية الترقب والإنتظار ، لكنها تداركت الوضع ودعمت الحراك الشعبي[1] . و بحثت لوضع مقاربة تضعها في الدول القائدة في المنطقة وتوليد الإستقرار في البيئة الحيوية وتفعيل فكرة العمق الإستراتيجي ويبرز هذا في مساندتها لحكم جماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وتونس .[2]

لذلك فإن توجهات تركيا الإستراتيجية نحو سوريا ودورها كطرف فاعل في الأزمة ، كان نتاج هذه التحولات الجيوستراتيجية التي فرضت فراغا إستراتيجيا للتنافس بين القوى العالمية والإقليمية مما إستدعى تبني مواقف محددة نحو الأزمة السورية تهدف لضمان سيرورة المشروع الإستراتيجي في المنطقة , الذي ينطلق من جعل سوريا نموذج تركي للمنطقة العربية , من خلال إبراز دورها في نشر الديموقراطية تماشيا مع مطالب الشعوب العربية مما يجعلها نموذج الدولة القائدة للسلوك الديموقراطي , لذلك فإن إستراتيجيتها تجاه الأزمة السورية ينطلق من هذه الضرورة (تمسكها بدعم المعارضة السورية لإسقاط النظام السوري ينطلق من هذه الضرورة الإستراتيجية) .

من السابق تبرز توافقات بين دور عوامل التحول الجيوستراتيجي في المنطقة في دفع التصورات الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية تتمثل في :

– إن توافق التصورات بين كل من إيران وتركيا حول التحولات الجيوستراتيجية ينبع من الضرورة الإستراتيجية التي مثلت فرصة للطرفين لدعم توجهاتهما نحو المشروع الإستراتيجي، وقد شكلت سوريا نقطة الإلتقاء بين الطرفين مما دفع توجهات التنافس الثنائي .

– أدى الحراك العربي لتنامي أدورا لكل من إيران وتركيا في المنطقة نظرا لإعتبارات التراجع العربي وغياب مشروعات التكتل في ظل الخلافات الكبرى , مما جعل سوريا مركز إستقطاب للتنافس الدولي و الإقليمي .

على الرغم من وجود عدة توافقات بين دور التحولات الجيوستراتيجية في المنطقة في التوجهات الإيرانية والتركية في الأزمة السورية ، إلا أن هناك عدة تمايزات تشكل أهم الاختلافات تتمثل في :

– تشكيل متغيرات المواقف من الأزمة السورية أهم محاور الإختلاف من خلال أن كل من إيران وتركيا اتخذت مواقف معينة إزاء التحولات،(متغيرات المواقف الإيرانية تميزت بعدم الثبات من خلال دعمها ثورات كل من مصر وتونس وليبيا ومعارضتها للأزمة السورية مما أفقدها خطوة إستراتيجية عكس تركيا التي إستثمرت في موقفها الثابتة نحو الثورات العربية مما دعم موقفها في الأزمة السورية) .

---

[1] – مراد يشبلطاش وإسماعيل تيلجي ، مرجع سابق ، ص 4.

[2] –وحدة تحليل السياسات ودراسات السياسية " لتوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية "، المركز العربي للأبحاث ، الدوحة، 2012، ص 30 ، متحصل عليه من موقع الكتروني : http://www.dollaistitite.org

– إن طبيعة التفاعلات الإقليمية و الدولية لدى من إيران وتركيا في الأزمة السورية تبرز واقعا مختلفا , (سعت إيران لنشر مشروعها في المنطقة , على حساب القوى الرئيسية (السعودية و إسرائيل) مما ولد واقعا صراعيا , أما تركيا فتتبنى المرونة بحيث أنها لا تعارض وجود قوى أخرى (تميل للواقع التعاوني) .

من التحليلات السابقة تبرز عدة إستنتاجات توضح دور عامل التحولات الجيوستراتيجية في الشرق الأوسط في توجيه كل من الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية :

– شكل الوضع الجيوستراتيجي في المنطقة العربية دافعا هاما لرسم استراتيجيات النفوذ والهيمنة ولعب أدورا كبرى من طرف كل من إيران وتركيا في الأزمة السورية فإيران تدرك صعوبة النفوذ في منطقة أسيا الوسطى والقوقاز نظرا لوجود فواعل كبرى أما تركيا فإن فشلها في الدخول في المنظومة الأوروبية جعلها تدرك أن المنطقة العربية هي الأكثر خصوبة للعب أدوار رئيسية بدل الإكتفاء بالأدوار الثانوية (الدور الرئيسي في الأزمة السورية في مقابل فشلها في لعب دور مهم في الأزمة الأوكرانية رغم وجودها في منطقة حيوية لتركيا) .

– تعكس المواقف المختلفة من التحولات الجيوستراتيجية لدى كل من ايران وتركيا حسابات المصالح التي تدفع بكل طرف لاتخاذ القرارات الممكنة لتسيير الأزمة السورية دوليا و إقليميا بما يخدم أهدافها العليا . مما أدى لبروز عدة أدور لكل من ايران وتركيا في المنطقة تعكس توازنات إقليمية جديدة (سيتم التطرق إليها في المطلب التالي) .

المطلب لثاني : دور الفواعل الإقليمية في المنطقة في توجيه كل من الاستراتجية الايرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

ترتبط أغلب دول الشرق الأوسط لعلاقات اجتماعية وإنسانية مشتركة تاريخية وحضارية ومصالح تجارية واقتصادية واستثمارية ، و قد ساهم التوتر الدائم في العلاقات بين دول النظام الإقليمي لبروز عدم الاستقرار في النظام الإقليمي مما خلق واقع جديد في المنطقة . [1]

يمثل النظام الإقليمي الشرق الأوسطي مجموعة من الإمتدادات العرضية والحضارية مما أدى الى وجود صرع في الهويات وتداخل لمجموعة من الأنظمة الفرعية ممثلة في المنظومة العربية , و التي إنقسمت لعدة منظومات فرعية (الخليج , المغرب العربي) مما جعل منطقة الشام فراغا إستراتيجيا , وشكل دافعا للبحث عن تجاذبات و قوى إقليمية (التحالف السوري الإيراني) [2] .

1/ بالنسبة لإيران :

إن الجهود الإيرانية في سوريا تنطلق من الانشقاقات والانقسامات التي تسود أنظمة الشرق الأوسط ، و التي ساهمت التأثيرات الإيرانية في تأجيجها باعتبارها عنصر دخيل على النظام العربي وكذا الأنظمة الفرعية [3] ، من خلال جهودها لإجهاض أي مشروع عربي للتوحيد ، ودعم جذور الصراع بين الدول العربية لأن هذا يبقى عليها في المنطقة و هذا مايفسر تمسكها ببقاء سوريا ضمن محورها الإستراتيجي . [4]

إضافة للتصور الإستراتيجي للفواعل الإقليمية وتوازنات الأزمة السورية , الذي يفترض وجود ثلاث محاور أساسية في الشرق الأوسط توازي الدور الإيراني تتمثل في :

– الدور السعودي المعرقل للدور الإيراني في الأزمة السورية (من خلال دعم المعارضة السورية ضد النظام الموالي لها) ، لذلك فإنها تسعى إيران لتفكيكه بالضغط على عناصر الضعف في هذا المحور(الأقليات الشيعية في الدول الخليجية) ، والدور الإسرائيلي الممثل للدور الأمريكي المعارض لطموحات إيران في الأزمة السورية , وهذا ما سعت إيران للإستثمار فيه من خلال تبني مفاهيم صراع الحضارات في سوريا لكسب التأييد الشعبي

---

[1] – منصور حسن العتيبي ، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، (1989 –2000) ، (دبي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2005) ، ص ص (20–21) .

[2] – عيساوي أمنة ، مرجع سابق ، ص 33.

[1]– طايل يوسف عبد الله العدوان , مرجع السابق ، ص 37 .

[4] – حمزة مصطفى ، " ترصيف جيوبوليتكي المشرق العربي جديد " ، مركز العربي ، لندن ، 2014 .
متحصل عليه من موقع الكتروني http:// wwww.alordu,co, u/opimion/2014/6/26

الإسلامي ,[1] أما الدور التركي فتسعي إيران لجعله الدور الموازن في المنطقة بإبعادها عن محور الصراع مما يفسر العلاقات المستقرة الثنائية (سيتم التفصيل فيها في المطلب التالي) .

2 / بالنسبة لتركيا :

إن طبيعة التفاعلات الإقليمية فرضت على تركيا لعب دور في الترتيبات الإقليمية المختلفة ، و تنصيب نفسها كأهم فاعل في النظام الشرق الأوسطي وتبني أساليب الدبلوماسية الناعمة والوساطة بين القوى المتصارعة داخله .[2]

وفق تبنى إستراتيجية تصغير المشاكل وبناء علاقات متوازنة مع المحاور المتصارعة تسير تركيا إستراتيجيتها في الأزمة السورية بإعتبارها طرف مؤثرا في مفاتيحها دون الدخول في صراع مع أطرافها الإقليمية (إيران بالخصوص) ، نظرا لمبادئ نظرية العمق الإستراتيجي التي تفترض وضع المصالح على حساب المواقف ، لهذا فإن تركيا لا تنتمي لأي محور صراع إقليمي حول الأزمة السورية و تكتفي بدور المعارض للنظام السوري , وهذا إنطلاقا من إفتراض تعدد الأدوار وعدم الاكتفاء بدور واحد مثل إيران [3] , وهذا ما منحها خيارات استراتيجية في الأزمة السورية تدعم موقفها المتغير من النظام السوري (إمكانيات البقاء أو الرحيل) .

من التحليلات السابقة تظهر مجموعة من التوافقات والتمايزات في دور التوازنات الإقليمية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية ، والتي تحدد طبيعة التفاعلات وأنماطها ومدى إمكانية لتغير أو الثبات ، وتتمثل أهم التوافقات في :

– ساهم واقع النظام الإقليمي العربي في دفع تصورات جديدة ومتجددة لدى كل من إيران وتركيا في توجهاتها نحو المنطقة، بحيث أن أدوار الطرفين في الأزمة السورية ينطلق من دوافع سياسية المد والهيمنة نظرا لتفكك المنظومة العربية .

– إن تصورات كل من إيران وتركيا لواقع التوازنات الجيوستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تنطلق إثبات الوجود وتصورات القيادة الأساسية في ظل عجز القوى الإقليمية في حل الأزمات أو التحكم فيها (الأزمة السورية) .

---

[1] – رجاني سلامة الجرابعة : الاستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلة الأداب والعلوم السياسية ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012، ص ص (76–78) .

[2] – وليد عبد الحي, " إسرائيل وتركيا وايران : التنافس على المركز الإقليمي ", مركز الزيتونة للدراسات والاشارات ، 2011، متحصل عليه من موقع الالكتروني : http://www.alzaytona.net /permelill/5654

[3] – ––––––– ,"مثلث النفوذ الشرق أوسطي السعودية ، تركيا ، ايران، تفاعلات القوة الإقليمية بعد الربيع العربي"، مركز صناعة الفكر، 2013 ،متحصل عليه من موقع الكتروني :
http :www.islanduily.og

– تلعب التجاذبات الدولية والتغلغل الأجنبي في المنطقة العربية دورا هاما في تنامي الفوضى الإقليمية مما ساهم في دفع التوجهات الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية ، فطبيعة فوضى العلاقات العربية – العربية أدت لوجود شرعية للتغلغل الإقليمي لدى الطرفين إنطلاقا من مبادئ ملئ الفراغ .

– إن التصورات الإيرانية والتركية لطبيعة المكانة الاستراتيجية الإقليمية تنطلق من استغلال تراجع القوى التقليدية (سوريا, العراق، السعودية)

أما بالنسبة للتمايزات بين دور التوازنات الإقليمية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية :

– إختلاف المنظور الإيراني عن المنظور التركي للتوازنات الجيوستراتيجية في الأزمة السورية من خلال أن إيران تطمح لخلق واقع جديد يجعلها جزء هام من المنظومة الشرق الأوسطية وعنصر هام يقود المنطقة وفق قيم نموذجية معينة(المشروع الإيراني),أما تركيا فتحاول التماشي مع الوضع الإقليمي والجمع بين المتناقضات داخل الأزمة السورية .

– أدى خلل النظام الإقليمي العربي إلى وجود تطلعات تختلف من لدى كل من إيران وتركيا (حيث أن إيران تنظر للمنظومة العربية لتهديد لوجودها في المنطقة وأدوارها لذك تسعى لتعميق الخلافات العربية (و هذا مايجسد في الأزمة السورية من خلال السعي لخلق محور صراع عربي – عربي) ، أما تركيا فترى أن المنظومة الجماعية تتشكل فرصة لها في التعامل نظر الإرتباط الشديد لإقتصادها مع إقتصاديات دول المنطقة ، لذلك فان توجهاتها في الأزمة السورية تنطلق من خلق جبهة عربية موحدة ضد النظام السوري الذي يمثل التفكك العربي من خلال أدواره المعرقلة في القضايا الرئيسية (القضية الفلسطينية بالدرجة الأولى) .

– تختلف طبيعة العلاقات الثنائية مع دول الإقليم من خلال أن إيران تعتمد في علاقاتها مع دول الإقليم على التحالف ثم الأختراق و هذا مايجسد في الأزمة السورية(التحالف ثم الهيمنة), أما تركيا تعمل على موازنة علاقاتها مع كل طرف(فالخلاف مع إيران حول النظام السوري لم ينتج صراع ثنائي كما هو الحال مع السعودية و إيران) .

مما سبق تظهر عدة إستنتاجات رئيسية توضح علاقة التوازنات الإقليمية بطبيعة الإستراتيجية لكل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية ودورها في التأثير على التوجه والسلوك وهي :

– إن الرؤية الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية ترتبط بمجموعة من المتغيرات ساهمت في توجيه السلوك الإستراتيجي وهي :

– طبيعة النظام الإقليمي : أدت الطبيعة المتفككة للمنظومة العربية وضعف أدائها إلى تعقيد الأزمة السورية نظرا لتجاذبات القوى الإقليمية ، و بروز التنافس على النفوذ في سوريا .

– التغلغلات الأجنبية : ساهمت في تفكيك بنية العلاقات العربية العربية مما ولد الانكشاف وقابلية الأدوار للقوى الخارجية ، وهذا ما ساهم في تناهي أدوار القوى العالمية والإقليمية (ايران ، تركيا) , في الأزمة السورية التي تعكس التسيير الإستراتيجي الأجنبي .

– التوافق والاختلاف في المصالح : إن التوجهات الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تحمل مجموعة من التوافقات شكلت معطى للتعاون بين الطرفين وتسييرالأزمة السورية ، بحيث تعدم أي فرص لخسارة طرف على حساب طرف أو الطرفان معا لصالح أطراف أخرى .

– الأوضاع الداخلية لدول النظام الإقليمي : إن أوضاع الدول الداخلية العربية التي تعاني من عدم إستقرار وتراجع في مؤشراتها أو تفككها تماما مثل (العراق سوريا) مكنت دول أخرى تعيش إستقرار داخلي وتنامي في مؤشرات قوتها (ايران ، تركيا) القدرة على التأثير في الأزمات والمقدرة على تحقيق المصالح والمتمثلة في الأزمة السورية .

المطلب الثالث : دور طبيعة العلاقات الإيرانية –التركية في التأثير على إستراتيجياتها تجاه الأزمة السورية

إستقرت العلاقات بين إيران وتركيا في العقد الماضي بشأن ثلاثة مواضيع ذات إهتمام مشترك ، التعاملات الإقتصادية ، رفض قيام كيان كردستاني ودعم قيام الدولة الفلسطينية ، على الرغم من وجود منافسة بين الطرفين حول سوريا وأسيا الوسطى والخلفيات الحضارية للصراع بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية ،إلا أن هذا لم يؤدي لبروز صراع ثنائي حولها وهذا مايمكن إبرازه في المقارنه بين إمكانيات التعاون أو الصراع و تأثيرها على طبيعة الإستراتيجيات المتبعه في الأزمة السورية .

1/ دور أوجه التعاون في التأثير على إستراتيجية كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية :

أدى وصول حزب التنمية والعدالة للحكم في تركيا لتغير ديناميكية العلاقات الثنائية ، فكانت إيران إحدى الدول لتي تطمح تركيا لبعث علاقات متميزة مع إيران ، وقد تم انجاز العديد من الإتفاقيات الإقتصادية والأمنية (مشاريع نقل الغاز الإيراني لتركيا مما جعل تركيا أكبر مستورد للغاز من إيران بعد روسيا إظافة لصفقات الإقتصادية لنقل النفط الإيراني والغاز إلى أوروبا والتوافق حول نقل الثروات من منطقة أسيا الوسطى ، وبلغ حجم التجارة الثنائية بين إيران وتركيا عام 2011 أكثر 16 مليار دولار)[1], ما أمنيا فوقعت إيران و تركيا 2004عام يقضي بالتعاون الأمني واعتبار حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية ، عدا تكثيف التعاون الأمني لحماية الحدود .

من الواضح أن قاعدة المصالح المشتركة التي تحكم العلاقات التركية الإيرانية بدأت تتقدم مجددا بعدما تراجعت على وقع الأزمة السورية، حيث يحرص كل طرف على نوع من الموازنة في سياسته الإقليمية من خلال أن إيران تحتاج إلى تركيا كشريك"سني"في ظل علاقاتها المتدهورة مع السعودية و مصر ومعظم دول الخليج وإسرائيل, بينما تحس تركيا بأهمية إيران لتحسين علاقاتها مع العراق, مما يؤكد أن الدولتان لن تتبعى أية استراتيجية لتعريض العلاقات الثنائية للخطر مما يساهم في وجود توافقات بشأن المصالح في سوريا .[2]

2/ دور أوجه الخلاف في التأثير على إستراتيجية كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية :

إن الموقف المتناقضة لكل من ايران وتركيا تجاه الأزمة السورية قد يكون أبرز نقاط الخلاف والصراع بين الطرفين، إظافة للطموحات المتطابقة الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، والدور التركي في حلف شمال الأطلسي، فالمنظور الإيراني لتحركات الدور التركي في المنطقة هو التخوف من أن تلعب تركيا دور الذراع الأمريكي لتهديد

[1] – أرشيف أديب مقدم،" العلاقات التركية الإيرانية ، أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي "، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013 ، متحصل عليه من موقع الكتروني: http://studies.aljazeera.net/ reports/2013/05/20135

[2] – ايمان دني ، مرجع سابق ، ص,ص (162 ، 163) .

الأمن القومي الإيراني ومكانتها الإقليمية ، إضافة الى العلاقات التركية الإسرائيلية التي تنظر اليها إيران على أنها موقف يتعارض مع توجهاتها وعائق أمام أي توافق مع تركيا[1] التي فتجد نفسها محاصرة بين مطالب الو م أ و تأمين مصالحها الاستراتيجية فهي شريك في حلف الناتو الذي تعتبره إيران رمزا للإمبريالية العالمية .[2]

من هذه النقاط المتعارضة في المواقف والقضايا المختلفة فان العلاقات الإيرانية ، تخضع لمجموعة من الضوابط ، أثرت في تطوراتها على الاستراتيجية المتبعة من طرف تجاه الأزمة السورية مما يحدد ضوابط لكل توجه وتحرك في سوريا .

إنطلاق مما تم طرحه تظهر مجموعة من التشابهات في التوجهات الإيرانية والتركية نحو العلاقات الثنائية ودورها في توجيه استراتيجياتها في سوريا ، بحيث أن طبيعة هذه العلاقات تحدد إمكانيات واحتمالات التوافق أو التعارض بينهما ومنه فإن أبرز أوجه التشابه تتمثل في :

– إن التصورات الثنائية للمصالح المشتركة أحد سمات التشابه ، حيث أن كل من ايران وتركيا تنظران للعلاقات الثنائية على أنها فرصة تعزيز المصالح المختلفة ، فهي وثيقة الصلة بالجغرافيا والثقافة وأمن الطاقة والاقتصاد لدى الطرفين ، وتلعب دوراً بارزاً في تعزيز العلاقات الثنائية من جهة , و توازي العوامل الخارجية مثل الدور الأميركي في الأزمة السورية من وجهة أخرى. وهذا ما يؤكد أهمية العامل الاقتصادي في علاقة البلدين، وهو ما خلف أثره في العلاقة السياسية بينهما، على خلاف ما جرت العادة في علاقات دول الإقليم التي تقدم العلاقات السياسية على العلاقات الإقتصادية .

– تلعب العوامل الإقتصادية دورا هاما في دفع العلاقات الثنائية لدى كل من إيران وتركيا من خلال تعزيز آمالهما بانتعاش اقتصادي كبير في علاقتهما بعد اتفاق جنيف النووي، إذ ترجح تركيا أنها ستكون في صدارة المستفيدين من نتائج هذا الإتفاق لاسيما إذا انتهت الأمور برفع العقوبات عن إيران ، حيث ترى أن رفع هذه العقوبات سيوفر فرصا إقتصادية كبيرة ستضاعف من حجم تجارتها الخارجية عبر المشاركة في مشاريع النفط والغاز الإيرانية , مما يساهم في تحييد المواقف الجامدة نحو الأزمة السورية .

– يعد العامل الأمني أحد أبرز محددات التوافق ، إذ تشكل قضية الاستقرار الامني هاجسا لدى الطرفين نظرا لوجودها في منطقة تشهد هشاشة أمنية (العراق وسوريا) إضافة قضية الأكراد التي تمثل تهديدا أمنيا للطرفين لذلك التوافق الأمني وهذا ما أكدته مواقف الطرفين المتشابهة من الهواجس الأمنية المتمثّلة في أطروحات تقسيم أو "فدرلة "سوريا، مما يعني أن ثمة تهديدا مشتركا يحاول الطرفان البناء عليه..

[1]– أرشيف أديب مقدم ، مرجع سابق .

[2]– مراد يشيلطاش وإسماعيل نعمان ثيلجي ، مرجع سابق ، ص 6.

على الرغم من وجود عدة تشابهات في الرؤى الاستراتيجية للعلاقات الثنائية في ظل الأزمة السورية إلا أنه توجد هناك عدة اختلافات تتمثل في:

– إيران ترى أن ما يجري في سوريا مؤامرة، وأن الهدف نقل المعركة لاحقا إليها، فحشدت لذلك كل الأسلحة والإمكانات، بينما ترى تركيا أنها ثورة داخلية،لكنها في العمق ربطت المشروع الإقليمي التركي بتغيير النظام السوري

– إن الإدراك المختلف للأمن القومي الذاتي لدى كل من ايران وتركيا يلعب دور الدافع للصراع في سوريا ، بحيث أن سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية لمواجهة القوى الأجنبية وتبنى تركيا خيار منظومة الدفاع الغربية عبر الإنضمام لحلف الناتو، ساهم في وجود تصورات إستراتيجية مختلفة للحل الأمني للأزمة السورية .

– إن طبيعة المواقف الإيرانية والتركية حول التواجد الإسرائيلي في المنطقة ودورها في النظام الإقليمي يعد مصدر تعارض كبير من خلال أن إيران ترفض قبول وجودها كدولة في المنطقة و تبني شرعية وجودها على هذا الأساس بالإعتماد على محور الممانعة (سوريا دولة القلب) مما يجعلها تطيل في القضية الفلسطينية , أما تركيا فلا تعارض ذلك بل وتدعو لوجود تعاون وتطبيع مع دول النظام بما فيهم ايران .

إنطلاقا من التحليلات السابقة حول التوجهات الإيرانية والتركية نحو العلاقات الثنائية ودورها في توجيه استراتيجياتها في الأزمة السورية يمكن إستنباط استنتاجات تتمثل في :

– إن توافق أغلب الرؤى الاستراتيجية حول العلاقات الثنائية بين كل من إيران وتركيا أستبعد التصعيد بين الطرفين في سوريا ودعم وجود حلول مشتركة في الأزمة ، وهذا ما تؤكده وقائع مسارات الأزمة السورية وتأثيراتها على الطرفين (الدعم الثنائي لجهود مؤتمر جنيف) .

– إن أوجه الصراع بين الطرفين أو إمكانيات الاختلاف طرحت إشكاليات كبرى للصدام في سوريا إلا أن تغليب عامل المصالح المشتركة وطبيعة النظام الإقليمي المفكك منع هذه الاختلافات من التأثير على العلاقات الثنائية ما ساهم في دفع التوافقات في سوريا من المنظور الإستراتيجي للطرفين .

– إن عامل التواجد الأجنبي وأدواره في المنطقة قد يهدد سيرورة العلاقات الثنائية في الأزمة السورية إلا أن واقع المصالح الدولية للطرفين منع هذا العامل من التأثير على طبيعة المصالح المشتركة في سوريا (الإتفاق النووي لإيران مع الدول الغربية يشكل معطى هام لوجود أولويات تحقيق المصالح على حساب المواقف المختلفة حول الأزمة السورية) .

مما سبق يمكن القول أن أدوار البعد الإقليمي يؤثر بالضرورة على توجيهات كل من ايران وتركيا نحو الأزمة السورية من خلال عوامل التأثير الإقليمية المختلفة والتي تمس جوهر التفاعلات .

– تتأثر بطبيعة النظام و التفاعلات الجيوستراتيجية في المنطقة مما يولد أنماط جديدة تسعى الاستراتيجيات المتبعة من كل طرف لملائمتها من خلال وجود مرونة للتفاعل مع كل التغيرات الممكنة خاصة وأن المنطقة أصبحت تتأثر بعدة متغيرات ذات أبعاد مختلفة .

– تعكس وجود تراجع في القوى التقليدية في المنطقة وترسم أفاق مكانة جديدة للطرفين ، مما يؤثر على الواقع الموجود والتوازنات الحالية في الأزمة السورية التي تشكل محور الواقع الجديد في الشرق الأوسط فإمكانيات التوافق أو الصرع أو التفكك في سوريا ينعكس بالضرورة على واقع المنطقة .

– إن طبيعة العلاقات الثنائية ذات الأوجه المتعددة تخضع للحسابات المصلحية والتي تغلب إما التعاون أو الصراع لذلك فالحسابات العقلانية أثرت على طبيعة التنافس الثنائي في سوريا , بحيث أن تشابك المصالح و تداخلها أدى لوجود سلوك محدود بين الطرفين يفرض التنافس الثنائي في الداخل السوري و التعاون في المستوى الإقليمي رغم الإستقطاب المذهبي الحاد .

المبحث الثالث :دور البعد الدولي في التاثير على التوجهات الاستراتيجية لكل من ايران وتركيا نحو الازمة السورية

إن طبيعة التنافس الدولي حول منطقة الشرق الأوسط أفرز نمط جديد من التفاعلات الإقليمية والدولية ،لا يخضع الضوابط معينة ويتأثر ويؤثر بدورالإستراتيجيات الموضوعة من طرف كل فاعل , وهذا المبحث يسعى لتوضيح هذه الأنماط والضوابط والتفاعلات من خلال التركيز على كل عنصر وفاعليته , منه فإنه ينقسم إلى :

المطلب الأول : دور المكانة الدولية لسوريا في توجيه الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

المطلب الثاني : دور التوازنات الدولية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الازمة السورية.

المطلب الثالث : دور الفواعل الدولية في توجيه الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الازمة السورية .

المطلب الأول :دور المكانة الدولية في التوجيه الاستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية

تبرز الأهمية الجيوستراتيجية لسوريا لدى القوى الكبرى في أنها تتحكم في موقع هام، ويحمل كل معاني الأهمية الحيوية سياسيا وإقتصاديا وجغرافيا بحيث أنها نقطة حساسة لترابط العنصر السكاني في المنطقة ككل لذلك فإن التفكيك قد يخلق واقع جديد وفق معطيات سياسية وأمنية وجغرافية جديدة تحمل أهمية كبرى لدى الوم أ وإسرائيل .[1]

1/ بالنسبة لإيران :

يأتي التحالف الإيراني ـ السوري على رأس أولويات مشروع إيران الإقليمي، فعن طريقه تمكنت إيران في العقد الأخير من ربط سلسلة جغرافية متصلة من النفوذ الإقليمي تبدأ من غربها مروراً بالعراق وصولاً إلى سورية، التي تنظم سلسلة هذا النفوذ وصولاً إلى منتهاه الجغرافي في جنوب لبنان، وهذه الإطلالة الأخيرة باتت إحدى الأوراق الممتازة بيد إيران لفرض حضورها الدولي سواء بحدود تماس مباشر مع إسرائيل،أو بضغط معنوي كبير على الدول العربية الرئيسية التي تمثل منطقة هيمنة أمريكية،خصوصاً في ظل تعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ولأن إيران ترتبط تاريخياً وعقائدياً مع لبنان تمثل سورية أيضاً حلقة الوصل التي تربط لبنان المهم استراتيجياً وإعلامياً لإيران بسلسلة نفوذها الإقليمي، ويستمد هذا التحالف خصوصيته من كونه الرافعة الأساسية لنفوذ إيران الإقليمي، بالتوازي مع مفارقة تراجع الدور السوري في جواره الإقليمي إلى أدنى مستوياته في ظل هذا التحالف, لكل هذه الأسباب لا تبدو إيران في وارد التسليم بخسارة النظام السوري، مما يمنحها أوراق الضغط في الشرق الأوسط .[2]

أما اقتصاديا فتلعب متغيرات سوق الغاز دورا هاما من خلال بروز الصراع على الغاز الطبيعي في حوض البحر الأبيض المتوسط بعد اكتشاف جديد للغاز الطبيعي في الحوض البحر الأبيض المتوسط (تؤكد الدراسات إحتوائه على 122مليون قدم مكعب وترتكز أغلبها في السواحل السورية) لذلك فإن السيطرة على سوريا يسمح الدول الكبرى أفضلية الإستثمار في هذا المجال, وهذا مايهدد الأمن الطاقوي الإيراني الذي يعتمد على أهمية الإحتكار,

---

[1] جمال واكيم, صراع القوى الكبرى على سوريا,الأبعاد الجيوسياسية لأزمة 2011 ,(بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع ,2012), ص 223 .

[2] محمود محمد طه," الصراع التركي الإيراني على سوريا في ظل الفراغ العربي", مجلة بدايات, العدد 13,مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة , 2012, متحصل عليه من موقع إلكتروني :
http://www.bidayatmag.com/node/213

وهذا جوهر الوفاق الإستراتيجي مع روسيا بحيث أن روسيا و إيران بتحالفهما مع النظام السوري تضمنان التحكم في سوق الغاز الدولية في مواجهة الو م أ وحلفائها .[1]

2/ بالنسبة لتركيا :

إن تركيا تماك تصورات مغايرة للتصور الإيراني من خلال تتبنى طرح أخر لتيسير مصالحها الجيوستراتيجية من خلال أنها تبحث عن التوافق في المصالح في سوريا بدل المواجهة والصراع وهذا ما يبرز التوافق مع دول الغربية في الموقف من الأزمة السورية بحيث أنها لا تعارض الاستراتيجيات الغربية في الشرق الأوسط سوريا بقدر ما تسعى لضمان تواجدها من خلال تكييف أهدافها مع اهداف الدول الكبرى (يعد الإتفاق التركي الأوروبي حول اللاجئين أبرز مظاهر هذا المنظور من خلال أن تركيا إستخدمت هذا الملف للحصول على المصالح الإستراتيجية)

لذلك فإن الطرح البرغماتي يغلب على توجهات تركيا خاصة مع تبني نظرية العمق الاستراتيجي التي تدعم توازن العلاقات مع القوى الكبرى وللاعتماد على الدبلوماسية والقوة الناعمة لتحقيق مصالحها بدل الصراع والمواجهة الذي قد يجعلها تخسر بديل من البدائل ، لذلك فإن تعاملها مع أزمة سقوط الطائرة الروسية كان يميل للتهدئة و تبرير المواقف نظرا لاعتبارات تيسير المصالح.[2]

مما سبق فإن يمكن تحديد أهم أوجه الشبه بين المنظورين الإيراني والتركي للأهمية الدولية لسوريا و المتمثل في:

– إن كل من إيران وتركيا تعتبر أن سوريا فرصة كبرى لتحقيق أكبر قدر من المصالح بوصف الموقع الإستراتيجي والأهمية الدولية حيث أن موقع سورية الجيو- سياسي يعكس كل توازنات القوى الإقليمية في الشرق الاوسط والمنطقة، حيث تمنع سورية تركيا من الوصول إلى عمق شبه الجزيرة العربية، مثلما تحبس العراق عن شرق البحر المتوسط، وسورية في الوقت عينه هي متنفس لبنان الجغرافي , كما تتجاور سورية مع فلسطين بحيث تشكل عبر جنوبها الغربي الرئة الجغرافية والتاريخية لها. وهكذا ما يمكن أي نظام في الجمهورية العربية السورية أن يصبح نقطة التوازن لكل الصراعات الإقليمية في المنطقة، حتى دون التمتع بإمكانات اقتصادية ومالية خاصة أو كتلة سكانية وازنة. منه فإن سورية لا تستطيع ممارسة دور إقليمي خاص ومحدود النطاق إلا وفق توازن إقليمي ودولي ، لذلك فإن لعب الدور الإقليمي يشترط الهيمنة أو التحالف مع سورية .

[1] عبد الرزاق بوزيدي," التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط, دراسة حالة الأزمة السورية 2011", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية, كلية الحقوق و العلوم السياسية, جامعة محمد خيضر بسكرة, 2015/2014 ص129 .

[2] وحدة تحليل السياسات , مرجع سابق , ص ص (29 , 30) .

– إدراك كل من إيران وتركيا الإعتبارات الدولية وأهدافها تجاه الأزمة السورية أدى إلى وجود تصورات مشتركة لإحتمالات الضغط والمساومة حول سوريا (سواء في الحلول أو الاختيارات باعتبارها ان تركيا تمثل المعارضة السورية و إيران تمثل النظام السوري) بحيث لا يمنع الصراع التركي ـ الإيراني من انخراط أطراف دولية لها مصالح في الصراع السوري، وإن ظل الملمح الرئيس للمستوى الإقليمي . ويظهر المستوى الدولي للصراع في الشد والجذب الدوليين بين روسيا والصين من ناحية، في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. لذلك فإن المساومة على هذه التجاذبات هي السمة الغالبة (المساومة الإيرانية حول رفع العقوبات و المساومة التركية حول اللاجئين السوريين) .

رغم وجود العديد من نقاط التوافق بين كل من إيران وتركيا حول الأزمة السورية في بعدها الاستراتيجي الدولي إلا أنها هذا لم يمنع وجود إختلافات في التوجهات والمنظورات للأهمية الدولية لسوريا وتتمثل في :

– إن طروحات المنظور الاستراتيجي لكل من ايران وتركيا للأهمية الجيوستراتيجية الدولية لسوريا تطرح وجود اختلافات بحيث أنها شكلت مصدر تهديد لإيران بإعتبارها أحد أهم القواعد في محور الإستراتيجي مما يؤثر على مصالحها القومية . حيث تمثل التأثير فيما يخص تفاوضه حول برنامجه النووي، فقد حملت الجلسات المنعقدة في مجموعة (5+1) قضايا متداخلة بحيث أن تسوية الملف النووي الإيراني إرتبطت الأزمة السورية ، و أكد ذلك تحول موقف الوزير الخارجية الأمريكي جون كيري في أحد تصريحاته – التي تراجعت عنها وزارة الخارجية فيما بعد – بأنه على إستعداد للتفاوض مع الأسد حول الحل السياسي للأزمة السورية , وهذا الخيار لم يكن مطروحا من قبل لدى الإدارة الأمريكية. إضافة إلى خفض إيران لدعمها لحزب الله الذي ظهر في تقليص المنحة المالية ، وإعطاء الأولوية في الدعم لسوريا ومواجهة تنظيم الدولة في العراق .

– يشير الوضع الراهن إلى صراع إرادات إيراني– تركي على سورية وعلى القيادة الإقليمية، إذ يملك كلا البلدين نظرياً توجهات مختلفة للهيمنة على الإقليم, بحيث تتجه جغرافيا إيران تاريخياً إلى التمدد نحو الغرب، أي العراق وبلاد الشام نزولاً إلى مصر في أقصى تمددها، فضلاً عن نفوذها في الخليج العربي، و في المقابل تميل جغرافيا تركيا وتاريخ نفوذها إلى التوسع في اتجاهين، الأول نحو الغرب، أي البلقان وأوروبا، والثاني نحو الجنوب أي سورية ومصر, وهذا ماصنع علاقات خاصة مع الأطراف الدولية حول الأزمة السورية تتمحور حول مناطق النفوذ وتقسيماتها .

إنطلاقا من التحليلات السابقة تظهر عدة نتائج تشكل أهم محاور المنظورت الإيرانية والتركية للأهمية الجيوستراتيجية الدولية لسوريا وهي :

– تعدد زوايا النظر للأهمية الدولية لسوريا دفع كل من إيران وتركيا لربط إحتمالات الهيمنة والنفوذ بمسارات الأزمة السورية فهي تعكس تصورات الأدوار في المنطقة وإمكانيات العرقلة أو التهديد ،

– تلعب إمكانيات التوافق أو التعارض الدولي لدى كل من إيران وتركيا دور المتغير الرئيسي في التعامل الإستراتيجي مع الأزمة السورية، بحيث أن الحسابات الإيرانية تقوم على تحييد الأطراف الأخرى, عن طريق الضغط على مناطق النفوذ الأخرى وفتح الجبهات, أما تركيا فهي تميل لرد الفعل من خلال الخيارات العقلانية(عدم مشاركتها في التحالف الدولي ضد الإرهاب في سوريا نظرا لتعقيدات الأوضاع الإقليمية) .

– إن كل من الاستراتيجية الإيرانية والتركية تستند للأهمية الدولية لسوريا على إعتبار أهمية التنافس على الأهداف بين القوى العالمية من خلال أن نشاط القوة والضعف يكمن في مدى قدرة المجتمع الدولي في المواجهة أو التوافق مع طبيعة هذه الإستراتيجيات , فتعكس سوريا كل المتغيرات المرتبطة بالفواعل الدولية .

المطلب الثاني : دور التوازنات الدولية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية والتركية تجاه الأزمة السورية .

يعرف الواقع الدولي مجموعة من الملامح شكلت نوع معين من التفاعلات داخل النظام الدولي الجديد, والتي خلقت نمط جديد من التوازنات نظرا لبروز عدة فواعل جديدة وتداخل في العلاقات بين الدول، وظهور العولمة كنمط محدد لطبيعتها، لذلك فان تفسير التوازنات الدولية وتأثيراتها على الأزمات والقضايا الإقليمية (الأزمة السورية) ينطلق من تحليل طبيعة العلاقات بين الدول الفاعلة في النظام الدولي مع الدول الفاعلة في النظام الإقليمي(إيران، تركيا) .

1-<u>بالنسبة لإيران</u> :

إن طبيعة العلاقات الإيرانية مع الدول الكبرى في النظام الدولي فرضت نوع من التوازنات الدولية أثرت على التوجهات الإستراتيجية لها نحو سوريا ، مما أثرعلى مدى التوافقات والإختلافات حول القضية السورية .

تمحورت التفاعلات الدولية لإيران حول العقوبات الإقتصادية الغربية وإمكانية إستغلال الأزمة السورية لرفعها، إظافة للتهديدات الأمريكية صريحة أحيانا ومستترة أحيانا أخرى بالقيام بعملية عسكرية نوعية ضدها لإيقاف برنامجها النووي الذي كان الغرب يرى فيه إمكانية إمتلاك إيران للسلاح النووي[1], وكانت الوم أ تعلم جيدا حجم العلاقات الوثيقة بين إيران وسوريا بما يعنى أن الأولى ستظل تناصر النظام السوري تحت أي ظرف من الظروف، وبدت الوم أ في معارضتها للنظام السوري وكأنه امتداد لصدامها مع إيران، ولكن هذا الموقف تغير إلى حد كبير مع مرور الوقت لجأت للتباطئ في الأزمة السورية لتوقعها تغير الوضع في السياسة الإيرانية في اتجاه التهدئة معها أم لا, فإن التراجع الأمريكي عن المواجهة مع النظام السوري تزامن مع التهدئة والانفتاح المتبادل بين طهران والغرب .

في هذا الصدد كان ملحوظا أن الوم أ لم تقبل توسيع (مؤتمر جنيف1) و(مؤتمر جنيف2) ليشمل مشاركة إيران برغم طلب روسيا ذلك. وهنا يمكن فهم الحالة الأولى نظرا لأن العلاقات كانت في أسوأ مستوياتها، بينما قد لا يكون مفهوما في الحالة الثانية، أي كان يتعين أن توافق واشنطن على مشاركة إيران، فموافقة الدول الغربية على مشاركة إيران في (جنيف 2) كانت تعنى منح الأخيرة ميزة إضافية لم تكن تنظرها ودون مقابل في مفاوضات تثبيت الاتفاق الذي تم التوصل إليه بخصوص الملف النووي.

على الجانب الآخر فإن إيران تستخدم النظام السوري للضغط من خلال دفعه لرفض أو قبول الحلول الدولية ,ومايؤكد ذلك قبول النظام السوري الحوار بجنيف بعد الإتفاق النووي الإيراني , أما الموقف مع روسيا كان بدوره مؤثراً , فالعلاقات القوية بين إيران وروسيا و النظام السوري دفعت لبروز توازن يمنع الوم أ وحلفاءها من حسم

[1] حبيبة زلاقي , مرجع سابق , ص86 .

الأمور في الأزمة السورية، فصعود روسيا مجددا على الساحة الدولية جعل التعامل مع إيران والنظام السوري ينطلق التعامل مع طرف دولي مؤثر للغاية في مسار الأزمة[1].

2/ بالنسبة لتركيا :

تعتمد تركيا في تحركاتها في الأزمة السورية على التوازنات الدولية الجديدة , من خلال طموحاتها في للاتحاد الأوروبي , و قد كيفت تحركاتها من اجل تحقيق هدفها .[2]

في ظل هذا الطموح الإستراتيجي تجاه اوروبا إندفعت تركيا بمشروعها الجديد (العثمنة الجديدة) في منطقة الشرق الاوسط ، حيث إستثمرت في الثورات العربية التي قامت ضد الأنظمة الاستبدادية الدكتاتورية المؤيدة من قبل الغرب والولايات المتحدة وبأتجاههم الى تأييد هذه الثورات ولاسيما تلك الحركات السياسية ذات الرداء الاسلامي الذي يتسم وتطلعات تركيا الجديدة في المنطقة.

إن الطموحات التركية كانت قد واجهت العديد من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، ولاسيما التوازنات الدولية التي خلقتها الأزمة السورية , من خلال محور يسعى للإطاحة بالنظام السوري و وفر له الغطاء السياسي والعسكري خاصة مع تنامي الإرهاب في المنطقة مما ساهم في دفع شرعية النظام السوري

مما دفع تركيا لإعادة حسابات التوازن الإستراتيجي إنطلاقا من :

– إعادة قولبة الموقف التركي مع متغيرات الوضع الأمني (محاربة الإرهاب)

– تحديد الجبهة بحيث أن حادث اسقاط الطائرة الروسية في شمال سوريا, كان بمثابة(جس نبض) روسيا من قبل حلف شمال الاطلسي والذي تعد تركيا هي احدى اعضاؤه, ودفعها للتصعيد مما يشرع دخول الحلف في الأزمة السورية .[3]

إن تركيا أعادة توجيه الموقف الإستراتيجي بما يخدم التوازنات حول الأزمة السورية من خلال أن دخول روسيا كطرف في الأزمة السورية قد يحسم الأمور بما لايخدم مصالحها في سوريا و يقضي على طموحاتها في المنطقة , لذلك إختارت التضحية بالعلاقات مع روسيا في مقابل التنسيق مع الأطراف الغربية .

---

[1] عبد العاطي محمد," سوريا أسيرة التوازنات الدولية ", مركز عمان, الأردن,2015,متحصل عليه من موقع إلكتروني : http :// www. omandaily om/?p=114598/

[2] نزار عبد اللطيف إسماعيل ," معظلات العلاقات التركية – الأوروبية " , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , متحصل عليه من موقع إلكتروني : (http //www.iasj.net/1235.htm)

[3] داود الداودي ," تركيا و المأزق الجديد " , مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية , 2015/12/14 . متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://mcsr.net/news103

إنطلاقا مما سبق يمكن تحديد أهم أوجه التشابه لدى كل من إيران و تركيا في المنظورات الثنائية للتوازنات الدولية حول الأزمة السورية .

– ساهمت طبيعة النظام الدولي الجديد في فرض نوع من الصراع بين الفواعل حول مناطق النفوذ , لذلك فإن واقع الأزمة السورية جعل كل من إيران و تركيا شبكة لضبط توازناتهما مع القوى الدولية من خلال خيارات وحسابات المصالح , وهذا مايعكس واقع التوافق والإختلاف مع الأطراف الأخرى(محور روسيا في مواجهة محور الو م أ) .

– تؤثر عدة متغيرات حضارية على طبيعة التوازنات الدولية لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية , حيث أن ميل إيران للمحور الروسي كان إثر العلاقات المتوترة مع الغرب منذ الثورة , أما تركيا فتستند إلى توجهها الغربي منذ إنشائها إظافة لتوتر علاقاتها تاريخيا مع روسيا , بذلك فإن الأزمة لا تعكس إختلاف في الرؤى الإستراتيجية بقدر ما تطرح واقع حضاري ممتد .

على الرغم من وجود عدة نقاط تشابه بين كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , إلا أنه توجد نقاط إختلاف بين الطرفين تتمثل في :

– طبيعة المنطلقات لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , تختلف جوهريا من خلال مسار التعامل الدولي و الأدوات المستعملة من خلال أن إيران تعتمد على أسس إيديولوجية في ضبطها على إعتبارها وسيلة فعالة للجذب و الطرد , فهي تتبناها لجذب الدول المسلمة على إعتبارها المدافع عن الحق الإسلامي , و عامل طرد للوجود الأجنبي الذي يمثل عدو للإسلام , فهو بذلك ميزان الفواعل الدولية في سوريا , أما تركيا فتعتمد على ميزان المصالح الإستراتيجية بالدرجة الأولى فهي ترى في سوريا الفرصة المهمة لتحقيق مكاسب هامة عبر تشابك العلاقات الدولية حول الأزمة .

– إن أهم الإختلافات في كل من التصور الإيراني و التركي للتوازنات الدولية في الأزمة السورية, تتمثل في التعامل مع مسارات الأزمة , حيث أن إيران تسعى لتثبيت مشروعها في المنطقة من خلال تصوير الأزمة السورية على أنها تهديد للعالم الإسلامي مما يعيد الإشعاع لفكرة تصدير الثورة مستغلة بذلك عامل التوازن الدولي الذي يفرض محور الإمبريالية (الو م أ و حلفائها و محور الأصدقاء روسيا و الصين), أما تركيا فتطمح لبعث دور جديد في المنطقة وإيجاد مكانة إستراتيجية في المنظومة الإقليمية لذلك فإنها دخلت واقع الأزمة عبر إحتواء المعارضة السورية , وهذا ماجعلها طرفا هاما للتوازن الدولي في سوريا .

مما سبق يمكن تحديد أهم الإستنتاجات التي تعبر عن دور التوازنات الدولية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية و تتمثل في :

– إن واقع العلاقات الدولية ومتغيراتها أثرت في توجه كل دولة في الأزمة السورية, إلا أن هذا لم يمنع وجود طموحات للإستغلال القضية لتحقيق أكبر قدر من المكاسب , وهذا ما أدى لوجود رغبة بين الطرفين لإطالة الأزمة السورية .

–إن الرؤية الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تجاه التوازنات الدولية في الأزمة السورية تستند لمعايير حضارية ومنفعية, تستعمل كأداة هامة لتحقيق المصالح . وهذا ماهو موضح في سلوك الطرفين الدولي في تطورات الأزمة .

– إن واقع النظام الدولي أثر على توجهات كل دولة و قلص من فرص التحرك الإستراتيجي في الأزمة السورية , فطبيعة التداخلات في المصالح جعل الطرفان يقبلان بدخول أطراف أخرى في المعادلة السورية , وهذا وفق مبادئ الفوضى الخلاقة , ويعد هذا البديل المنطقي نظرا لوجود قوى عالمية تفوق قدرات الطرفين مما يضعف الموقف في المواجهة المباشرة .

– تعتبر الورقة الإقليمية أحد أهم وسائل كل من إيران و تركيا لظبط التوازنات الدولية في سوريا , حيث أن واقع النفوذ و الدور في المنطقة منح الطرفين القدرة على المساومة , و هذا ما عزز أدوارهما في الأزمة السورية .

المطلب الثالث : دور الفواعل الدولية في توجيه كل من الاستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

تلعب الفواعل الدولية دورا هاما في عملية التأثير على الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية من خلال إبرازها نمط جديد من التفاعل , وهذا وفق حسابات المصالح الجيوستراتيجية .

1/ بالنسبة لإيران :

إن المنظور الإيراني للفواعل الدولية في سوريا ينطلق من مسألة الحسابات الجيوبوليتيكية في منطقة الشر ق الأوسط , بحيث أن معارضتها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة جعلتها تتخذ مجموعة من المواقف المعارضة لها .

ترى إيران أن موقف الوم أ أتى لتفكيك المحور الإيراني الذي تمثل فيه سوريا مركز القلب , وقد كانت ردود الفعل االأمريكية من الأزمة السورية تنطلق من أساسا من هذه الأهداف الأساسية التي تتمحور في إعادة صياغة الخريطة السياسية في المنطقة من خلال تقسيم سوريا إلى أربع دويلات(الدولة العلوية, الدولة الكردية, الدولة السنية, دولة الدروز) وفق مبادئ نظرية الفوضى الخلاقة لإعادة التفكيك و البناء .

إظافة إلى فصل الأذرع الإقليمية لإيران (حزب الله , حماس) عن دولة القلب, بذلك تضمن الأمن الإسرائيلي وتقزم الدور الإيراني في المنطقة , وهذا يتطلب إسقاط النظام السوري, مما أدى لصياغة توجهات إيرانية ضد هذه التطلعات الأمريكية في المنطقة التي تعتبرها تهديدا لأمنها القومي لذلك فإن تمسكها بمواقفها نحو الأزمة السورية تنبثق من الأبعاد الجيوستراتيجية الدولية بإعتبار أن المنطقة في موقع صراع دولي لذلك توجب على إيران التدخل لضبط الأوضاع .[1]

أما بالنسبة لدور روسيا في الأزمة السورية فهو يمثل جوهر لعبة المصالح الإستراتيجية مع إيران , فقد أدى التوافق السوري الروسي إلى وجود دور خاص لروسيا في سوريا, بحيث أن تدخلها ينطلق بداية من إعادة موقعها في النظام الدولي ثم ضمان تواجدها في المنطقة عبر الحلف مع سوريا, وهذا ما يفسر دعمها السياسي والعسكري إضافة إلى تدخلها العسكري لضبط موازين القوة .[2]

من خلال هذا الواقع فإن إيران وجدت نفسها في محور روسي – سوري , نظرا لتقارب الرؤى في المنطقة خاصة في قضايا التغلغل الأمريكي و الهيمنة , لذلك فإن تصورات الأدوار تنطلق من تكوين جبهة موحدة و تأجيل الخلافات مع إيران خاصة في محور منطقة أسيا الوسطى التي تمثل أهمية حيوية كبرى للطرفين .

[1] عبد الرزاق بوزيدي , مرجع سابق , ص,ص (126-128) .

[2] خديجة لعريبي , مرجع سابق , ص 153 .

إلا أن تحليل الأوضاع الراهنة اليوم يوضح أن إيران أصبحت تتطلع الآن إلى لعب دور إقليمي قوي لايخلو من الرغبة في الهيمنة خاصة بعد تعافي إيران اقتصاديا وعسكريا، كما صارت طهران القوة المؤثرة في أفغانستان والعراق فضلا عن علاقتها القوية بحزب الله بلبنان. حيث تحولت سوريا بالنسبة لإيران إلى رهان جيوسياسي مرتبط بجوهر الأمن القومي الإيراني ومستقبل إيران كدولة، فقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن بإمكان إيران لعد دور مهم بالمنطقة خصوصا إذا تعلق الأمر بسوريا، كما زار إيران موفدون دوليون مكلفون بالتوصل إلى حل الأزمة السورية ، وبذلك أثبتت نفسها كطرف رئيس في أي معادلة تخص المنطقة .

2/ بالنسبة لتركيا :

إن المنظور التركي للفواعل الدولية في سوريا يتبنى طرح تغليب المصالح وحسابات الأهداف المشتركة حيث أنها تنظر للطموح الروسي كتهديد لوجودها في المنطقة على إعتبار العلاقات التاريخية المتوترة, بحيث أن روسيا تسعى لتحجيم الدور التركي الذي ينظر إلايه على أنه إمتداد للتغلغل الأمريكي على إعتبارها أداة من أدوات الإستراتيجية الأمريكية, وتعد الخلافات التركية الروسية حول القضية السورية إمتداد للصراع الثنائي حول مناطق النفوذ (منطقة البلقان و أسيا الوسطى) .[1]

إن واقع المصالح الإستراتيجية بين كل من تركيا و روسيا و ضع الطرفان في مواجهة غير مباشرة في الإزمة السورية (إسقاط الطائرة الروسية يعد إنذار تركي للدور الروسي في سوريا , مما أدى لوجود تصعيدات من الطرفان , فقد دعمت روسيا أكراد سوريا لإقامة نظام فدرالي على حدود تركيا مما شكل تهديد للأمن القومي) .

مما زاد التعارض التركي الروسي في القضية السورية, المواقف حول الدور الأمريكي الفاعل في منطقة الشرق الأوسط, بحيث أن تركيا تدعم لتوجه الأمريكي من خلال إصطفافها مع الدول الغربية في الكثير من القضايا , فقد إختارت تركيا أن تكون ضمن هذه المنظومة منذ فترة مابعد الحرب العالمية الأولى , وإندمجت أكثر في فترة الحرب الباردة , وشكلت تهديدا للإتحاد السوفياتي أن ذاك على إعتبارها قاعدة من قواعد حلف الأطلسي , لذلك فإن توجهاتها في الأزمة السورية لم يخرج عن هذه المنظومة بإعتبار أنها تبنت الطرح الأمريكي و ذلك لعدة إعتبارات :

- التوتر الدائم مع النظام السوري و التعارض في الرؤى الإستراتيجية للتواجد الأجنبي في المنطقة.
- توافق الرؤية التركية لدورها في المنطقة مع المنظور الأمريكي (دور الوكيل الإستراتيجي)
- الإختلاف في المنظورات للقضايا الرئيسية في المنطقة (القضية الفلسطينية)

من خلال ماسبق يمكن تمييز عدة أوجه للتشابه بين كل من المنظور الإيراني و التركي تجاه الأزمة السورية و أدوار الفواعل الدولية في توجيه السلوك الإستراتيجي للطرفين , وتتمثل في :

[1] وليدة ساعو , مرجع سابق , ص ص (203-205) .

– إن كلا من الطرفين (إيران و تركيا) لا ينفي واقع التنافس الدولي حول سوريا , مما خلق علاقات خاصة من التنافس أو التوافق , بحيث سعى كل طرف لتكييف أدواره مع الطرف الأكثر توافقا (أدت حسابات المصالح الإستراتيجية الإيرانية و التركية إلى وجود إصطفاف متعارض حول القضية السورية , محور أمريكي في مواجه محور روسي , لكن الملاحظ هو عدم وجود صراع بين كل من إيران و تركيا حول سوريا) .

– تلعب طبيعة التوجهات الإستراتيجية للدول الكبرى في القضية السورية الدور الهام في التأثير على النظام الإقليمي من خلال أن :

– طبيعة المواقف الأمريكية الخليجية من القضية السورية أدى لوجود توافق تركي – خليجي حولها , نظرا لتوافق المواقف من الأزمة , و في المقابل توتر في العلاقات الخليجية – الإيرانية و فتور في العلاقات مع روسيا مما شكل محاور جديدة في النظام الإقليمي مثلت المواقف من الأزمة السورية مركزها .

– تلعب عملية تقسيم المصالح الدور الهام في التوجه الإستراتيجي لدى كل من إيران وتركيا نحو الأزمة السورية, بحيث أن كلا الطرفان لايطمح لتحقيق أكبر المكاسب على حساب الطرف الأخر, ومايفسر هذا عدة متغيرات أساسية(الإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى بقيادة الو م أ رغم وجود تعارضات حول الأزمة السورية, إظافة إلى العلاقات المتميزة بين كل من إيران و تركيا), وهذا مايؤكد وجود سقف للتنافس لدى كل من إيران و تركيا حول الأزمة السورية .

إن التوافقات السابقة لا تنفي وجود تمايزات و إختلافات بين دور الفواعل الدولية في التأثير على كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , وتتمثل في :

– إن أبرز نقاط الإختلاف بين تصورات كل من إيران و تركيا حول أدوار القوى الدولية في سوريا تتمثل في المواقف من التواجد الأجنبي في المنطقة, فإيران ترفض هذا الطرح أساسا وتبني شرعية لأدوارها في المنطقة على هذا الأساس فموقفها منة الأزمة السورية ينطلق من أنها مؤامرة من قوى الإستكبار العالمي ضد محور الممانعة, أما تركيا فتتبنى الطرح المغاير من خلال دعوتها للإندماج في المنظومة العالمية على إعتبارها مسار عالمي ينبغي إتباعه .

– إن كل من إيران و تركيا تختلفان في مسألة أليات تسوية الأزمات الدولة من خلال أن إيران ترفض فكرة التدخل الدولي في الشؤون الداخلية لسوريا و تعتبرها أداة للهيمنة و نوع من الإستعمار الحديث أما تركيا فتتبني فكرة الشرعية الدولية و تؤكد على أهمية تدخل المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان و هذا ماشكل محور مواقف تركيا من الأزمة السورية .

– تعتبر فكرة الثقة أحد أهم الإختلافات الرئيسية لدى كل من التوجه الإستراتيجي لكل إيران و تركيا حول القضية السورية من خلال أن إيران لا تثق في قدرة المنظمات الدولية في ضبط سلوكات الفواعل الدولية في سوريا و لاتحبذ فكرة العمل في إطارها حول الأزمة السورية , أما تركيا تعتبرها أساسا للتحرك في الأزمة السورية و تعتبرها أداة فعالة لتسييرها .

إنطلاقا من التحليلات السابقة تظهر عدة إستنتاجات توضح مدى تأثير الفواعل الدولية على التوجه الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , تتمثل في :

– أدى نشاط الفواعل الدولية حول سوريا الى وجود نوع من التوازن الإستراتيجي لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية, بحيث أن كل طرف سعى لضمان مصالحه عن طريق تكييف الأدوار مع الفواعل الدولية(إيران لجأت لبناء توافق محوري مع كل من روسيا والصين تجاه القضية السورية, أما تركيا فلجأت للمحور الأوروبي– الأمريكي .

– أدت طبيعة صراع المصالح بين القوى الكبرى حول مناطق النفوذ, إلى وجود بدائل عديدة تشكل محور المرونة في النظام الدولي , فسعت كل من إيران و تركيا إلى ضمان هذا العامل من خلال تبني النظرة المصلحية في التفاعل حول الأزمة السورية تتميز بالقدرة على التغيير .

– أهمية عامل التوازن الدولي لدى كل من إيران وتركيا من خلال ضمان سياسة الأحلاف(إيران ترى في التوافق مع روسيا والصين أهمية إستراتيجية من خلال ضمان نوع من التكافؤ في مواجهة المواقف الدولية ضد نظام الأسد, أما تركيا فقد شكل عامل التوترات مع روسيا دافعا هاما لإنخراطها في المحور الأمريكي في الأزمة السورية) .

من خلال ماعرض في هذا المبحث , تظهر عدة إستنتاجات أساسية تشكل أهم نقاط تأثير البعد الدولي على كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , وتتمثل في :

– طبيعة الأهمية الجيوستراتيجية الدولية لسوريا أدت إلى وجود سلوك معين لكل من إيران و تركيا تهدف لرسم دور فاعل في الأزمة السورية , يوازن بين الأهداف الأساسية الذاتية و أهداف الفواعل الدولية , مما يسمح بتحقيق اكبر قدر من المصالح على حساب القوى الإقليمية الأخرى , وهذا مايفسر وجود توترات في المنطقة (التوتر الإيراني – السعودي , التوتر المصري – التركي) .

– تلعب متغيرات التوازنات الدولية دورا هاما في توجيه السلوك الإستراتيجي لكل من إيران و تركيا من خلال أن كل طرف يسعى لضمان جبهة دولية لمواجهة القوى المنافسة (التهديد الأمريكي والإسرائيلي للنفوذ الإيراني في المنطقة ساهم في التوافق مع روسيا, أما تركيا فإنها تتبع التوجه الأمريكي نظرا لعامل حسابات المصلحة القومية) .

– إن طبيعة التنافس الدولي في سوريا ولد واقع لصراع الإستراتيجيات الدولية, مما عقد مسارات الأزمة السورية , لذلك فإن كل طرف يسعى لإستغلال منطق الفوضى الخلاقة لصالحه و ضبط إمكانيات التوافق و الإختلاف مع الفواعل الدولية , مما شكل معطى جديد للإستقطاب الدولي حول الأزمة السورية(محور روسي – صيني في مواجهة محور أمريكي – أوروبي) .

من خلال ماتم طرحه في الفصل تبرز عدة إستنتاجات تمثل جوهر الأبعاد الإستراتيجية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , تتمثل في :

– إن كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية تقوم على المصالح القومية بالدرجة الأولى و التي تضم مجموعة من القيم الإيديولوجية و الحضارية و العقيدة السياسية و الإجتماعية , و تتأثر بالأوضاع الداخلية حيث أن المعطيات الأمنية و الإقتصادية دفعت توجهات كل الطرفين نحو التمسك بالمصالح الإستراتيجية في سوريا , وهذا ما عرقل مسارات الحل و زاد في عمق الخلافات الإقليمية .

– تعكس الأزمة السورية صراع إقليمي يغلب عليه المذهبية والطائفية بل والطبقية السياسية الناتجة عن عصور من السلطوية ، فإن المنطقة بحاجة إلى توليفة من الإصلاحات الداخلية والتحالفات الإقليمية من شأنها تعويض البنية الإقليمية التي تفككت وهي النظام الإقليمي العربي ، الذي تحلل الآن إلى دوائر غير متصلة ، من أهمها : الدائرة الشرق أوسطية التي تعد قلب العالم الإسلامي ، وهي المنطقة الممتدة من باكستان وحتى مصر , لذلك فإن بروز كل من إيران وتركيا كفاعلين رئيسيين يعد ظاهرة طبيعية للفراغ الإستراتيجي الإقليمي .

– تعكس الأبعاد الدولية للأزمة السورية حوار المصالح السياسية والاقتصادية الروسي والصيني والإيرانية خاصة بعد بروز قوى تطمح لمواجهة الهيمنة الأمريكية على مناطق النفوذ ، مما جعل كل من إيران و تركيا تعملان على تبني إستراتيجيات موازنة لأدوار هذه القوى وفق أساليب التوافق ، لهذا فإن الأزمة السورية تبرزأحد الأساليب الجديدة للحرب العالمية بإعتبارها ساحة صراع عالمي كما وصفها بان كي مون الامين العام للامم المتحدة والذي اعترف فيه ان الاحداث في سوريا معركة بالنيابة بعد تداخل أخطر ملفات عالمية بها وحولها .

إن أبرز عناصرالتنافس الإيراني التركي تجلت في إمكانيات التوافق أو الإختلاف في الأزمة السورية ، و المتحكمة في تغيرات المشهد الإقليمي في سياقه الكلي والعام، يؤثر و يتأثر بمدى فعالية سلوكات الطرفين في النطاق السوري الذي يرتبط بمفاهيم الهيمنة الإقليمية .

هذا ما خلق ظروف خاصة وتحديات إستثنائية في الأزمة السورية تتماشى مع هذا الواقع من خلال مجموعة من محاور الإستراتيجية تتحكم في التفاعلات القائمة بين كلا الطرفين وحتى القوى الأخرى, ومنه فإن هذا الفصل يسعى لإيضاح هذه المحاور التي توضح طبيعة هذه التفاعلات وتأثيراتها في الأزمة السورية من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : المحور السياسي و الأمني في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

المبحث الثاني : المحور الاقتصادي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

المبحث الثالث : المحور الأيديولوجي و القومي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

المبحث الأول : المحور السياسي و الأمني في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

مع تغيير موازين القوى الإقليمية في الشرق الأوسط نتيجة تغير شكل وطبيعة النظام السياسي بعدد من البلدان العربية خاصة ذات الثقل الإقليمي بالمنطقة في أعقاب التحولات الجيوسياسية , التي أفرزت تنامي التنافس الإيراني التركي للعب دور أكبر في المنطقة، ولكن أصبح الجديد في رغبة كلٍّ منهما في الترويج لنموذجه السياسي.

بذلك تصبح الدول التي تشهد تغييرًا في نظام الحكم متجهة إلى أي من هذين النموذجيين مما دفع كلًّا من تركيا و إيران لانتهاج سياسات خاصة بهما للترويج لنموذجهما في المنطقة رغبة من كلٍّ منهما في التفرد لتصبح القوى الإقليمية المهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعدّ أحد أهم محاور التنافس بين تركيا وإيران في الأزمة السورية حيث يقدم كل نموذج نفسه على أنه النموذج السياسي الأكثر ملاءمة للرغبة المتزايدة في التغيير بالمنطقة العربية من جهة، والمتسق مع هويتها الإسلامية من جهة أخرى.

منه سيتم استعراض سياسة كلٍّ من تركيا وإيران تجاه ترويجهما لنموذجهما في الأزمة السورية ، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مكانة سوريا في كل من المشروع السياسي و الأمني لإيران وتركيا

المطلب الثاني : الأهداف السياسية و الأمنية لكل من إيران و تركيا في الأزمة السورية

المطلب الثالث : الآليات السياسية و الأمنية الإيرانية و التركية في الأزمة السورية

المطلب الأول : مكانة سوريا في كل من المشروع السياسي و الأمني لإيران وتركيا

إن عامل المكانة الإستراتيجية لسوريا تمثل دافعا رئيسيا في دعم توجهات كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية , بحيث أن منطلقاتها تفترض أهمية البعد الجيوستراتيجي و إمكانيات الهيمنة و النفوذ لتحقيق المصالح الإستراتيجية .

1/ بالنسبة لإيران :

تعتبر إيران الأزمة السورية قضية وجود في المنطقة من خلال مكانتها الجيوسياسية على أساس حماية أمنها المهدد، سواء من العراق –الذي أصبح ساحة نفوذ أمريكية أو من تنامي الجهود الخليجية لمواجهة طموحاتها الإستراتيجية فضلا عن التهديد الإسرائيلي الدائم [1], لذلك فإنها تحتاج إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها والذي أعلن التزامه الإيجابي اتجاه حزب الله اللبناني وحقه في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وحقه في تعزيز دوره في الشأن السياسي اللبناني الداخلي[2].

تسعى إيران للاستفادة من تغيّر خريطة المنطقة بسقوط بعض النظم الموالية للولايات المتحدة، وهي في ذلك تحتاج إلى الحليف السوري القوي. بحيث أن استمرار الأزمة السورية ترتبط بمعطيات التفاعلات الإيرانية ، من خلال القوى المستفيدة والْمُصَعِّدة، لفك التحالف بين سوريا وإيران، لتحقيق هدفين هما التعامل المستمرمع متغيرات الملف النووي الإيراني، و معطيات الأمن الإسرائيلي .

من المعطيات السابقة يمكن القول أن إيران تلتزم بالدعم المطلق للنظام السوري في مواجهة القوى الفاعلة في الأزمة ، في موقف لا يمكن التراجع عنه ، لا سيما في ظل ما حدث في ليبيا، مما يدعم وجهة النظر الإيرانية التي تؤكد التفسير التآمري للأحداث في سورية، وهو التفسير الذي يلتقي حوله الطرفان السوري والإيراني وأطراف عربية أخرى .[3]

[1] Mohammad-reza djalili et thierry kellner " politique régionale de l'iran : potentialités, défis et incertitudes " , geneva centre for security policy, 2012. P16 . Websit link : (http://icp.ge.ch/dip/fc/IMG/pdf/politique_re_gionale_de_l_iran_-_potentialites_de_fis_et_incertitudes_.pdf)

[2] علي حسين باكير , مرجع سابق , ص 13

[3] نفين مسعد , " موقف إيران من الأزمة السورية " , موقع البينة, مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية, 2011, متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=41431&lang=AR

2/ بالنسبة لتركيا :

إن المكونات الأساسية و الأمنية للمشروع التركي في سوريا تنطلق من الطابع العملي من خلال مجموعة من الأطروحات لتسيير الأزمة السورية بما يحقق مجموعة من الأهداف .

إن سوريا تشكل منطقة التقاء هامة لعدة خطوط رئيسية , باعتبارها جزء من محور القوقاز – الشرق الأوسط – البلقان , و محور شرق المتوسط – إيران – أسيا الوسطى , إضافة لأنها أحد أهم مركز للخطوط الإستراتيجية (خط البحر الأسود و خط البحر الإدرياتيكي و خط البحر الأحمر) , لذلك فإن التوازنات الجيو إستراتيجية لتركيا تنطلق من محاور الأزمة السورية التي أصبحت تمثل جزء من حسابات السياسة التركية [1] , حيث أنها تلعب الدور الأهم على عدة أصعدة :

1- على الصعيد العربي : بحيث أنها تشكل المدخل الأساسي لقضايا المنطقة الرئيسية , مثل القضية الفلسطينية التي تحاول تركيا لعب دور صانع السلام من خلال التوسط لحل القضية عن طريق سياسة نزع فتيل الأزمات [2], إضافة لمساعيها للتوسط بين إيران و السعودية بعد التوتر في العلاقات مما يضعها في موقع الضامن للأمن في المنطقة و هذا ما يفسر دورها في الأزمة السورية .

2- على الصعيد الإيراني : بحيث أن التحالف الإيراني مع النظام السوري قلل من تحركات تركيا في منطقة الشام و العراق و هذا ما أفقدها الفعالية في القضايا الرئيسية سابقا (الأزمة العراقية) , لذلك فإن كسر هذا التحالف و بناء نظام جديد بعيد عن النفوذ الإيراني تمكنها من التغلغل في المنطقة و الدخول كطرف رئيسي خاصة أن أغلب القضايا في المنطقة تمس الأمن القومي التركي , إضافة إلى أن الهيمنة الإيرانية على محور الشام و العراق جعلها في وضعية المدافع نظرا لأن أغلب أوراق الضغط في يد طهران , ما قلل من إمكانيات المناورة و الفعل في مواجهة إيران .[3]

انطلاقا مما سبق يمكن استنباط عده أوجه للشبه بين دور المكانة الإستراتيجية لسوريا لدى كل من المشروع السياسي و الأمني الإيراني والتركي:

[1] أحمد داوود أغلو , مرجع سابق , ص 435

[2] علي حسين باكير , مرجع سابق , ص 10

[3] منذر خدام ," تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية ", موقع الحياة , 2015/5/4 , متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.alhayat.com/Articles/650232/%D8%AA%D9%82%D9%84%

– تنطلق الأهمية الإستراتيجية السياسية والأمنية لسوريا لدى كل من إيران وتركيا من حسابات الموقع الجيوستراتيجي والامتداد الإقليمي حيث أن كلاهما يعتمدان على أهمية العامل الجغرافي في صنع السياسة الإقليمية نظرا لطبيعة المحاور المعتمدة, لذلك فإن تمسك كل طرف بموقفه من الأزمة يستند لحسابات جيوسياسية بامتياز .

– إن سوريا تعتبر مركز القلب و القاعدة الأساسية في المشروع السياسي و الأمني بحيث أن كلا الطرفين يبني المشروع الإستراتيجي على أساس المكانة الإقليمية و الدولية.

– إن المعطيات الأمنية لدى كل من إيران وتركيا تنطلق من الارتباط الديموغرافي و الحدود المشتركة و تهديدات الأزمات الزاحفة من سوريا (اللاجئين و القضية الكردية) , لذلك فإن الجانب الأمني يحتل جزء كبير في مشروع كل منهما تجاه الأزمة السورية .

– إن طبيعة المكانة الإستراتيجية لسوريا تظهر نوع من التوافق الثنائي حول المكاسب السياسية في الأزمة السورية , نظرا لارتباطها بالتوازنات الإقليمية , إذ أن كلا الطرفان يضع سوريا في موقع القلب الهام للتوازن في الإقليم .

أما عن نقاط الاختلاف , فتوجد عدة تمايزات تمثل جوهر التصور الإستراتيجي لكل من إيران وتركيا حول مكانة سوريا السياسية و الأمنية :

– إن أبرز التمايزات بين المنظور السياسي لكل من إيران و تركيا حول الأزمة السورية ينطلق من طبيعة المشروع , بحيث أن المتغيرات السياسية لدى إيران ترتبط بمفاهيم واسعة للهيمنة تنطلق من استغلال كل العوامل الإيديولوجية و الحضارية لتحقيق الغاية السياسية أما تركيا فتعتمد على الأسلوب الدبلوماسي من خلال العمل في إطار التحرك الدولي .

– تلعب المتغيرات الأمنية دورا كبيرا في رسم السلوك الإستراتيجي في الأزمة السورية لدى كل من إيران وتركيا وفق منظورات مختلفة , بحيث أن إيران تدعم الحل الأمني للأزمة السورية الذي يفترض دعم جهود النظام السوري في مواجهة الإرهاب من جهة و دعم الجبهة الداخلية لضمان الوحدة السورية أما تركيا فتعتبره اعتداء على حقوق الإنسان و ينبغي الاتجاه للحل السياسي .

– إن إيران تطمح لبناء واقع سياسي يضمن وجود محاور أساسية في الشرق الأوسط بما يؤمن لها الاستمرار في التواجد في القضايا الرئيسية و ذلك من خلال دعم بقاء النظام السوري الذي يساعد على تمرير السياسات الإيرانية في المنطقة , أما تركيا فتحاول بناء واقع مغاير تكون فيه مركز الثقل الإستراتيجي في المنطقة من خلال حل الأزمة السورية التي ستشكل مدخلها الأساسي للقضايا المختلفة على اعتبار الارتباط الشديد بين قضايا المنطقة (ساهمت الهدنة في سوريا في دفع مساعي الهدنة في اليمن مما يؤكد طبيعة الترابط بين أزمات المنطقة) .

مما سبق يمكن القول أن المكانة الإستراتيجية لسوريا في كل من المشروع السياسي و الأمني لإيران و تركيا ينطلق من :

– البعد الإقليمي للأزمة السورية : من خلال أن الأهمية الجيوسياسية التي جعلت منها مفتاح الحل للقضايا الأخرى مما يجعل المتحكم فيها اللاعب الرئيسي في قضايا الشرق الأوسط نظرا لاعتبارات التوازنات الإقليمية

– التوازن الإقليمي : حيث أن كلا المنظورين للأزمة السورية تنطلق من واقع التحولات الجيوسياسية في الأزمة من خلال أهمية عوامل التحولات في الداخل السوري , مما يؤكد رغبة كل طرف لدفع إستراتيجية فرض الأمر الواقع في سوريا

– التوازن الدولي : من خلال بناء نمط جديد من التفاعل الدولي حول الأزمة السورية مما يشكل مفتاح لدفع توجهات خارج الأزمة من خلال أن إيران استغلت الأزمة السورية في فرض توجهاتها على المجتمع الدولي خاصة في ما تعلق بالبرنامج النووي أما تركيا فتبنت سياسة الدبلوماسية الإنسانية من خلال استعمال ملف اللاجئين السوريين كأسلوب ضغط على الدول الأوروبية .

المطلب الثاني : الأهداف السياسية و الأمنية في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

تلعب المتغيرات السياسية و الأمنية دورا هاما في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية, بحيث أنها ترسم التكتيكات الموضوعة و تتماشى مع طبيعة التفاعلات داخل الأزمة على صعيد المستويات الثلاث (المحلية و الإقليمية و الدولية) .

1/ بالنسبة لإيران :

تملك إيران مجموعة من الأهداف الأساسية ساهمت في رسم توجهات محددة مما رسم ملامح السلوك, وتتمثل في :

– السعي لإبقاء الأزمة السورية في وضعية التوازن الجيوستراتيجي دوليا و إقليميا و محليا , من خلال ضمان عدم وجود انتصار لأي طرف , و هذا إما بزيادة الدعم للنظام أو اجتذاب أطراف أخرى أو الضغط على القوى الفاعلة .

– العمل على الدعم السياسي للنظام السوري لبقائه في السلطة لإبقاء ما يعرف بمحور الممانعة الذي تقوده إيران مما يدع التوتر مع إسرائيل و هذا ما يدعم الشرعية الإيرانية في الدفاع عن المسلمين خاصة مع الاتفاق النووي الذي منحها الدعم اللازم للعب دور هام في المنطقة .[1]

– دعم التفوق الإستراتيجي للنظام السوري على المعارضة من جهة و الميليشيات الإرهابية من جهة أخرى بحيث تحقق إيران هدفين أساسين:

– الحفاظ على شرعية بقاء النظام باعتباره الطرف الأقدر على مواجهة الإرهاب في ظل تأثيراته العالمية

– ضمان عدم التدخل الأجنبي في الشأن السوري عن طريق دعم جهود النظام مما لا يدع مجال لأطروحات الوجود الأجنبي لمحاربة الإرهاب .[2]

2/ بالنسبة لتركيا:

إن الأهداف السياسية و الأمنية لتركيا في الأزمة السورية , تنطلق من مجموعة من النقاط الأساسية تحاول من خلالها تسيرها بما يحقق مصالحها , و التي تتمثل في ثلاثة نقاط أساسية :

1– حماية الأمن القومي : إن مفهوم الأمن القومي عند تركيا متعدد الأبعاد من خلال القضايا الخاصة بأمن الدولة التي تملك إمتدادت إقليمية واسعة , بحيث أن مجموعة القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ترتبط بالدول الإقليمية خاصة المجاورة لها , المتمثلة أساسا في سوريا التي تملك حدودا واسعة مع تركيا مما خلق جبهة أمنية

[1] خالد جويعد أرتيمه العبادي , " تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا , لبنان) " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , جامعة مؤته ,2008 , ص ص (24 , 83)

[2] إسلام أحمد حسين,"الدور الإيراني في سوريا, ضرورة إستراتيجية",موقع مصر العربية,2015/03/31 ,متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%

مترابطة [1], بحيث أن ما يحدث في الداخل السوري يؤثر على الأمن القومي مما جعل الأزمة السورية تهديدا للأمن القومي من خلال أن تركيا ترى في النظام السوري أكبر تهديد لها من خلال دعمه للأكراد مما يجعل الجبهة سورية مصدرة للتهديدات الأمنية للداخل التركي , وهذا ما جعلها تضع أهداف أساسية تنبع من منظور أمني بامتياز وتتمثل في :

– إسقاط شرعية النظام السياسي السوري باعتباره السبب الأول في تنامي التهديدات الأمنية في المنطقة مما يعطي الشرعية لتركيا في التدخل لحماية أمنها القومي .

– بناء تحالف إقليمي لمحاربة الإرهاب لا يقوم على أسس مذهبية أو طائفية و دعم جهود التسوية السياسية في سوريا , باعتباره الحل الوحيد لمواجهة مشاريع التقسيم على أسس مذهبية وعرقية .

2– تثبيت الوجود التركي في المنطقة: حيث أن تركيا تطمح لتدشين عودتها لقضايا المنطقة فعليا من خلال الأزمة السورية التي تعكس عدة تطلعات أساسية ذات أبعاد مختلفة:

– الهدف المحلي : يكمن في ضرورة المساهمة في إعادة بناء نظام سياسي على أسس ديمقراطية بعيدا عن المفاهيم الطائفية , و يقصد بالمساهمة هنا أن تركيا تطمح في أن تكون الطرف الفاعل في بناء هذا النظام من خلال دعمها لوصول المعارضة للحكم , و تكون بذلك قد استفادت من التجربة الإيرانية في العراق بعد الانسحاب الأمريكي إذ لا ترغب في التفريط في الفرصة و التأسيس لقيام نظام جديد منفصل عن الهيمنة الإيرانية .

– الهدف الإقليمي : يتضح هذا الهدف في سعي تركيا لدخول بقوة في قضايا المنطقة بوصفها دولة تستطيع قيادة المنطقة , منه خلال إثبات وجودها في الأزمة السورية على إعتبار إعادة صياغة التوازنات الإقليمية التي تميل للمصلحة الإيرانية في ظل تراجع القوى العربية , مما فتح الطريق أمامها للعب الدور الرئيسي عن طريق دعم توجهات القوى العربية في مواجهة إيران , بما تمتلكه من قدرات و إمكانيات لخلق جبهة ضد الطموح الإيراني لهذا فإن المساهمة في إسقاط النظام السوري يمنحها الأفضلية لإعادة التقسيم الجيوسياسي في ظل الفوضى الإقليمية .

– الهدف الدولي : مما لاشك فيه أن تركيا اقتنعت أن مشوار الإنظمام للإتحاد الأوروبي مازال بعيد الأمد نظرا للاختلافات الكبرى حول انضمامها , مما يدفعها لإعادة صياغة توجهاتها الدولية بعيدا عن التكتل الأوروبي , و شكلت منطقة الشرق الأوسط فراغ إستراتيجي هام للعب دور دولي جديد يضمن لها المكانة الدولية , و تمثل الأزمة السورية فرصة مهمة نظرا لتشابك التفاعلات الدولية داخلها , فتسعى لأن تتصدر المشهد السوري باعتباره التيار

[1] محمد عبد العاطي المتولي , " السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية (2002–2007)" , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية الأداب و العلوم الإنسانية , جامعة الأزهر , غزة , 2011 , ص ص (110–112)

المعتدل في الشرق الأوسط في مواجهة محور إيران , فهي تستند لأهمية الأمن الإسرائيلي في شرعنة الدور من خلال أنها أقنعت المجتمع الدولي بأهمية تواجدها في الأزمة التي تشكل تهديدا للأمن القومي العالمي ككل .[1]

مما سبق تبرز عدة نقاط للتشابه بين كل من الأهداف السياسية و الأمنية لدي كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية:

– تنطلق كل من إيران و تركيا في أهدافهما السياسية والآمنة في الأزمة من أهمية عنصر التوازن الدبلوماسي مع الإطراف الفاعلة في الأزمة من خلال دعم توجهات المواجهة الإستراتيجية.

– تعتبر الأهداف السياسية و الأمنية لكلا الطرفين من أهمية عوامل فرض الأمر الواقع بحيث أنهما يستعملان كل الوسائل الممكنة في الأزمة السورية للتأثير على قضايا أخرى , بهذا فإن سوريا تعتبر مدخل لمصالح أخرى في المنطقة , أما الأهداف الأمنية في الأزمة السورية تنطلق من أسس ثنائية في التوافق على القضية الكردية .

أما عن نقاط الاختلاف , فتوجد عدة تمايزات تمثل جوهر الأهداف السياسية و الأمنية لكل من إيران وتركيا في الأزمة السورية :

– إن الرؤية الإستراتيجية لكل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية تنطلق من اختلافات سياسية ذات أبعاد إقليمية و دولية مما خلق جبهة توتر سياسي في سوريا , فإيران ترغب في دعم توجهاتها في منطقة الشرق الأوسط عبر الحفاظ على التحالف الإستراتيجي مع النظام السوري الذي يضمن لها استمرار التواجد الفعلي في القضايا الرئيسية , أما تركيا فترى ضرورة كسر هذا الواقع لإعادة صياغة واقع سياسي جديد لا تملك فيه القوى الإقليمية الأخرى أوراق الضغط في مواجهة التحرك التركي .

– إن الأهداف الإستراتيجية لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية توضح تطلعات للعب أدوار مختلفة , حيث أن إيران تعمل على إبقاء دورها كمعرقل و المعارض للقوى الأخرى الطامحة للهيمنة من خلال دعم جبهة النظام السوري , أما تركيا فتحاول لعب دور الموازن الإستراتيجي من خلال استغلال العلاقات الإستراتيجية بين الأطراف المتصارعة حول سوريا , على رغم من أنها تعتبر طرف فاعل في الأزمة إلا أن مواقفها تتميز بقابلية التفاوض .

– إن التصورات الأمنية لدي كل من إيران و تركيا تنطلق من حماية الأمن القومي خارج الحدود بحيث أن الأزمة السورية تمثل تهديدا مشتركا للطرفين , إلا أن أدوار الأطراف تختلف بحيث أن إيران تتبنى الحل الأمني من خلال

[1] مثنى العبيدي,"السياسة التركية متعددة الأبعاد و اختبار الأزمة السورية", ترك براس, 2015/10/09,متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.turkpress.co/node/13498

اعتبارها النظام السوري الطرف الأقدر لضمان أمنها القومي المحلي و الإقليمي و الدولي , أما تركيا فتعتبره تهديدا لأمنها القومي على اعتبار علاقاتها المتوترة مع النظام السوري تاريخيا .

مما سبق تبرز عدة استنتاجات أساسية تمثل أبرز نقاط التشابه و الاختلاف بين كل من الأهداف السياسية و الأمنية لإيران وتركيا في الأزمة السورية :

– إن الأهداف السياسية و الأمنية لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية تنطلق أساسا من المعطيات الأمنية الداخلية و الإقليمية و الدولية حيث أن الترابط الحضاري و الجغرافي مع دول المنطقة أسس لوجود علاقات خاصة ساهمت في دفع توجهات توافقية , خاصة في التهديدات الأمنية مع الاختلاف في أطروحات الحل.

– إن طبيعة الأهداف السياسية و الأمنية لدى كل من إيران و تركيا تتميز بالمرونة الثنائية , من خلال أن طبيعة التهديدات المشتركة ساهمت في وجود توافق إستراتيجي لمواجهتها حيث أن تنامي الإرهاب و بروز مطامح للأكراد لإقامة الدولة المستقلة ساهمت في دفع هذه التوافقات .

– تلعب المتغيرات الجيوستراتيجية دورا هاما في بلورة طبيعة الأهداف السياسية و الأمنية بحيث أن كل من إيران وتركيا تعتمدان على أسلوب الاستقطاب الثنائي بينهما للدول الإقليمية و الدولية حول الأزمة السورية لتحقيق هدفين أساسيين :

– منع تكوين جبهة عربية موحدة تشكل الطرف الثالث في الأزمة السورية مما يعقد مساراتها و يعرقل مصالح الطرفين . تصدر الطرفان كوكيل إستراتيجي في الأزمة السورية دوليا مما يجعل الحل في يد الطرفان من جهة , و عرقلة أدوار الأطراف الدولية في الأزمة من جهة أخرى .

المطلب الثالث : الآليات السياسية و الأمنية لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية

تعتبر الآليات السياسية و الأمنية المتبعة من كل طرف أحد أهم المتغيرات التي تساهم بشكل مباشر و غير مباشر في التأثير على مسارات الأزمة السورية .

1/ بالنسبة لإيران :

سعت إيران تاريخيا لبناء إستراتيجيات فعالة للقيام بدور فاعل في الشرق الأوسط و تجسد هذا في السعي لامتلاك مفاتيح القوة , و السعي لملئ الفراغ الإستراتيجي في المنطقة , من خلال ربط مفاهيم الأمن الإقليمي بالأمن القومي الإيراني .

– إن تطوير إيران لقدراتها العسكرية ينبع في الرغبة الأساسية في التأثير على القضايا الرئيسية في المنطقة , لذلك فإن دورها الإستراتيجي في الأزمة السورية[1] , فهي تعتبر الدعم العسكري المادي و البشري أحد أهم الأليات الأمنية من خلال الدفع بالميليشيات التابعة لها في سوريا (حزب الله) , و دعم النظام السوري .[2]

– دبلوماسية الأحلاف : تعتمد إيران على هذا النوع من الدبلوماسية في الأزمة السورية من خلال أنها تقوم بتبني مواقف إستراتيجية على أساس الحلف , بحيث أن الحلف الإستراتيجي مع النظام السوري شكل معطى هام للتحرك في الأزمة , بحيث أن تعتبره القيمة الثابتة التي لا يمكن الاستغناء عنها , و بناءا على هذا الأساس تم تشكيل أحلاف أخرى تشكل الأزمة السورية محور التماسك بينها , إضافة لبعض الدول الإقليمية و الأذرع الإقليمية الممثلة في حزب الله اللبناني و حماس الفلسطينية و الحوثيون في اليمن , و من هنا تبرز طبيعة الدبلوماسية الإيرانية في الأزمة السورية و حولها من خلال فهي تعتمد أساليب الحلف الدبلوماسي مع القوى الدولية و أسلوب الاختراق السياسي و العسكري مع القوى الإقليمية لدعم مواقفها في الأزمة السورية .[3]

2/ بالنسبة لتركيا :

تعتمد تركيا على مجموعة من الآليات السياسية و العسكرية لتحقيق مصالحها في الأزمة السورية , و تبرز من خلال تفاعلات السلوك الإستراتيجي حولها .

---

[1] أحمد حسين , " دراسة حول الدور الإيراني في سوريا " , مركز مصر العربية , 2015 . متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.masralarabia.com

[2] Will fulton .joseph, " iranian strategy in syria,", institute for the study of war and aei's critical threats project, usa , 2013. p6 . Websit link : http://www.understandingwar.org/sites/default/files/IranianStrategyinSyria-1MAY.pdf

[3] برغيت سفنزون وعبد الرحمان عمار,"الدعم الإيراني للأسد, الخلفيات والوسائل", موقع دوتش فيلا, 2013/02/21, متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%

1- الوسيلة الدبلوماسية : تعتمد تركيا على هذه الأداة بشكل كبير من خلال سعيها لعلاج النزاعات و الصراعات بالطرق السلمية وفق مبادئ العمق الإستراتيجي , ومنه فإن مساعي التحرك في الأزمة السورية ينطلق من هذه الإلية من خلال السعي للوصول لحلول سلمية و توافق إقليمي و الذي ينطلق من الحفاظ على العلاقات المتوازنة إقليميا و دوليا .[1]

2- توظيف المنظمات الدولية : إن التحركات التركية في الأزمة السورية تنطلق من ضرورة الاعتماد على المنظمات الدولية كأحد الأساليب السياسية في الأزمة , فهي تنشط في عدة تنظيمات دولية مختلفة تسعى من خلالها لتحقيق مصالحها , فهي من الأعضاء الفاعلة في حلف شمال الأطلسي و منظمة الأمن والتعاون الأوروبي و منظمة المؤتمر الإسلامي و منظمة التعاون الاقتصادي إضافة إلى دورها في الأمم المتحدة , و مساعيها للدخول في جامعة الدول العربية (حرصها على الحضور كعضو شرفي في القمم العربية و دعوتها لتحويلها إلى منظمة جامعة للدول الإسلامية) .[2]

3- الأدوات العسكرية : تعتمد تركيا في إستراتيجيتها نحو الأزمة السورية على آليات الردع , من خلال القيام بمناورات و عمليات خاصة تهدف للتأثير على القوى المتصارعة في الأزمة السورية , فهي تقوم بالعديد من العمليات في الحدود مع سوريا منذ بدأ الأزمة , ما يعكس التوجه التركي نحو الردع بالدرجة الأولى (نصبت تركيا منظومة الصواريخ على طول الحدود السورية منذ بداية الأزمة السورية) .[3]

مما سبق تظهر عدة توافقات بين الآليات السياسية و الأمنية لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية :

- إن أبرز نقاط التوافق بين كل من الوسائل السياسية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية , تتمثل في اعتماد الآليات الدبلوماسية من خلال الاعتماد على أهمية التحركات السياسية مع القوى الإقليمية و الدولية للتوافق حول الأزمة السورية , بذلك فإن الآليات الناعمة هي أهم الوسائل المعتمدة من طرف كل من إيران و تركيا .

- إن أهم وسائل التأثير العسكرية تتمثل في الردع من خلال سعي كل طرف لحشد قدراته العسكرية للتأثير في الطرف الأخر دون الحاجة للمواجهة العسكرية , و تستعمله كلا الدولتين في المواجهة الإقليمية خاصة من خلال الاعتماد على ترسانة الأسلحة المتطورة لدى الطرفين (تم التطرق إليها في سابقا) .

- إن طبيعة الآليات المتبعة من طرف كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , تعتمد على أهمية الموافقة بين التحالف و الإلية المستعملة , بحيث أن كل دولة تسعي لموازنة الأدوات مع طبيعة القوى المواجهة و الموالية ,

---

[1] محمد عبد العاطي التلولي , مرجع سابق , ص 121

[2] نفس المرجع السابق ,ص 125

[3] خورشيد دلي ," تركيا و خيار الحرب على سوريا ", الوحدة الإسلامية , العدد 131, مركز تجمع العلماء المسلمين ,لبنان, نوفمبر, 2012, متحصل عليه من موقع إلكتروني : http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/kdali.htm

إيران تعتمد على الضغط من خلال الأقليات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط , على القوى المعارضة لدورها في الأزمة السورية , أما تركيا فتتبني الأساليب الدفاعية مع إيران باعتبارها المنافس الأول في الأزمة .

أما بالنسبة لنقاط الإختلاف بين كل من الوسائل السياسية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية. :

– تعتمد إيران على أسلوب الدخول المباشر في الأزمات من خلال مشاركتها المادية و المعنوية في الأزمة السورية , و تعتبر نفسها طرفا في الأزمة و ليست مجرد حليف , لذلك فإن الوسائل المستعملة تتسم بالصفة الهجومية , أما تركيا فتتبنى الأساليب الدفاعية من خلال الوسائل المرنة المتمثلة في الدبلوماسية و الضغوط المختلفة .

– إن إيران تتبنى أساليب الأحلاف الإستراتيجية في تعاملاتها حول الأزمة السورية و التي تكون على أساس طائفي و مذهبي في المستوى الإقليمي و على أساس المصلحة دوليا , و هذا ما صنع سلوكا معقدا نحو الأزمة السورية مفتوح على كل الاحتمالات دوليا و مغلق و محدود إقليميا , أما تركيا فتعتمد على الموازنة بين ماهر إقليمي و دولي في الأزمة السورية , من خلال تحييد الخلاف حول الأزمة السورية في تعاملاتها الخارجية , و تعتبر المصلحة النفعية هي البوصلة الأساسية .

– إن الآليات الأمنية لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية تختلف في تصورات تسيير الأزمة من خلال أن كلا الطرفان يحاولان حماية أمنهما القومي خارج الحدود في سوريا , إلا أن إيران تعتمد على الحلول العسكرية من خلال دعم النظام السوري للحفاظ على أمنها القومي (المتمثل في تهديدات الإرهاب و القضية الكردية إضافة للعنصر المذهبي من خلال إدراك إيران خطورة وصول حكومة تميل للمعسكر السني على أمنها القومي) ' أما تركيا فتعتمد على أساليب الضغط غير المباشر , من خلال العزل الدبلوماسي و الحصار العسكري (قطع العلاقات مع النظام السوري و إغلاق الحدود مع سوريا) .

مما سبق يمكن استنتاج مجموعة من النقاط توضح جوهر التشابهات و الاختلافات تتمثل في :

– تتميز الوسائل السياسية و الأمنية لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية بالمرونة من خلال أنها تتماشى مع مسارات الأزمة و الفواعل الدولية بحيث أن لكل مرحلة وسيلة و أداة تتناسب و طبيعة التوازنات الدولية و الإقليمية , (اعتماد إيران على الدعم اللوجيستي للنظام السوري و مشاركتها الفعلية في الأزمة من خلال ميليشيات من الحرس الثوري كان إثر سياسة الدول الغربية في دعم المعارضة) , أما تركيا فتحاول إبقاء الخيارات عبر آلية الدبلوماسية التي تحاكي الأوضاع الدولية , (عدم مشاركتها في التحالف الدولي ضد الإرهاب في سوريا) .

– تتأثر خيارات الأدوات السياسية و الأمنية لدي كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , بحيث تخضع لمفاهيم لعبة الشطرنج في المنطقة , من خلال ربط الواقع السوري بقضايا أخرى في الشرق الأوسط , فالملاحظ يرى بأن

القضايا الإقليمية مرتبطة ببعضها (تعتبر الأزمة اليمنية أحد أهم نتائج الأزمة السورية من خلال معركة التنافس الإقليمي المذهبي) .

– إن طبيعة الوسائل الإستراتيجية المتبعة من طرف كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية تنبع من طبيعة الأهداف الإستراتيجية في المشروع السياسي و الأمني التي تنطلق من قيم المصلحة القومية , فهي نتاج التفاعلات القائمة الإقليمية و الدولية في إطار إعادة تشكيل النظام الإقليمي .

مما سبق تبرز عدة استنتاجات توضح المحاور السياسية و الأمنية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , حيث أن كلا الطرفان يعتمدان على إستراتيجيات تتأثر بمتغيرات التوازنات الإقليمية والدولية :

– إن عامل التحولات السياسية في موازين القوى أدى لبروز أهداف إستراتيجية تسير واقع الآليات وفق حسابات العامل المكاني و ألزماني بحيث أن الأزمة السورية لم تعد ترتبط بالواقع الداخلي بل بأبعاد أخرى لدى كل من إيران و تركيا , تأخذ شكل حرب بالوكالة لن يكون فيها خاسراً إلا الشعب السوري. إذ إن الوقائع الميدانية في سورية تعكس رغبة ثنائية في تسيير الأزمة سياسيا و أمنيا و التأسيس لمرحلة قادمة باتفاق الطرفين ، الذي يرتبط بواقع منطقة الشرق الأوسط و التغيرات الدولية و لعبة التوازنات الدولية و الإقليمية .

– إن واقع الأزمة السورية تحول إلى ساحة للصراعات الإقليمية والدولية ومحاولة بعض الأطراف بإطالة الأزمة والاستفادة منها و المساومة على الملفات الدولية واستخدامها كورقة رابحة و على رأسهم كل من إيران وتركيا بحيث أن الآليات السياسية و الأمنية تعكس جليا هذا التوجه من خلال دعم طرفي النزاع , وهذا ما عقد الصراع بين الدول على الملف السوري , تسعى لتحقيق هدفين أساسين هما :

– التسيير الثنائي للأزمة السورية بين كل من إيران و تركيا .

– منع دخول أطراف أخرى مما قد يعقد الدورين الإيراني و التركي.

المبحث الثاني : المحور الاقتصادي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

أدت التحولات الجديدة في مفاهيم القوة في النظام الدولي لبروز عوامل جديدة تؤثر في العلاقات الدولية و التفاعلات ذات الطابع الاقتصادية نظرا لبروزه كعامل هام و مؤثر . لذلك فإن الأدوات و الأليات الاقتصادية أصبح لها ثقل هام في التأثير في الأزمات الدولية , ومنها الأدوات الاقتصادية لكل من إيران و تركيا في الأزمة السورية, والتي يسعى هذا المبحث لتوضيح كل من المكانة و الأهداف و الآليات الاقتصادية, عبر المطالب التالية:

المطلب الأول : مكانة سوريا في المشروع الاقتصادي لكل من إيران و تركيا

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

المطلب الثالث : الآليات الاقتصادية في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

المطلب الاول : مكانة سوريا في المشروع الاقتصادي لكل من إيران و تركيا

إن المتغيرات الاقتصادية تشكل محور مهم من المحاور الإستراتيجية المتبعة من طرف كل من إيران وتركيا في الأزمة السورية, من خلال دور المكانة الاقتصادية الممثلة للمصالح الإستراتيجية لدى الطرفين .

1/ بالنسبة لإيران:

يشكل البعد الاقتصادي أحد أهم الدوافع الإستراتيجية للتوجه الإيراني في الأزمة السورية, حيث شكلت سوريا تاريخيا مدخلا للمنظومة الاقتصادية الإقليمية و العالمية من خلال موقعها الإستراتيجي, مما جعلها تطور العلاقات الاقتصادية معها, و قد تعززت كثيرا خلال العقوبات الدولية على إيران.

– سعت إيران إلى ربط اقتصادها بالاقتصاد السوري من خلال عقد العديد من الاتفاقيات مستغلة بذلك التحالف السياسي و الأمني مع النظام القائم و الذي وفر لها امتيازات كبيرة , بحيث وصلت الإستثمارات الإيرانية في 2006 إلى 750 مليون دولار أمريكي , مما عزز مصالحها في سوريا , و جعلها من بين الدول الأكثر تعاملا معها , ما يجعل أي تهديد للأمن السوري و الاستقرار تهديدا للمصالح الإيرانية .[1]

إن واقع الدورالاقتصادي لإيرانً في سوريا قبل الأزمة لم يكن فاعلا ، لكنه تطور بصورة متزايدة بعد الثورة. بحيث أخذت إيران موقعا هاما في الإقتصاد السوري , حيث أنها أصبحت الدولة الإولى في التعامل الإقتصادي مع سوريا , إضافة للإستثمارات التي تشكل العمود الأساسي للإقتصاد السوري لذلك

فإن الأزمة السورية شكلت فرصة هامة لإيران للقيام بإستراتيجية الإحلال في سوريا عبر دعم جهودها السياسية و الإيديولوجية اقتصاديا .[2]

2/ بالنسبة لتركيا :

إن المنظور التركي للأهمية الاقتصادية لسوريا ينطلق من خصوصية الإقتصاد التركي الذي يعتبر اقتصادا إقليميا , بحيث يرتبط بدول الجوار لذلك فإنه يتأثر بأزمات المنطقة .

– إن سوريا تشكل قلب المعادلة الاقتصادية نظرا للحسابات الجيوستراتيجية بحيث أن إطلالتها الحدودية و أهميتها كمعبر هام للمناطق الحيوية بالنسبة لتركيا , بحيث أن تركيا تسعى للربط بين مناطقها الحيوية من شمال القوقاز في

[1] عبلة مازوزي , مرجع سابق , ص ص (79 , 80)

[2] سلام السعدي," مصالح إيران الإقتصادية تترسخ في سوريا", موقع صدى ,2015/06/2, متحصل عليه من موقع إلكتروني: http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60284&lang=ar

خط شمال الشرق الأوسط , (مشاريع توزيع المياه في شرق الأناضول و التي تسعى تركيا لاستبداله بالنفط عبر مشاريع أنابيب تبادلية تمر عبر سوريا) .[1]

– إن الأزمة السورية شكلت فرصة هامة لتركيا لتغيير الواقع المتوتر مع النظام السوري من خلال السعي لبناء واقع جديد يحقق لتركيا مصالحها الاقتصادية المتمثلة في ثلاثة محاور أساسية :

1– قضية المياه: وهو مشروع تركي تسعى تركيا لتمريره من خلال احتكارها لمصادر المياه في المنطقة والتي تسعى لإقامة أنابيب لنقل المياه نحو دول الشرق الأوسط عبر سوريا, مما يجعلها في موقف قوة للضغط على هذه الدول .

2– قضية الطاقة : تملك تركيا موقعا إستراتيجيا تحاول من خلاله أن تكون نقطة لنقل الطاقة من الشرق الأوسط إلى أوروبا عير مشاريع الأنابيب الإستراتيجية و الذي لا بد أن يمر عبر سوريا , التي تعارض هذه المشاريع نظرا لتحالفها مع إيران التي تعتبر هذا تهديدا لمصالحها , إضافة إلى أهمية تغطية احتياجاتها من الطاقة من دول الخليج عبر سوريا , للخروج من الاحتكار الإيراني الذي يشكل مصدر ضغط على القرار التركي .[2]

مما سبق يمكن استنباط مجموعة من المتوافقات بين المكانة الاقتصادية لسوريا لدى كل من إيران وتركيا

– يشكل الموقع الجيوستراتيجي السوري عاملا مهما لدفع الاهتمامات الإيرانية و التركية في محورها الاقتصادي , بحيث أن كلا الطرفان يعتبر سوريا مفتاحا لتحقيق المصالح الاقتصادية من خلال المشاريع الإستراتيجي , إضافة لوجود تقاطعات في المصالح الاقتصادية في الأزمة السورية , خاصة في قضايا المياه و الطاقة التي تعتبر أولويات أساسية لدى الطرفان .

– إن موضوع الأهمية الجيو اقتصادية السورية يلعب دورا مهما في توجيه السلوك الإستراتيجي للطرفين في الأزمة , بحيث أن كل طرف يوازن تحركاته مع المناطق الحيوية , فإيران تدافع لبقاء العاصمة السورية و الجهة الشرقية في قبضة النظام السوري على اعتبار الأهمية الإستراتيجية لها (أهمية إطلالة البحر المتوسط لإيران) , أما تركيا فتحاول ضمان استقرار الجبهة الشمالية لسوريا على اعتبار الحدود و أهميتها كمعبر أساسي لتركيا تجاه المنطقة .

أما نقاط الاختلاف فيمكن حصرها في :

– تعتبر إيران الأزمة السورية أداة للضغط على مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها ممر إستراتيجي , لذلك فإن تحركاتها تنطلق من دعم النظام السوري للسيطرة على الممرات الإستراتيجية , ما يمنحها

[1] علي حسين باكير , مرجع سابق , ص 10

[2] محمد عبد العاطي التلولي , مرجع سابق , ص ص (114–118)

الأفضلية في الأزمة السورية , أما تركيا فهي تنطلق من الاحتياجات الداخلية لخلق مشروع إستراتيجي في ظل واقع جديد , لذلك فإنها اعتبرت الثورة السورية فرصة إستراتيجية لدفع هذه التوجهات .

– إن الدوافع الأساسية للاهتمام الإيراني ينطلق من أزمات الاقتصاد المحلي لها , بحيث أن العقوبات الدولية و الحظر على إيران أثر على نتبتهما الإقتصادية ما جعلها تبني تصورات للخروج من الأزمة وتقليص تبعات المواقف الدولية من برنامجها النووي , أما تركيا فتنطلق من اعتبارات القوة الاقتصادية و الانتعاش التي تعيشه منذ سنوات لذلك فإن منظورها الإستراتيجي للأهمية السورية ينطلق من ضرورة القيادة الاقتصادية لدول المنطقة .

انطلاقا مما سبق تبرز عدة استنتاجات رئيسية تعتبر أهم محاور الاهتمام الاقتصادي لكل من إيران و تركيا , و التي تساهم في بلورة توجهاتهما الإستراتيجية في الأزمة السورية :

– الموقع الجيواقتصادي لسوريا : إن كل من إيران وتركيا يعتبران أن سوريا الحلقة الأساسية للمشروع الاقتصادي الخاص بكل طرف , (تطمح إيران لإقامة مشاريع للاندماج في الاقتصاد الخليجي و العربي من خلال قواعد خارجية على اعتبار التوتر الدائم في العلاقات مع الدول الأخرى , وقد عكست الاستثمارات المتزايدة لها منذ بداية الأزمة , بحيث أصبحت المستثمر الأول في القطاعات الرئيسية في سوريا , أما تركيا فتملك عدة مشاريع إستراتيجية مثل مشروع أنابيب السلام المتمثلة في أنابيب لنقل المياه لمنطقة الشرق الأوسط عبر سوريا , في خطوة للتبادل التجاري و هذا ما ولد سلوكيات متطابقة مع دول الخليج في الأزمة السورية , إضافة مشاريع نقل الغاز عبر سوريا و تركيا في خطوة للخروج من الاعتماد على إيران و روسيا في ظل التوترات في العلاقات) .

– إن المشروع الاقتصادي لكل من إيران و تركيا ينطلق من مجموعة من المنطلقات الأساسية تعكس التصور الإستراتيجي من خلال أن إيران تعتمد على إستراتيجية الاحتواء في منطقة الشرق الأوسط على اعتبار الإحاطة على المنطقة من خلال السيطرة على المنافذ البحرية و البرية في الخليج العربي و بحر العرب عبر مضيق الهورمز و مضيق البحر الأحمر من خلال السيطرة على مضيق باب المندب و سواحل البحر المتوسط عبر سوريا و لبنان , أما تركيا فتعمل على تأمين إحتياجاتها من الطاقة عبر الإتصال بمناطق الخليج عبر سوريا .

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية تجاه الازمة السورية

إن المعطيات الاقتصادية تشكل محور هاما في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية من خلال مجموعة الأهداف الأساسية .

1/ بالنسبة لإيران :

تعتمد إيران في مشروعها الاقتصادي على عدة مرتكزات و أهداف تطمح لتحقيقها خارج الحدود نظرا لعدة اعتبارات , نتيجة تعثرات الاقتصاد المحلي بسبب العقوبات , لذلك فإنها تسعى لخلق عدة قواعد خارجية للالتفاف على أي متغيرات ممكنة حول برنامجها النووي , وقد شكلت الأزمة السورية تجسيدا لهذه التطلعات , من خلال أهداف إستراتيجية تتمثل في :

– الحرص على استغلال الأوضاع السياسية و الأمنية لزيادة النشاط الاقتصادي الإيراني , من خلال أن إيران رفعت من حجم إستثماراتها في سوريا منذ بداية الأزمة , وهذا وفق إستراتيجية الإختراق , مما يخلق واقع سوري مرتبط إقتصاديا بإيران ,(بعد أن دمرت الحرب قسماً كبيراً من البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية السورية، قامت إيران بإبرام الكثير من اتفاقيات التعاون والعقود الاقتصادية مع الحكومة السورية من اجل إعادة تشييد تلك القطاعات. شمل ذلك مجالات الخدمات والبنية التحتية والكهرباء والصحة والمطاحن والمواد الغذائية والقطاع المالي. إضافة للقروض الإستهلاكية التي أبرمت في العام 2013 بشرط أن تأتي نسبة كبيرة منها من إيران وعبر شركات إيرانية) .[1]

– إن إيران تطمح لتسويق برنامجها النووي على أنه تقدم علمي و اقتصادي و بالتالي على الدول العربية و الإسلامية أن تفتح أسواقها للمنتجات و الاستثمارات الإيرانية , لهذا فإن الأزمة السورية تشكل فرصة هامة لتحقيق هذا الطموح من خلال إقامة الاعتماد المتبادل , ومن ثم الدخول في الاقتصاد العربي .[2]

2/ بالنسبة لتركيا :

تتميز الرؤية الإستراتيجية لتركيا حول الأهداف الاقتصادية في الأزمة السورية و التي تنطلق من التفاعلات السياسية , لتحقيق الغايات الاقتصادية و المتمثلة في :

إن موضوع الطاقة يعد من بين أبرز الأهداف الاقتصادية لتركيا في الأزمة السورية ، حيث تستورد تركيا من روسيا سنويًا 50 مليار مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما نسبته 27% من حجم الغاز الطبيعي الروسي الإجمالي، وبذلك تُعتبر تركيا المستورد الثاني للغاز الروسي، بينما تعتبر روسيا المُصدر الأول للغاز الطبيعي لتركي, إضافة

[1] سلام السعدي , مرجع سابق .

[2] عبد الله فهد النفسي , مرجع سابق , ص ص (83-85)

الى 19% من إيران، و 9% من العراق، و9% من الجزائر، و3% من نيجيريا , بذلك فهي مرهونة بالاعتماد على الطاقة الروسية و الإيرانية , ما يجعلها تبحث عن بديل إستراتيجي و الذي يتمثل في سوريا سواء في حالة الاستثمار في حقول الغاز أو اعتبارها ممر هام لاستيراد الطاقة من دول الخليج , بذلك فهي تطمح لمنع إيران و روسيا من السيطرة على سوريا مما يهدد أمنها الطاقوي .[1]

من خلال ما سبق تبرز عدة متوافقات بين الأهداف الاقتصادية لكل من إيران وتركيا في الأزمة السورية وهي:

– إن واقع الأهداف الاقتصادية لدى إيران و تركيا ينطلق من مرتكزات المقومات الداخلية لدى الطرفان , والإحتياج الداخلي لكل طرف (حيث أن إيران عانت من مجموعة من الأزمات الاقتصادية إثر العقوبات الدولية, مما جعلها تبحث عن بدائل إستراتيجية وقواعد للتبادل التجاري, وهذا ما يفسر دورها الاقتصادي المتزايد في الأزمة السورية فهي المنفذ الإستراتيجي في ظل التوترات مع دول المنطقة , أما تركيا فتملك مشاريع إستراتيجية لاستغلال المقدرات المشتركة المتمثلة في الحدود الواسعة والموارد المائية المشتركة التي شكلت قضية توترات مزمنة مع النظام السوري)

– تضع كل من إيران و تركيا أهداف أساسية حول بناء تكتلات اقتصادية إقليمية نظرا لوجود إمكانيات مشتركة , يمثل فيها محور العراق – سوريا – لبنان مركز القلب لدى الطرفان .

أما عن نقاط الاختلاف بين الأهداف الاقتصادية لكل من إيران و تركيا في الأزمة السورية فتتمثل في :

– تعتمد إيران في أهدافها الاقتصادية لأهمية التوافق السياسي إذ أن التعاون الاقتصادي يأتي إثر العلاقات السياسية المميزة , وهذا ما يفسر الدعم الإستراتيجي لنظلم الأسد الذي يعتبر حليف سياسي , بذلك فإن الأهداف الاقتصادية الإيرانية تتبع الأهداف السياسية , أما تركيا فتعتمد المقاربة العكسية من خلال أولوية الاقتصاد على السياسة من خلال أنها تحاول بناء أهداف اقتصادية في سوريا بعيدا عن الاختلاف السياسي و هذا ما يفسر التعاون الإيراني – التركي الذي لم يتأثر بالخلاف السياسي حول الأزمة السورية .

– تستهدف إيران في توجهاتها الاقتصادية في الأزمة السورية على أهمية عامل المراكز الاقتصادية و بناء الثروة خارج الحدود , من خلال نقل الاقتصاد خارج الحدود عبر تكثيف الإستثمار و العمل في مراكز التوتر , وهذا ما يفسر زيادة دعمها للنظام السوري , أما تركيا فتتبنى أولوية الاستقرار السياسي بحيث أنها تسعى لتسير الأزمة عبر مجموعة من الوسائل السياسية تهدف لتحقيق المصالح الاقتصادية .

– من خلال ما سبق تبرز عدة استنتاجات أساسية لمحاور الأهداف الإقّتصادية لكل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية :

[1] ----,"مصادر الطاقة الخاصة بتركيا من منظور جيوإقتصادي", ترك براس, 2016/1/9 ,متحصل عليه من موقع إلكتروني :http://www.turkpress.co/node/17272

1- الأبعاد الاقتصادية : بحيث أن كل من إيران وتركيا تعتمدان على أهداف اقتصادية إستراتيجية ذات أبعاد مختلفة , بحيث أن الواقع المحلي الاقتصادي للطرفين ساهم في دفع توجهات نحو الأزمة السورية (الأزمة الإقتصادية لإيران جعلها تبحث عن بدائل إقليمية تتمثل في المراكز الهشة و قد طبقت ذلك في العراق و لبنان و انتقلت من التحالف إلى الاختراق و تعتمدها حاليا في الأزمة السورية , أما تركيا فتعتمد على أهمية المقدرات السورية التي تسعى لربط خطوط اقتصادية معها , أما البعد الإقليمي يتمثل في وجود إمكانيات هامة للعب أدوار إستراتيجية اقتصادية إقليمية تهدف للانتشار و التوسع بداية من سوريا , إضافة لأهمية الموقع الجيوستراتيجي كممر إستراتيجي للطاقة .

2-مرونة الأهداف : بحيث أن كلا الطرفين يعتمدان على أهمية قابلية التغيير و المساومة في الأهداف الاقتصادية , حيث أن إدراك كل طرف مصالح القوى العالمية في الأزمة السورية , (اعتمدت إيران على الورقة السورية في مفاوضتها مع القوى الكبرى حول البرنامج النووي , من خلال .... , أما تركيا فإنها تسعى لملائمة أهدافها الاقتصادية مع مصالح الدول الأخرى من خلال مبادئ تصفير المشاكل.

4- الضرورة الإستراتيجية : حيث أدى الواقع الإقليمي لوجود ضرورة هامة للعب أدوار اقتصادية في المنطقة نظرا لتفكك الأنظمة الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط و هشاشتها ما دفع التوجهات نحو الإحلال الاقتصادي .

المطلب الثالث : الاليات الاقتصادية في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية تجاه الازمة السورية

تمثل الأدوات الاقتصادية عوامل التأثير التي تستخدمها الدولة في الأزمات و الصراعات , من خلال أدوات الحماية التجارية و العقوبات و المقاطعات الاقتصادية و إعطاء أفضلية تجارية كإعطاء دولة أولوية الرعاية .

1/ بالنسبة لإيران :

إن إيران تتبنى مجموعة من المقاربات الاقتصادية في إستراتيجيتها نحو الأزمة السورية تنطلق من مجموعة من الأسس تنبع من طبيعة القوة الإيرانية و المشروع الإقليمي في المنطقة , وتتمثل في :

1/ الاستثمارات الإيرانية : تعد إيران من بين الدول الأكثر دعما لسوريا في كافة المجالات , وقد شهدت ارتفاعا كبيرا منذ بداية الأزمة السورية , خاصة في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة و الاتصالات و الزراعة و التعليم .[1]

– إن واقع هذه الاستثمارات يعكس الأدوات الإستراتيجية , بحيث أنها سعت للاستغلال القضية السورية بعد أن دمرت الحرب قسما كبيرا من القطاعات , بذلك فإنها أصبحت الداعم الأول للاقتصاد السوري مما يسمح لها بالتحكم في القرار السياسي وهذا ما يتضح جليا في مسار محادثات جنيف الذي تناسب مع تطورات المفاوضات الإيرانية مع الدول الكبرى حول البرنامج النووي .

2/ الاتفاقيات : استغلت إيران تدهور الاقتصاد السوري للحصول على امتيازات إستراتيجية , تسمح لها بالتحكم في الاقتصاد الإقليمي من خلال سيطرتها على منطقة حيوية (العراق و الشام) , وقد جسد ذلك من خلال اتفاقية التجارة الحرة عام 2012 مع سوريا , وهذا ما سمح بنمو التبادل التجاري (أصبحت المنتجات الإيرانية الداعم الأول للأسواق السورية من خلال إستراتيجية منح القروض للحكومة السورية و اشتراط أفضلية التعامل مع إيران تجاريا) , و قد حصلت إيران على امتياز الاستثمار في سوق الغاز الطبيعي عبر اتفاقية 2011 لنقل الغاز الإيراني عبر العراق و سوريا للبحر المتوسط , بذلك فإنها قطعت الطريق أمام تركيا و قطر في هذا المجال .

– المساعدات الاقتصادية : إن سعي إيران لإعادة أعمار سوريا ينطلق من تقديم مادية و مالية , مما يسمح لها ببناء واقع اقتصادي في سوريا تكون فيه المتحكم الأول , معتمدة على أساليب الإستراتيجية الأمريكية في منطقة شرق أسيا خاصة في اليابان و كوريا الجنوبية , لتصبح سوريا القاعدة الاقتصادية المتقدمة .[2]

2/ بالنسبة لتركيا :

إن الاهتمام التركي بالشراكة التجارية مع سوريا كانت منخفضة جدا في ظل المشاكل الكبرى بين الطرفين , وقد سعت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية للحكم , لتعزيز التعاون الاقتصادي و تحييد المشاكل مع

[1] مازوزي عبلة , مرجع سابق , ص ص (80-83)

[2] سلام سعدي , مرجع سابق .

سوريا , إلا أن أزمة 2011 عقدت الوضع مجددا , مما جعل تركيا تحاول وضع آليات اقتصادية تساهم في تقوية موقفها في الأزمة السورية .

1/ العقوبات الاقتصادية : تُطرَح العقوبات الاقتصادية كواحدة من الأدوات الموجّهة باستمرار ضدّ سوريا، وقد ارتفعت أسهم هذه العقوبات في المرحلة الأخيرة بعد فشل التخطيط للعديد من الخيارات العسكرية والسياسية والأمنية ضد سوريا وتمثلت العقوبات التركية في :

– وقف الصادرات التركية المدعومة مما يؤثر على هيكل الصناعة السورية سلباً بحكم العلاقة الاقتصادية السورية.

– إضافة إلى عملية قطع الكهرباء عن سوريا بحيث أنها تستهلك 2.7% من الكهرباء التركية وتبيع 7% إلى لبنان والأردن .

– عملية سحب الودائع التركية من سوريا .[1]

2/ الدبلوماسية الاقتصادية : حيث أشار مروان قبلان، مدير وحدة السياسات في المركز العربي للأبحاث، أن تركيا مدفوعة لتحمل العبء الأكبر من تركة الأزمة السورية، بسبب ضخامة حجم الاستثمار التركي، معتبرا أن الملف السوري هو التحدي الأكبر لحكومة العدالة والتنمية منذ مجيئها إلى سدة الحكم في عام 2002.

مما جعلها ذلك تتبنى سياسيات أكثر اهتماما بالجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية، حيث ارتأت أنها من الممكن أن تبني قوى اقتصادية عظمى من خلال الانفتاح على كل جيرانها من الدول الأخرى، وكانت سوريا هي النموذج الأمثل والأكثر نجاحا لتنفيذ تلك السياسات الجديدة بتحييد كل مشاكل الجوار والاتفاق فقط على المنافع . و هذا ما يشكل أداة أخرى تهدف لخلق دبلوماسية جديدة تتماشى مع الأوضاع المتغيرة للأزمة السورية بحيث تبقى الباب مفتوحا أمام التوافق مع النظام السوري حول المصلحة الاقتصادية .[2]

مما سبق تظهر عدة أوجه للشبه بين الآليات الاقتصادية المتبعة من طرف كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية, تتمثل في :

– تنطلق كل من الآليات الاقتصادية لإيران وتركيا تجاه الأزمة السورية من خلال الاعتماد الأساسي على الدبلوماسية الاقتصادية , بحيث أن إيران تتبنى مقاربة المساعدات الاقتصادية لدعم التوجهات السياسية و الإيديولوجية (دعم النظام السوري) , فهي أداة قبل أن تكون هدف لدى إيران , أما تركيا فهي تحاول حشد كل

[1] بثينة عليق , "العقوبات الإقتصادية ضد سوريا " , 2011/11/24, متحصل عليه من موقع إلكتروني :
http://www.alahednews.com.lb/49360/76/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%

[2] فريق التحليل,"هل تدمر الأزمة السورية إمبراطورية تركيا الإقتصادية"،شبكة التلفزيون العربي,متحصل عليه من موقع إلكتروني: http://www.alaraby.tv/Article/2620/%D9%87%D9%84

الإمكانيات السياسية و الإيديولوجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية , لذلك فإن هذه الوسائل الاقتصادية استخدمت بشكل مرن من طرف تركيا في الأزمة السورية .

– إن نموذج الإرتباط الإقتصادي يعد أبرز التوافقات بين كل من إيران وتركيا بحيث أن الأهداف الإستراتيجية تتمحور حول ألية ربط سوريا بالإقتصاد المحلي للطرفين , حيث سعت إيران لإستغلال الأزمة الحالية بزيادة الإستثمارات و التبادل التجاري مع سوريا , أما تركيا فسعت للضغط المحدود إقتصاديا على النظام السوري دون القطع التام للعلاقات الإقتصادية .

– إن كل من إيران و تركيا تعتمد البراغماتية أساسا للتعامل الإقتصادية من خلال تغذية الصراع السياسي في الأزمة السورية للحصول على تنازلات إقتصادية , بحيث أن مسار الأزمة يوضح مجموعة من الإمتيازات التي حصل عليها الطرفان , من خلال أن إيران رفعت من دورها الإقتصادي في سوريا عبر النظام , أما تركيا فاستغلت سيطرة المعارضة السورية على المناطق الحيوية لتعمل على أن تكون القاعدة الأولى لتصدير الطاقة من سوريا .

أما عن التمايزات فتظهر مجموعة من النقاط تمثل أبرز أوجه الإختلاف بين كل من الأليات الإقتصادية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية .

– تتميز الأليات الإقتصادية لإيران في الأزمة السورية بأنها تعتبر نتيجة للتوافق السياسي بحيث تهدف لدعم المجهود الإيديولوجي و السياسي , و يستخدم كأداة للترغيب (الدعم الإقتصادي للنظام السوري في ظل عزلته الدولية و العقوبات الإقتصادية) , أما تركيا فتعتمد عليها كأهم متغير في علاقاتها الخارجية .

– تعتمد إيران على الأليات الإقتصادية كأسلوب للوقاية في ظل وجود توترات مع القوى الإقليمية و العالمية فهي تهدف لحماية وجودها في المنطقة عبر دعم مجمهوداتها المختلفة , أما تركيا فتستعملها للضغط السياسي على سوريا فهي أحد الأساليب الهجومية الموجهة .

مما سبق تبرز عدة إستنتاجات توضح الأليات الإقتصادية و أدوارها في تنفيذ كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

– إن إعتماد كل من إيران و تركيا على الأليات الإقتصادية في الأزمة السورية ينطلق أساسا من أبعاد المواقف السياسية , بحيث أن الخيار السياسي يؤثر على الأداة الإقتصادية (إيران تعتمد على دعم النظام السوري إنطلاقا من موقفها الرافض للتغيير السياسي , أما تركيا فتستعملها للضغط على النظام لإسقاطه)

– إستعمال كل من إيران و تركيا الأواة الإقتصادية في الأزمة السورية , تؤكد على وجود توافق في تبني الخيارات الناعمة , و ذلك لتحقيق هدفين أساسين :

– ضمان التأثير على الجبهة السورية و التحكم في مساراتها

– دعم مسارات التفاهم الثنائي في ظل حدود التنافس على سوريا

– إن وجود طموحات مشتركة للعب دور القطب الإقتصادي الإقليمي أدى لتنامي التنافس الثنائي على مناطق النفوذ في ظل منطلقات متغيرة أثرت في مساراته (الأزمة الإقتصادية الإيرانية في مواجهة الإنتعاش الإقتصادي التركي) , بحيث أن كل طرف تأثر بأوضاعه الداخلية مما حدد طبيعة التأثير و المصالح على الأزمة السورية .

مما سبق تظهر عدة إستنتاجات رئيسية توضح مدى فاعلية و موقع الأدوار الأساسية للمحور الإقتصادي لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية

– تلعب المتغيرات الإقتصادية دورا متباينا لدى كل من إيران و تركيا بحيث أن كل طرف يتبنى هذا التوجه وفق تصورات المصالح و العقيدة و الدوافع المحلية من خلال أن إيران تعتمد أساسا على العوامل السياسية و الأمنية و الإيديولوجية بالدرجة الأولى , مما أثر على التوجهات الإقتصادية , أما تركيا فتعتمد على المقاربات الإقتصادية وهذا ما ينعكس في التوجهات البراغماتية في الأزمة السورية .

– إن الرؤية الإقتصادية لكل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية ينطلق من دوافع المشروع السياسي نحو الشرق الأوسط , والذي يفترض دورا إقليميا إستراتيجيا , إلا أن هذا لم يؤدي لوجود صراع حول المصالح الإقتصادية نظرا لوجود عدة مصالح مشتركة مثلت حدود للتنافس التنائي , تتمثل في :

– إعتماد تركيا على إيران في مجال الطاقة , بحيث أنها تعد ثاني أكبر مورد للغاز الطبيعي لتركيا بعد روسيا , وتقوم إيران بتغطية 20 من إحتياجات تركيا , مما خلق علاقات خاصة تتمثل في الشراكة الإقتصادية , ما منع وجود أي تصعيد في التنافس الثنائي حول سوريا .

– وجود تبادل تجاري بين كل من إيران و تركيا بقيمة 18 مليار دولار , و مرشحة للإرتفاع في ظل رفع العقوبات الإقتصادية على إيران , وهذا ما شكل فرصة للطرفان للتعاون التجاري الذي يعد البديل الإستراتيجي للصراع , خاصة في ظل إنفراد الطرفين بعناصر القوة في المنطقة , و وجود إمكانية لتقاسم المصالح الإقتصادية في سوريا .

المبحث الثالث : المحور الإديولوجي و القومي في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

إن كل من التوجهات الإيرانية و التركية تجاه الازمة السورية تميزت بوجود عوامل أساسية موجهة للسلوك الإستراتيجي نحو المنطقة العربية , تتشكل من منظومة القيم العقائدية و الفكرية المتعلقة بكل طرف , مما يساهم في بلورة أهداف ووسائل معينة تجاه الأزمة السورية .

تعكس الأزمة السورية أهم محاور الفعل الإستراتيجي الذي يبرز نوعا معينا من التصورات الإيديولوجية و المذهبية و التي أثرت في مساراتها و طبيعتها , وذلك نظرا لدخول العديد من الأطراف الإقليمية التي تسعى لإثبات توجهاتها في الأزمة مما يحقق طموحاتها الإستراتيجية , مثل كل من إيران و تركيا اللذان جعلا من الأزمة السورية محور تجاذب إيديولوجي مما ساهم في بلورة طبيعتها من حراك شعبي إلى أزمة مذهبية و قومية , وهذا ما يسعى المبحث لإيضاحه من خلال المطالب التالية :

المطلب الاول : دور العامل الإيديولوجي في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية

المطلب الثاني :دور العوامل القومية في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية

المطلب الاول : دور عامل الإيديولوجي في كل من الاستراتيجية الايرانية و التركية اتجاه الازمة السورية

تعد العوامل المذهبية و الإيديولوجية من أكثر العوامل تأثيرا في المنطقة العربية و الإسلامية نظرا لوجود عدة قيم عقائدية في أغلب دول الشرق الأوسط , بذلك فإنها تؤثر على التطورات السياسية و الجيوستراتيجية نظرا لإرتباطها بعاملين أساسيين هما الجغرافيا و الدين , منه فإن هذه العوامل تؤثر في مسارات الأزمات في المنطقة و منها الأزمة السورية التي تعد المثال الأوضح للصراع الإيديولوجي و المذهبي الذي تقوده كل من إيران و تركيا .

1/ بالنسبة لإيران :

إن العلاقات الإيرانية – السورية ذات جذور إيديولوجية دينية و سياسية , مهدت لبروز التقارب الفكري في الرؤى و المصالح , وسمحت بتنامي التشيع في سوريا (نسبة السنة 85 %, الشيعة 1 %, العلويين 9 %) , و تمثل فئة العلويين الأقرب للشيعة الفئة الحاكمة في سوريا , لذلك تصر إيران لبقاء النظام في السلطة .[1]

إن إستراتيجية إيران في الأزمة السورية ماهي إلا إمتداد لسلوك إيديولوجي مذهبي في منطقة الشرق الأوسط , إنطلاقا من مشروعها المذهبي القائم على فكرة " تصدير الثورة " التي تعتمد على المذهب الشيعي كأهم منطلقات السلوك الإستراتيجي , حيث أنها ترة أن من واجبها حماية المظلومين في العالم , وهذا المنطق المرن يشرع دعمها للفصائل الناشطة في المنطقة (حزب الله , حماس) .

وتنطلق في دعمها للنظام السوري بإعتباره أحد محاور المقاومة و الممانعة ضد التواجد الأجنبي و الخطر الإسرائيلي , فهي تعتبره حليفا إستراتيجيا إيديولوجيا , بحيث يعد أحد أدوات الإنتشار المذهبي الإيديولوجي (تسعى إيران لإعادة إستخدام النموذج العراقي في الأزمة السورية و إستغلال الأوضاع الحالية للسيطرة الكلية على القرار في سوريا [2], وهذا ماجسد فعليا في تصريحات المرشد الأعلى الذي قال في أحد خطاباته أن إيران أصبحت تسيطر على أربعة عواصم عربية هي : بغداد , بيروت , دمشق , صنعاء) .

– إن إيران تعتبر الأزمة السورية تهديدا للتواجد الشيعي من طرف القوى المعادية بقيادة السعودية لذلك فهي تقوم بحشد كل الفئات الطائفية لدعم هذا التوجه , فهي تستخدمه للتجاذب الإقليمي من جهة و تحقيق التوازن في الأزمة السورية من جهة أخرى .

2/ بالنسبة لتركيا :

[1] خالد جويعد أرتيمه العبادي , مرجع سابق , ص ص (84,85)

[2] محجوب الزويدي , " العبء المذهبي , العوامل الحاكمة للسياسة الإيرانية تجاه العالم العربي " , مجلة السياسة الدولية , متحصل عليه من موقع إلكتروني : http//www.siyasa.org.eg/neusq/5119.qspx

إن تميز السلوك التركي تجاه قضايا المنطقة العربية بالبراغماتية لم ينفي وجود أبعاد أخرى خاصة في ظل حكم حزب العدالة و التنمية الذي أعاد ضبط البوصلة التركية نحو الشرق بالإنفتاح أكثر على القضايا الشرق الأوسط .

إن الدور الإيديولوجي لتركيا في الأزمة السورية ينطلق من البعد المذهبي من خلال أنها تعتبر أحد القيادات السنية في مواجهة المد الشيعي الإيراني , حيث أشار كل من " أرول جيجي " و " قادر أوستين " في دراستهما المشتركة بعنوان " سياسة تركيا تجاه الأزمة السورية " التي نشرت في مجلة رؤية تركية , العدد الثالث , 2012 , إلى البعد الإيديولوجي للسياسة التركية من خلال الموقف الحازم ضد النظام السوري , الذي يعتبر إمتداد للسياسة العثمانية الجديدة [1]و التي تنطلق من مخاوف تنامي النفوذ الشيعي في المنطقة وتحقيق الطموحات الإيرانية في بناء الهلال الشيعي الذي قد يفصل تركيا عن منطقة الشرق الأوسط (هيمنة إيران على كل من العراق و سوريا و لبنان سيغلق مدخل تركيا للمنطقة مما يجعل مفاتيح الدخول يمر غبر طهران) .[2]

إن الوضع في الشرق الأوسط أجبر تركيا على لعب الورقة السنية في الأزمة السورية , بحيث أن طبيعة التوازنات الإقليمية وضعها في صراع ثانوي مع كل من العراق و إيران , و قد أكد تصريح رجب طيب أردوغان الرئيس التركي ضد رئيس الوزراء العراقي الأسبق نور المالكي الذي وصف موقفه من الأزمة السورية بالطائفي , في إشارة غير مباشرة لسياسة إيران في الأزمة السورية , و هذا ماصنع دور تركي – خليجي في مواجهة إيران و العراق و حزب الله إقليميا , و المعارضة السنية في مواجهة النظام المتشيع سياسيا .[3]

إنطلاقا مما سبق تبرز عدة أوجه للتشابه بين كل من المحور العقائدي لدى كل من إيران وتركيا تجا الأزمة السورية

– يلعب المحدد المذهبي دورا هاما في صياغة التوجهات الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية من خلال تبني لال تبني فكرة الإستقطاب الإيديولوجي المبني على المعطيات المذهبية , حيث تعتمد إيران في سياستها الإقليمية على فكرة القيادة الروحية للجماعات المذهبية و تشكل عنصر دعم لهم في ظل واقع الإضطهاد المذهبي (تعتمد على دعم النظام السوري في إيطار تصوير العداء العقائدي) , أما تركيا فسعت لإستغلال هذا الواقع الذي فرضته إيران و الإعتماد على القيادة السنية في الأزمة السورية .

---

[1] F. stephen larrabee, alireza nader ," turkish-iranian relations in a changing middle east ", rand study, 2014. p5 .
Websit link (:http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR258.html)

[2]محمد فيصل الخولي ," السياسة الخارجية التركية ", مجلة الزمان , بغداد, فيفري 2013, متحصل عليه من موقع إلكتروني : http//www.ogzaman.com/p=25015

[3]رانية طاهر," الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ", مجلة رؤية تركية , 2013, متحصل عليه من موقع إلكتروني :http//www.royatourkiya.com

- إن منطلقات المواقف الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية ينطلق من تصورات بناء واقع إيديولوجي , حيث أن إيران تطمح لبقاء النظام الحالي الذي يدعم سياسات التشيع في المنطقة , أما تركيا فتطمح لدعم توجه وصول الإسلاميين للسلطة , وفق النموذج الأمريكي الذي يتبع الفكر الإخواني ما يمنحها الأفضلية المرجعية لهذه الإيديولوجيا في المنطقة .

– إن كل من إيران و تركيا تعتمدان على فكرة التجزئة , من خلال مبدأ الضبط الإقليمي على الأسس المذهبية , حيث أن إيران تعتمد على فكرة إستغلال الأقليات و الحركات داخل الدول العربية لتحويل مناطق الضغط حول سوريا للتأثير على مسار الأزمة السورية , (تلعب إيران دورا إستراتيجيا في كل من لبنان و العراق و البحرين و اليمن مما يعطيها أفضلية التحرك في الأزمة السورية) , أما تركيا فتحاول التماشي مع هذا الوضع من خلال دعم وصول الإسلام السياسي للسلطة مما يمنحها مفاتيح القدرة الإستراتيجية لبعث التوافق حول الأزمة السورية .

أما بالنسبة لأوجه الإختلاف فهي تمثل أبرز التمايزات بين العوامل الإيديولوجية لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية

– تعتمد إيران على العامل المذهبي كأداة و هدف في نفس الوقت في الأزمة السورية من خلال أنها تطمح للعبدور إقليمي عن طريق تصدير الثورة وفق المنهج الشيعي , وهذا مايتحقق مع بقاء النظام السوري الذي دعم حركة التشيع في سوريا , أما تركيا فتعتمد على هذه العوامل كوسيلة إستراتيجية لتحقيق المصالح الإقتصادية و السياسية و الذي ينطلق من نقطتين أساسيتين :

1– ضمان وصول سلطة تتوافق إيديولوجيا مع تركيا مما يساهم في دفع التوجهات التركية

2– ضمان القيادة الإقليمية من خلال إبراز النموذج التركي الناجح في الأزمة السورية

– إن التوجه الإيراني في الأزمة السورية يعكس في جوهره الصراع الإقليمي مع القوى الأخرى من خلال تجسيده في مسارات الأزمة السورية فهي تشارك فعليا من خلال الدعم المادي و المعنوي للفئات الشيعية , أما تركيا فتعتمد على منطق حشد القدرات المختلفة لدعم المصلحة القومية العليا و من ضمنها العوامل الإديولوجية .

– إن إيران تعتمد على العوامل الإيديولوجية للربط بين قضايا المنطقة و الجبهة الداخلية فهو مشروع إجتماعي قومي , مما دفع المواقف الجامدة من الأزمة السورية , أما تركيا فتسعى للفصل أكثر من الربط من خلال أنها تقوم في سياستها على بناء علاقات جزئية مع كل طرف (التوافق المذهبي مع السعودية حول الأزمة السورية و التوافق مع إيران أمنيا حول الأزمة) .

من خلال ماسبق تبرز عدة إستنتاجات أساسية توضح دور العوامل الإيديولوجية في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

– إن كل من إيران و تركيا تنطلقان من العوامل الإيديولوجية لتحقيق مكاسب قيمية و مادية في الأزمة السورية من خلال إستعمال هذا العامل كأهم محدد للتعامل مع تطورات الأزمة , وهذا إثر واقع التحولات الجيوستراتيجية في المنطقة و التي أفرزت واقع للصراع المذهبي المغذى من طرف القوى الإقليمية .

– إن الواقع المذهبي في الأزمة السورية يعد نتيجة سياسات كل من إيران والسعودية , و دخول تركيا للإستقطاب المذهبي كان نتيجة السياسة البراغماتية بإعتبار أن تركيا لا تملك أهداف مذهبية واضحة في الأزمة السورية بقدر ما تظهر المصالح الأخرى (إقتصادية و سياسية و أمنية بالدرجة الأولى) .

– إن الجهد الإيديولوجي لدى كل من إيران و تركيا في الأزمة السورية هو نتيجة فشل داخلي للنظام , و بروز فواعل إقليمية دعمت التمزق الداخلي (بروز محورين أساسين محور موالي لإيران و محور موالي لتركيا) يهدف لتقسيم سوريا لمناطق نفوذ بهدف إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية فيها و حولها .

المطلب الثاني : دور العوامل القومية في كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية

إن واقع الأزمة السورية يعكس تأثيرات كبرى على دول الجوار بشكل مباشر نظرا لإمتداد النسيج الإجتماعي والعرقي, لأن الحدود السياسية ليست حدود للمكونات الإثنية والعرقية بالتالي لا تشكل حدودا للأزمات والقضايا والمشاكل .

1/ بالنسبة لإيران :

إن تقارب كل من إيران و سوريا جغرافيا أدى لوجود العديد من الملامح القومية و الديموغرافية مما كان له الأثر البالغ في مستوى العلاقات بين البلدين, فإنتقال الجماعات في المنطقة رسم مجموعة من الإمتدادات الديموغرافية من حيث الصفات والسمات اللغوية والعرقية, وقد شكل الأكراد محورا هاما في هذه الإمتدادات العرقية نظرت لأنهم جماعات ممتدة عبر العديد من دول المنطقة, وخلق تواجدهم في البلدين علاقات خاصة بين الطرفين.[1]

إن تجاوب الطرفين مع هذه الجماعات يشكل محور إهتمام في العلاقات الثنائية , و تواصل الطرفين يؤثر في طبيعة إستقرار هذه الجماعات , بحيث أن إيران تنظر للأزمة السورية على أنها تهديد للأمن القومي من خلال أن القضية الكردية ملف حساس , قد يستخدم للضغط على الداخل الإيراني الذي يطرح أزمة الهوية المؤدلجة , بذلك فإن السلوك الأمني يعتبر من أولويات التحرك الإيراني في سوريا.

و تبرز المخاوف الإيرانية في نقطتين أساسيتين :

- أزمة الهوية الكردية داخل إيران و الخوف من تكوين الدولة الكردية العظمى , مما يهدد مكانة إيران الإقليمية و يفكك محورها الإقليمي .[2]

- الخوف من العدوى و الإنتشار من خلال أن إيران خليط متعدد من الأجناس لذلك فإن إنفصال العنصر الكردي قد يؤدي لتنامي الحركات الإنفصالية في إيران .

لذلك فإن إيران تطمح لدعم الطرف القوي الذي يحقق الوحدة السورية و السيطرة على العنصر الكردي , و المتمثل في النظام السوري الذي يمتلك القدرة على تحقيق الإستقرار لدى الأقلية الكردية من جهة و يملك نفس التوجهات مع إيران مما ينفي إستخدام هذه الفئة للضغط عليها .

[1] عبلة مازوزي , مرجع سابق , ص 77

[2] Christes magias . syria.iran.and the kirdish problem . geostratgic.analyst .athens.greece.2012.p2

2/ بالنسبة لتركيا :

إن المشاكل العرقية و القومية تمثل محور الإهتمام بالأزمة السورية نظرا لوجود إمتدادات كبرى للأقليات بين البلدين , و يعد الأكراد أحد الأقليات الممتدة في الإقليم , فهم يتوزعون بين أربعة دول كبرى (إيران , العراق , سوريا , تركيا) مما خلق واقع مترابطا يؤثر و يتأثر بواقع الإستقرار في هذه الدول .

تنطلق الرؤية التركية للمشكلة الكردية من ضرورة تحييد أكراد تركيا عن الأقليات الموجودة في المنطقة , عبر سياسات العزل الإقليمي , فهي تسعى لضمان توجه إقليمي لإعتبار حزب العمال الكردستاني الناشط في تركيا كحركة إرهابية[1] , إضافة لمعارضتها قيام دولة كردية في العراق و الضغط لبقائها كإقليم يخضع للسيادة العراقية .

إن الإختلاف التركي – السوري قبل الأزمة تنطلق من المواقف المختلفة حول القضايا الرئيسية و أزمة الأكراد[2] , لذلك فإن قيام الثورة السورية شكل فرصة إستراتيجية لتركيا لتحقيق مجموعة من النقاط الأساسية :

– تحييد الأكراد في سوريا عن الأزمة من خلال السعي لضمان إستقرار مناطق الشمال السوري , وقد تدخلت تركيا عسكريا لعدة مرات في شكل عمليات خاصة .

– ضمان التوافق الإقليمي مع القوى المتعارضة حول ضرورة بقاء سوريا موحدة في ظل التمزق الطائفي .

– السعي للتأسيس لقيام واقع جديد في سوريا يلغي التوتر القائم مع النظام الحالي مما يولد توافق حول القضية الكردية .

من خلال المعطيات السابقة تبرز عدة تشابهات في دور العوامل القومية لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية تتمثل في :

– إن أهم نقاط التشابه بين كل من إيران وتركيا في الملف القومي في الأزمة السورية , يتمحور في القضية الكردية التي أعطت بعد أساسي للتحرك من خلال أن الطرفان يسعيان لضمان إستمرار الأوضاع و منع أي محاولة لتشكيل دولة كردية منفصة , و عزل أكراد العراق عن الأقليات الأخرى بإعتباره الكيان الأكثر تنظيما في المنطقة و الطامح للتوسع في ظل تفكك الدولة العراقية .

– إن واقع السياسات الإيرانية و التركية في الأزمة السورية تنطلق من إستراتيجية الإحتواء الأمني من خلال الإتفاق على دعم مجهودات الإحاطة بالأقليات الكردية داخل الأزمة السورية , فتتولى المعارضة السورية ذلك من الطرف التركي و النظام السوري من الجانب الإيراني .

[1] Patrica carley . turkey s role in the middle east (usa : institue of peace .1995) . p4

[2] إيمان دني , مرجع سابق , ص ص (237–239)

– تبرز العوامل القومية لدى كل من إيران و تركيا من خلال طموح كل طرف لإستعادة الدور الإقليمي التاريخي , و هذا ما صنع التنافس الإستراتيجي في الأزمة السورية التي تمثل عامل القوة لدى الطرفين فإيران تعتبرها الجناح الإستراتيجي في المنطقة أما تركيا فتعتبر القاعدة الأساسية للوجود التركي بإعتبار السيطرة الإيرانية على العراق و لبنان مما جعل سوريا الممر الوحيد لتركيا .

أما عن أوجه الإختلاف فهي تمثل نقاط أساسية لدور العوامل القومية لدى كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية , تتمثل في :

– إن المنطلقات القومية الإيرانية تعتمد أساسا على التغلغل الإقليمي من خلال إعادة بعث الهوية الفارسية بشكل إيديولوجي جديد عبر الهيمنة تدريجيا مستغلة أزمات المنطقة (نتج عن الأزمة اللبنانية و الأزمة العراقية سيطرة إيرانية , فهي تخلق الأزمات للهيمنة و هذا ماجسد في الأزمة اليمنية و السورية) , أما تركيا فهي تحاول بناء مقتربات جديدة لا تخضع للعوامل القومية و تقوم على أساس المصلحة .

– إن منظور كل من إيران وتركيا تجاه القضية الكردية و دورها في الأزمة السورية يختلف في أساسيات المعالجة بحيث أن إيران تطمح لدعم النظام السياسي القادر على ضبط الأقليات و الإستقرار في سوريا إعتمادا على سياسة الأحلاف و أما تركيا فتحاول دعم الحلول السياسية من خلال الضغط على الفرقاء لقبول الحلول السياسية و بناء مقاربات إقليمية لدعم هذه التوجهات .

إنطلاقا مما سبق يمكن إستنتاج عدة نقاط أساسية توضح مدى مساهمة العوامل القومية لدى كل من إيران وتركيا في الأزمة السورية تتمثل في :

– تشكل العوامل القومية المحرك الأساسي للطرفين في الأزمة السورية في ظل وجود مخاوف لتهديد التماسك العرقي الممتد عبر المنطقة , مما جعلها حدا للتنافس الثنائي ما يمنع الطرفين من التصعيد , لذلك فإن الإستراتيجيات المعتمدة تتميز بأهمية أسلوب الخطوة بخطوة عن طريق الدور المحدود في الأزمة السورية .

– إن واقع التراجع الكبير لسوريا شكل منطقة فراغ إستراتيجي و فوضى إقليمية تهدد الأمن القومي للمنطقة , مما دعم تصورات ثنائية لكل من إيران وتركيا تنطلق من الواقع القومي , حيث أنه من الواضح أن هناك إتفاق ثنائي على منع إنقسام سوريا لدويلات صغيرة , وهذا مايتجسد في تحول سوريا لقطعة شطرنج تتبادل كل من المعارضة و النظام السيطرة على المناطق المختلفة و عدم الإكتفاء بالمواقع الجامدة .

– إن طبيعة الأدوار القومية لكل من إيران و تركيا في الأزمة السورية تنطلق من واقع الإنقسام العربي و ضعف الدول العربية أمام القوى الإقليمية الأخرى مما دعم الفوضى الإقليمية , تمتاز بالإستقطاب الهوياتي من طرف كل من إيران و تركيا .

إنطلاقا مما سبق يمكن إستنتاج عدة نقاط أساسية توضح مدى مساهمة العوامل الإيديولوجية و القومية في توجيه كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية تجاه الأزمة السورية من خلال أن :

– إعتماد كل من إيران و تركيا على العامل المذهبي كأداة و وسيلة لتسيير الأزمة السورية في ظل وجود إستقطاب مذهبي في المنطقة , وهذا راجع لطبيعة التوازنات الإقليمية المبنية على مجموعة العوامل الإيديولوجية , بذلك يمكن القول أن إستراتيجيات الجذب هي المسيطرة على طبيعة السلوك الإيراني و التركي في الأزمة السورية .

– تبرز العوامل القومية كأهم محدد لسياسات كل من إيران و تركيا تجاه الأزمة السورية من خلال أن كلا الطرفين يطمحان لحماية الوحدة القومية في الخارج عبر الأزمة السورية التي شكلت تهديدا حقيقيا للأمن القومي , وهذا ماولد سلوك نوعي يتوافق بدرجة كبيرة على الأهداف و يختلق في الوسائل (تعتمد إيران على الحل الأمني أما تركيا فتعتمد على الحل السياسي) .

إنطلاقا مما عرض في هذا الفصل يمكن القول أن المحاور الإستراتيجية لدى كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية ينطلق من جوانب عديدة تتمثل في :

– العمل الإستراتيجي لدى كل من إيران و تركيا في المحور السياسي و الأمني يرتبط بعدة أبعاد في سوريا , بحيث حاولت الطرفين التخفيف من أثر التغيرات في البيئة الدولية المتغيرة ، وعلى الرغم من الاضطرابات التي اجتاحت المنطقة، حتفظ كلا البلدين بعلاقات ودية يتخللها هبّات عرضية من التأزم الذي يتم احتواؤه والتخفيف من حدته بسرعة من خلال القنوات الدبلوماسية , منه فإن الميل نحو اللغة الدبلوماسية بدلاً من خطاب مفعم بالتهديدات يشير إلى أن هناك توافقًا استراتيجيًا على عدم تعريض علاقاتهما للخطر، حتى عندما يتعلق الأمر بالقضايا الأكثر جدلاً مثل الأزمة السورية .

إن تداخل التهديدات الأمنية بين كل من تركيا وإيران في الأزمة السورية بشكل يصعب الفصل بينها أو اتخاذ أي منهما إستراتيجية بمعزل عن الطرف الأخر. وهذا التداخل يتضح عندما يتعلق الأمر بالمخاوف الأمنية المتبادلة والناجمة عن الحدود المشتركة ، و النسيج الثقافي الذي يمسك بأطراف العلاقة الإيرانية–التركية ويمنعها من التصعيد في الأزمة السورية .

إن إدرك كل من إيران و تركيا مدى أهمية سوريا و لذلك عمل الطرفان على توطيد العلاقات الاقتصادية، خاصة في مجال الطاقة الذي يعتبر المجال الحيوي الأول بين الطرفان , الذي يضع واقع جديد للحوار المصالح الإقتصادية في الأزمة السورية من خلال :

– قامت كل من إيران و تركيا بصفقة التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في إيران، وأخرى لنقل الغاز من تركمانستان إلى تركيا (ومن ثم إلى أوروبا) من خلال خط أنابيب يمر في إيران , و تحييد فرضية نقله عبر سوريا الذي شكل نقطة خلاف بين الطرفين , و جاءت هذه الصفقة على خلاف رغبة الو م أ في تجاهل إيران ونقل الغاز عبر بحر قزوين، وأضافت عنصرًا جديدًا من الخلاف في العلاقات الأميركية–التركية , و هذا ما يؤكد أن الخلاف بين المصالح الإقتصادية في سوريا يخضع لإمكانيات التفاوض . لكن هذا التفاوض المتماشي مع المصالح المشتركة بين تركيا و إيران لا يلغي و جود تنافس قوي و اختلاف للمصالح في الأزمة السورية لكن في إطارها المحلي فقط .

إن الدور الإيديولوجي لكل من إيران و تركيا يعكس التوازي في الأزمة السورية مرتبط أساسا بالمنطلق الجيوسياسي. فإن مساهمة هذه المفاهيم الايديولوجية في مسار الأزمة السورية تنطلق من في تشكيلات المحاور المتقابلة، من هذا المنطلق فان كل من إيران و تركيا تستعملان اهذا الموضوع كعنصر تجاذب في المنطقة , لتحقيق هدفين أساسين في الأزمة السورية :

– ضمان القيادة الإيديولوجية في المنطقة مما يسمح بتسيير الأزمة السورية

– تحييد القوى العالمية الأخرى من خلال عدم السماح بوجود قيم فكرية أخرى تنافس الطرحين الإيراني و التركي , خاصة في ظل مفاهيم التدخل الدولي لتحقيق الديموقراطية الغربية .

إن البعد القومي لدي كل من الإستراتيجية الإيرانية و التركية في الأزمة السورية يرتبط ارتباطًا مباشراً بتداعياتها وتأثيراتها السلبية على كلا الطرفين على حد سواء , فقد أدى الموقف الأمريكي الذي يلمح إلى إمكانية تقسيم سوريا ، و الموقف الروسي الداعم لإنشاء جمهورية فيدرالية، لوجود مخاوف كل

من تركيا وإيران، ففكرة التقسيم الأمريكية أو الفدرالية الروسية تعني لدى صانع القرار السياسي في تركيا عن إحتمالية وجود إقليم كردي آخر مجاور للحدود التركية، على غرار ذلك الإقليم الكردي في شمالي العراق، وهذا ما لا تقبل به الحكومة التركية، فهي تخشى أن ينسحب ذلك الأمر على أكراد تركيا ويشجعهم على المطالبة في حكم ذاتي أو الانفصال عنها ليقوموا دولة كردستان الشمالية، خاصة أن الأكراد الموجودين في تركيا يمثلون 15% من الشعب، ويمثل الأكراد الأغلبية في 15 محافظة تركية من أصل 81. وهذا التقسيم أو الفدرالية إن أصبحت واقعاً ملموساً ومعترف به فإن آثارهما السلبية لن تقتصر على تركيا فقط وإنما سيمس الجمهورية الإيرانية , فإن ما يقرب من 7% من مجموع سكان إيران البالغ عددهم نحو 66 مليونا هم من الأكراد .

وهذا ما دفع التوجهات التوافقية بين الطرفين لمنع وجود هندسة جديدة في المنطقة خاصة في لأقاليم السورية , وهذا ما يتجسد في واقع التنافس الثنائي في الأزمة السورية الذي لا يتعدى الحدود الداخلية لسوريا و تنسيق أمني واسع إقليميا في إطار المصلحة المشتركة .

خاتمة

إن طبيعة الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل من إيران وتركيا تجاه الأزمة السورية تعكس مجموعة من المعطيات الأساسية ساهمت في التأثير على طبيعتها و أساليبها , و إمكانيات التغير و الثبات , و تعتبر جوهر النتائج المحصل عليها , و التي تنقسم لعنصرين أساسيين هما :

1- النتائج النظرية :

أ- حول مفهوم الإستراتيجية :

الإستراتيجية مصطلح متغير تاريخيا من الصعب تحديد نشأته و يعتبر من المفاهيم المتداولة في مختلف المجالات (السياسة , الاقتصاد , العسكرية , الاجتماعية , التقنية) . وأصبح استخدامها واسعا بواسطة الباحثين والمفكرين في شتى العلوم دون تحديد واضح لمعناها ,أو تعريف لأبعاد المفهوم وحدوده , مما يؤدي في كثير من الأحيان إلي الغموض والاضطراب من الناحية الفكرية. بحيث أنها كانت تنحصر وتمارس في إطار ضيق ولأهداف محددة في المجال العسكري وممارستها قبل الحكام والقيادات
العليا , بينما اختلفت هذه النظرة في الوقت الحاضر وأصبحت تستخدم في مختلف المجالات , حيث يمارسها صانعي القرار في تلك المجالات .

ب- مستويات الإستراتيجية :

تنقسم الإستراتيجية إلى قسمين عليا أو شاملة وإستراتيجية بحتة أو عسكرية , أما من حيث المجال فثمة إستراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وغيرها.

من حيث المدى فقد تميزت الإستراتيجية بأنها شاملة ومحدودة أو مرحلية ومن حيث طريقة الوصول للهدف فقد تقسم إلى الإستراتيجية إلى مباشرة وغير مباشرة. فالإستراتيجية العسكرية مثلاً هي التنفيذ العملي لمخططات الإستراتيجية العليا من حيث توجيه وإدارة الصراع المسلح أي أن الإستراتيجية العليا تعالج جزئيا من خلال الإستراتيجية العسكرية في حين تعالج الأخيرة جزئيا بالتخطيط .

تختلف الإستراتيجية العليا في الدولة من حيث السلطة القائمة عليها ومن حيث مستواها ومداها ووسائلها. فالقيادة العليا في الدولة هي التي تتولى الإستراتيجية العليا في حين تعتبر الإستراتيجية العسكرية ضمن نطاق النشاط العملي للقيادة العسكرية العليا. و الإستراتيجية الشاملة هي التي تقدر وتنمي وتحشد كافة الإمكانات

خاتمة

والطاقات الإقتصادية والبشرية والعسكرية وسواها من قوى الضغط للتأثير على عزيمة الخصم ومعنوياته وإرادته لإجباره على الخضوع والتسليم وبالتالي تحقيق أهداف السياسة أو البعض منها.

لذلك فإن كل من إيران و تركيا تعتمدان على أطر الإستراتيجية الشاملة تجاه الأزمة السورية من خلال حشد كل الموارد الممكنة , لتحقيق الغايات و الأهداف المختلفة في الأزمة السورية , بالإعتماد على الخلفيات الإجتماعية و العقيدة الخاصة بكل طرف , مما يظر مدى الإختلاف و التوافق بين الطرفين .

2/ <u>النتائج العملية</u> :

إن الأزمة السورية تعكس في جوانب من مساراتها أزمة إقليمية، ولعل سبب ذلك هو أن إيران وتركيا تشكلان أعمدة التوازن الإقليمي لهذه الأزمة ، وعليه فإن اختلاف مواقف الدولتين من الأزمة السورية يؤثر في طبيعة الإستراتيجيات المتبعة .

– الإستراتيجيات المتبعة من طرف كل من إيران و تركيا تظهر توتر ثنائي حول القضية السورية، و نوعا من التوافق الإقليمي من خلال حرص الطرفين على تفادي الصدام حفاظاً على المصالح الإستراتيجية ، بحيث أن تركيا لا يتجاوز دورها في الأزمة السورية التدخل السياسي والدعم العسكري والمذهبي واللوجيستي والمادي للمعارضة السورية ، فيما تلتزم إيران بعدم التدخل العسكري المباشر في الأزمة السورية .

– إذا فإن قضية المصالح الحيوية لدى كل من إيران و تركيا تخضع لمجموعة من الحسابات أثرت في الإستراتيجيات المتبعة بحيث أنها :

– يعكس المستوى المحلي في سوريا مظهرين , الصراع الصفري بين الطرفين حول المصالح الحيوية من خلال إستراتيجيات الدعم الكامل لإطراف الصراع الناتجة عن سعي كل طرف لأن يخرج رابحاً بكل المكاسب خاصة في المجال السياسي , أما أمنيا و إقتصاديا فتعتبر مصالح يمكن التفاوض حولها تتمحور حول قضايا الطاقة و المياه و الأقليات العرقية .

– أما المستوى الإقليمي و الدولي فهو يعكس نوعا من التوافق من خلال أن كل طرف يسعى لتحييد الأطراف الأخرى في الصراع و السعي لتقليص الأطراف المؤثرة إقليميا في الأزمة السورية , بالإحتفاظ على مستوى الإستقطاب المذهبي للقوى الأخرى و الحفاظ على مستوى المصالح و العلاقات الثنائية .

– إن الإختلاف و الإتفاق في محاور الإستراتيجيات المتبعة بين كل من إيران و تركيا ينطلق من مدى الأهمية الإستراتيجية لسوريا , من خلال أن تدخل إيران ماديا و معنويا يعكس الأهمية الكبرى و التي تنطلق دورها في

خاتمة

المشروع الإستراتيجي في الشرق الأوسط , أما تركيا فتغلب على إستراتيجيتها الطابع البراغماتي من خلال عملية حماية المصالح المتمثلة في ثلاثة محاور إستراتيجية :

– حماية الأمن القومي : حيث تشكل الأزمة السورية تهديدا للأمن التركي من خلال القضية الكردية التي ترتبط بالواقع السوري و تؤثر على الإستقرار الداخلي .

– المصالح الإقتصادية : و تعتبر أحد الرهانات التركية من خلال السعي لبناء واقع جديد لفك الإرتباط مع القوى التي تملك معها توترات خاصة في المجال الطاقوي الذي يعتبر ورقة ضغط على تركيا من طرف إيران و روسيا .

– البعد السياسي : حيث تسعى تركيا لإعادة بعث دور جديد في الشرق الأوسط عن طريق الأزمة السورية التي ستضعها في الرواق الجيد لإحتلال الموقع الإستراتيجي في المنطقة , وهو ما يشكل أهم نقاط الإختلاف مع إيران .

إن واقع الأزمة السورية يعكس نوع من الأزمة المتكاملة التي ترتبط بقضايا الشرق الأوسط، ويبدو أن التأثير الإقليمي لكل من إيران وتركيا في العديد من دول المنطقة يؤثر على نحو كبير في التوازن الإقليمي و التفاعلات ، بما يربط مسارات الأزمة السورية الراهنة بواقع المنطقة و تصورات الأدوار لدى كل من إيران و تركيا و التي تفترض ثلاث تصورات أساسية :

– تصور الإستمرار : من خلال تصورات بقاء التوجهات الإستراتيجية لدى كل من الطرفين في الأزمة السورية و التي تفترض إستمرار التنافس الثنائي المحدود , و عدم اللجوء للتصعيد و الصدام المباشر وقد يكون التقارب الإقتصادي أحد بوادر هذا التوجه من خلال حرص الطرفين على عدم تعريض المصالح للخطر .

– تصور التراجع : إن واقع العلاقات الإيرانية والتركية يفرض نوع من العقلانية في تسيير الأزمات بين الطرفين لذلك فإن الأزمة السورية لن تشكل الإستثناء , فطبيعة المصالح المشركة في سوريا و حولها تقبل التعاون , وقد يشكل الإنفتاح الإيراني الأخير مع القوى الكبرى مؤشرا لتراجع إمكانيات الصدام الثنائي و الإتجاه للتعاون مما يشكل دافعا لتراجع حدة الصدام في الأزمة السورية .

خاتمة

– تصور التصعيد : إن طبيعة البيئة الداخلية لكل طرف و التوازنات الإقليمية تؤكد وجود تعارضات كبرى في توجهات الطرفين خاصة إتجاه القضايا الإقليمية الحساسة و قد شكلت الأزمة السورية فرصة حقيقة للطرفين لتسوية معركة الهيمنة و النفوذ و الدور القيادي لذلك فإن أي تحرك لطرف سيكون على حساب مصالح الطرف الأخر , مما يجعل التنافس على سوريا صفريا , وما يؤكد ذلك طبيعة العلاقات في الإقليم التي لا تسمح بوجود الطرف الموازن نظرا للإستقطاب الحاد بين القوى الإقليمية , إضافة لأهمية سوريا لدى كل طرف و التي لا تقبل القسمة أو التسوية لذلك فإن إحتمالات الصدام و التصعيد تبدو أكثر واقعية .

المراجع باللغة العربية

أ- **المراجع الورقية :**

1- الكتب:

1- أُوغلو (أحمد داوود), العمق الإستراتيجي , تر: محمد جابر ثلجي و طارق عبد الجليل , (بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون,2011) .

2- أكتير (كرم) ,تركيا الامة الغاضبة, تر:مصطفي مجدي الجمال ,(القاهرة : دار سطور الجديدة ,2011) .

3- أبو حسن (صلاح الدين), التجربة التركية ,عوامل النهضة ,((د,د,ن):المركز العربي للدراسات و الأبحاث ,(د,س,ن)) .

4- الدوري (عدنان طه) , العلاقات السياسية الدولية , (طرابلس : الجامعة المفتوحة , 1998).

5- النفيسي (عبد الله فهد) , المشروع الايراني في المنطقة العربية و الاسلامية ,(عمان :مركز أُمية للدراسات و البحوث الاستراتيجية ,2014).

6- النعيمي (أحمد نوري) ,النظام السياسي التركي ,(الاردن :دار زهران للنشر و التوزيع ,2011).

7- العتيبي (منصور حسين) ,السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(1989-2000),(الامارات :مركز الخليج للابحاث , 2008).

8- الصمادي (فاطمة), التيارات السياسية في ايران ,(بيروت :المركز العربي للابحاث و دراسة السياسات ,2012) .

9- الرحباني(راغب), قصة أردوغان , (القاهرة : أقلام للنشر و التوزيع , 2011)

10- اليدروس (حسن محمد) , الجزر العربية و الاحتلال الايراني, نموذج للعلاقات العربية –الايرانية, (الامارات :دار الكتاب الحديث,2002) .

11- بارزي (تريتا), حلف المصالح المشتركة ,التعاملات السرية بين اسرائيل و ايران و الولايات المتحدة الامريكية , تر: امين ايوب,(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ,2008)

12- باكير حسين علي وأخرون , تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج , (قطر: مركز الجزيرة للدراسات ,2010)

13- بن سلطان (عمار) , مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية,(الجزائر: دار طاكساج للنشر و التوزيع ,2009).

14- بلهول (نسيم), في الاستراتيجية,(الجزائر:دار هومة للنشر و التوزيع,2010)

15- جندلي(عبد الناصر) ,التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينة ,(الجزائر:دار الخلدونية للنشر و التوزيع,2007)

16- حقي (سعد توفيق) , مبادئ العلاقات الدولية , (عمان : دار وائل للنشر ,2000)

17- حمادة (أمل) ,الخبرة الايرانية الانتقال من الثورة الي الدولة ,(بيروت :الشبكة العربية للابحاث و النشر ,2008)

18- خورشيد(حسين دالي) , تركيا و قضايا السياسة الخارجية ,((د.م.ن):اتحاد الكتاب العرب,1999)

19- دني (إيمان), الدورالاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة ,(الاسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية ,2014)

20- سريان (محمد وسعيد فاتح) ,الاهمية الجيوبوليتكية للوطن العربي ,جغرافيا الوطن العربي السياسية,(عمان: الدين للنشر و التوزيع,2009)

21- سيبستيان (سمير) , تركيا في عهد رجب طيب اردوغان,(عمان :الجنادرية للنشر و التوزيع,2011)

22- محفوظ (عقيل سعيد), سورية و تركيا ,الواقع الراهن و احتمالات المستقبل,(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية,2009)

23- مصباح (عامر) , الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية ,(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ,2006)

24- محمد (نورالدين), تركيا الجمهورية الحائرة , (بيروت : مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث و التوثيق , 1998) ,

25- محمد (السعيد إدريس) , تحليل النظم الإقليمية ,(القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ,2002)

26- ناصف (يوسف حتي) , النظرية في العلاقات الدولية , (بيروت : دار النهظة العربية , 1989)

27- نيوف (صلاح) , مدخل الي الفكر الاستراتيجي ,(الدنمارك:الاكاديمية العربية المفتوحة,(د,س,ن))

28- نوفل (ميشال) ,عودة تركيا للشرق :الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ,(بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون,2010)

29- عدنان(السيد حسين) , نظرية العلاقات الدولية ,(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر و التوزيع ,2010)

30- فهمي (عبد القادر محمد),النظريات الجزئية و الكلية في العلاقات الدولية,(عمان:دار الشروق للنشر و التوزيع,2011)

31- شفيق (منير), الاستراتيجية و التكتيك في فن علم الحرب,(بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون,2008)

32- واكيم(جمال), صراع القوى الكبرى علي سوريا ,الابعاد الجيوسياسية للازمة2011,(بيروت:شركة المطبوعات للنشر و التوزيع, 2013)

33- وراء (زكي الطويل) , الإقتصاد التركي و الأبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية , (عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ,2013)

2- المذكرات

1-حبيبة زلاقي ," تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة علي السياسة الخارجية الايرانية " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,تخصص علاقات الدولية و استراتيجية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009

2- عبلة مازوري, " العلاقات الايرانية السورية في ظل التحولات الراهنة ", مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية والاستراتيجية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009

3- عبد الرزاق بوزيدي," التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط -دراسة حالة الازمة السورية,(2010-2014) " , مذكرة مكملة للحصول علي شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,تخصص علاقات دولية و دراسات استراتيجية ,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية ,جامعة محمد خيضر بسكرة,2015/2014.

4- عائشة مرزوقي, سياسات ايران الخارجية بين عهدي محمد خاتمي و احمدي نجاد : التمايزات و التوافقات, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ,تخصص دراسات استراتيجية,كلية الحقوق و العلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية, جامعة الشيخ العربي التبسي 'تبسة,2015/2014

5 - عبد القادل دندان ," الدور الصيني في النظام الاقليمي لجنوب اسيا بين الاستمرار و التغير 1991-2001 " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية, تخصصعلاقات دولية ودراسات إستراتيجية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2008/2007

6- عيساوي امنة , " الدور الاقليمي الايراني في النظام الشرق اوسطي بعد الحرب الباردة " , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الدبلوماسية و العلاقات الدولية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009

7- محمد المهدي, " السياسة الخارجية الايرانية تجاه دول المشرق العربي (2001-2013) ",مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,تخصص علاقات الدولية و استراتيجية , كلية الحقوق و العلوم السياسية ,جامعة محمد خيضر بسكرة,2014/2013 .

8- محمد عربي لادمي،" التنافس التركي . الايراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الاوسط (1996.2014) " ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013 . 2014.

9- نسيمة طويل , " الاستراتيجية الامنية الامريكية في منطقة شمال شرق اسيا دراسة لمرحلة مابعد الحرب الباردة " , رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ,تخصص علاقات دولية , كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ,جامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009.

10- وليدة ساعو ," الثورات العربية بين التوازنات و الفاعلات الجيوستراتيجية و متغيرات المنطقة العربية - دراسة حالة سورية- " , مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , تخصص الانظمة السياسية المقارنة و الحوكمة, كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة محمد خيضر بسكرة,2014/2013.

ب- **المواقع الإلكترونية** :

1- الدراسات :

1. أحمد داوود أغلو،" مبادئ السياسة الخارجية التركية وموقفها السياسي الاقليمي"، مركز البحوث الاستراتيجية ، العدد03, وزارة الخارجية التركية،2012 . متحصل عليه من موقع إلكتروني :
(-http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/12/vision_paper_arapca_03-nihai.pdf)
- أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :16:52

2- أحمد حسين،" دراسة حول الدور الايراني في سوريا (الضرورة الاستراتيجية)"، مركز مصر العربية، 2015، متحصل عليه من موقع الكتروني:
(http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84% D9%84%D8%=)
- أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:32

3- إسماعيل نعمان سلمي ومراد شيلطاش،" السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الاقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة , 16 ديسمبر 2011. متحصل عليه من موقع الكتروني:
(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/12/201312161033336330486.htm)
-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

4- أرشيف أديب مقدم ، " العلاقات التركية الإيرانية ، أخوة إسلامية أم تنافس إقليمي " ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، 2013 ، متحصل عليه من موقع الكتروني :
(http://studies.aljazeera.net/ reports/2013/05/20135)
-أطلع عليه في يوم 2016/2/9علي الساعة : 17:43

5- داود الداودي , " تركيا و المأزق الجديد " , مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية , 2015/12/14 . متحصل عليه من موقع إلكتروني :
(http://mcsr.net/news103)
-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

6- رانية طاهر، " الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي"، مركز رؤية تركية للدراسات. متحصل عليه من موقع الكتروني:
(http://rouyaturkiyyah.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88)
-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:02

5- علي حسين باكير،" الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سوريا "، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة, مارس 2013. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.dohainstitute.org/release/1976fc12-ad17-4b8a-9155-e1374e06bb0f)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:14

6- علي حسين باكير،" محددات الموقف التركي من الازمة السورية، الابعاد الأمنية والانعكاسات المستقبلية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.dohainstitute.org/release/ad520e80-abe5-4247-bd8d-deede0fa7413)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:19

7- فراس أبو الهلال ," ايران و الثورات العربية :الموقف والتداعيات "، مركز العربية للأبحاث والدراسات ، الدوحة ،2011, متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.dohainstitute.org/release/19e95fcf-4bf5-437f-9542-b996d4a5f7f5

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:0

8- وحدة تحليل السياسات ودراسات السياسية " لتوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات الوبية " ، المركز العربي للأبحاث ، الدوحة ، 2012، ص 30 ، متحصل عليه من موقع الكتروني :

(http://www.dollaistitite.org)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

9- وليد عبد الحي, " إسرائيل وتركيا وايران : التنافس على المركز الإقليمي " , مركز الزيتونة للدراسات والاشارات ، 2011، متحصل عليه من موقع الالكتروني :

(http://www.alzaytona.net /permelill/5654)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

10- فيصل التهامي , " الفكر الإستراتيجي في العصر النبوي " , مركز أفاق للدراسات و البحوث , العدد 41 , 2013/6/10 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http:// aufacenter.com/index.php/poot/178.)

-أطلع عليه بتاريخ : 2015/12/09

11- -------- , "مثلث النفوذ الشرق أوسطي السعودية ، تركيا ، ايران ، تفاعلات القوة الإقليمية بعد الربيع العربي" ، مركز صناعة الفكر ، 2013 ،متحصل عليه من موقع الكتروني :

(http :www.islanduily.og)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

2-المقالات

1- إسلام أحمد حسين , "الدور الإيراني في سوريا , ضرورة إستراتيجية ", موقع مصر العربية , 2015/03/31, متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.masralarabia.com/%D8%AA%D8%AD%D9%84 %8A%D9%84%D8%)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/21علي الساعة :20:06

2- برغيت سفنزون و عبد الرحمان عمار , " الدعم الإيراني للأسد , الخلفيات و الوسائل " , موقع دوتش فيلا, 2013/02/21, متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/21علي الساعة :20:56

3- حمزة المصطفى،" توصيف جيوبوليتيكي لمشرق عربي جديد"، مجلة العربي (لندن)، مقال نشر يوم 26 جوان 2014. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.alaraby.co.uk/opinion/d5fda4c8-6847-49c3-914d-65c67e14a733)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/21علي الساعة :20:45

4- جاسم يونس محمد , " أثر المتغيرات الدولية و الإقليمية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي التركي " ,مركز الدراسات الاسيوية , العددان 31,32 , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد ,(د,س,ن)

(http://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au&uiLanguage=e)

- أطلع عليه في : 2016/05/18 على الساعة : 10:40

5- خورشيد دلي , " تركيا و خيار الحرب على سوريا " , الوحدة الإسلامية , العدد 131 , مركزتجمع العلماء المسلمين ,لبنان, نوفمبر , 2012 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.wahdaislamyia.org/issues/131/kdali.htm)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/29علي الساعة :22:16

6- عبد العاطي محمد ," سوريا أسيرة التوازنات الدولية " , مركز عمان , الأردن ,2015 , متحصل عليه من موقع إلكتروني : (http:// www. Omandaily om/ ?p=114598)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

7- محمود محمد طه , " الصراع التركي الإيراني على سوريا في ظل الفراغ العربي " , مجلة بدايات , العدد 13,مركز الشرق للدراسات الإقليمية و الإستراتيجية . القاهرة , 2012 , متحصل عليه من موقع إلكتروني : (http ://www.bidayatmag.com/node/213)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

8- مثنى العبيدي , " السياسة التركية متعددة الأبعاد و اختبار الأزمة السورية " , ترك براس , 2015/10/09 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http ://www.turkpress.co/node/13498)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/25علي الساعة :14:10

9- منذر خدام , " تقلبات المواقف التركية من الأزمة السورية " , موقع الحياة , 2015/5/4 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.alhayat.com/Articles/650232/%D8%AA%D9%82%D9%84%)

-أطلع عليه في يوم 2016/03/03علي الساعة :15:03

10- نفين مسعد , " موقف إيران من الأزمة السورية " , موقع البينة, مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية , 2011 . متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.albainah.net/Index.aspx?function=Item&id=41431&lang=AR)

-أطلع عليه في يوم 2016/03/21علي الساعة :21:36

11- نزار عبد اللطيف إسماعيل , " معظلات العلاقات التركية – الأوروبية " , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http //www.iasj.net/1235.htm)

-أطلع عليه في يوم 2015/12/19علي الساعة :17:06

12-رياض عابد،"جيوستراتيجية الازمات المفتوحة (سوريا مركز جاذبية)"، مجلة تحولات، 3 / 06 / 2014. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.tahawolat.net/MagazineArticleDetails.aspx?Id=711&Magazine=0)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:06

13- صلاح فلاح،" أثر المحددات الجيوستراتيجية على العلاقات التركية العربية 2002 . 2013 "، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 06، العدد 02،عمان, 2013. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(https://www.google.dz/url?url=https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/viewFile/4881)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:10

14- صلاح الدين أبوبكر الزيداني , " الجغرافية الإستراتيجية (الجيوسترتيجية) " , مجلة المسلح , 10 مارس 2013 , متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/120-2013-07-03-22-50-33)

- أطلع عليه يوم :2016/02/27

15-فادي عبد الله،" دراسة حول تركيا في القرن 21 الوظيفة والدور"، الحزب الشيوعي اللبناني، لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي، 16 اكتوبر 2012. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.lcparty.org/index.php?option=com_ q-21-&Itemid=1)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة : 18:31

16- سلام السعدي , " مصالح إيران الإقتصادية تترسخ في سوريا " , موقع صدى ,2015/06/2, متحصل عليه من موقع إلكتروني :

(http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60284&lang=ar)

-أطلع عليه في يوم 2016/02/12علي الساعة :14:30

2-المذكرات :

1- إياد قطب ," النظامين الإقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية " , بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم فيالشؤون الدولية والدبلوماسية, الاكاديمية الدولية السورية,سوريا,2009 . متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://siasy.net/sia/files/graduation_projects/international_affairs/Economic_and_poitical_systems_And_its_impact_on_the_relationship_with_Syria.pdf)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:32

2- رجائي سلامة الجرابعة," الاستراتيجية الايرانية تجاه الامن القومي العربي في منطقة الشرق الاوسط " , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية , كلية الاداب و العلوم الادارية و السياسية ,جامعة الشرق الاوسط ,2012. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.meu.edu.jo/ar/images/document/artscience)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:40

3- طايل يوسف عبد الله العدوان , " الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا و ايران نحو الشرق لاوسط (2002-2013) ", رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,كلية الاداب و العلوم الادارية و السياسية,جامعة الشرق الاوسط ,2013. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.meu.edu.jo/ar/images/%D8%A7%D9%84%.pdf)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:43

4- عبد الله فاتح المطيري , " امن الخليج العربي و التحدي النووي الايراني" , رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, كلية الاداب و العلوم السياسية ,قسم العلوم السياسية ,جامعة الشرق الاوسط ,2011. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.meu.edu.jo/ar/images/research%20papers/% A3%D9%D9%86%20.pdf)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:49

5- عصام فاغور ملكاوي , " تركيا و الخيارات الاستراتيجية المتاحة ", رسالة مقدمة في الملتقى العلمي الرؤي المستقبلية العربية و الشركات الدولية ,كلية العلوم الاستراتيجية ,جامعة نايف العربية للعلوم الامنية و الرابطة العربية للدراسات المستقبلية لاتحاد مجالس البحث العلمي العربي ,الخرطوم,2013 . متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56401)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:53

6-ميا عدنان عاشور , " الديناميكيا السياسية و ادارة الازمات الدولية ,الادارة الامريكية للملف النووي الايراني نموذجا ", مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ,كلية الاقتصاد و العلوم الادارية و السياسية ,جامعة الازهر غزة,2013. متحصل عليه من موقع الكتروني:

(http://www.alazhar.edu.ps/Library/aattachedFile.asp?id_no=0046602)

-أطلع عليه في يوم 2016/01/18علي الساعة :17:56

- المراجع الأجنبية:

Web links

1/books

1- Alireza jafaiza . the iran threat . (new york : palgrue nacller .2007)

(http://www.aipac.org/-/media/publications/policy-and-politics /the-iranian-threat.pdf)

date : 09/12/2015 at:20:16

2- Patrica carley . turkey s role in the middle east (usa : institue of peace .1995.)

(https://www.usip.org/sites/default/files/pwks1.pdf)

date : 06/02/2016 at:17:31

2/studys

1- Cameron G. Thies "Role Theory and Foreign Policy" , International Studies AssociationCompendium Project, Foreign Policy Analysis section,2009 .p21.

Websit link:

(http://myweb.uiowa.edu/bhlai/workshop/role.Pdf)

date : 18/01/2016 at:18:11

2- fulton Will .joseph, " iranian strategy in syria,", institute for the study of war and aei's. critical threats project, usa , 2013. Websit link

(http://www.understandingwar.org/sites/default/files/IranianStrategyinSyria-1MAY.pdf)

date : 18/01/2016 at:18:33

3- taspinar Ömer ,"turkey's middle east policies between neo-ottomanism and kemalism " ,carnegie middle east center ,number 10 , september 2008 . p127

Websit link :

http://carnegieendowment.org/2008/10/07/turkey-s-middle-east-policies-between-neo-ottomanism-and-kemalism

date : 18/01/2016 at:18:30

4- djalili Mohammad-reza et thierry kellner " politique régionale de l'iran : potentialités, défis et incertitudes " , geneva centre for security policy, 2012. P16 . Websit link :

(http://icp.ge.ch/dip/fc/IMG/pdf/politique_re_gionale_de_l_iran_-_potentialites__de_fis_et_incertitudes_.pdf)

date :18/01/2016 at:18:27

5- F. stephen larrabee, alireza nader ," turkish-iranian relations in a changing middle east ", rand study, 2014. p5 . Websit link

(http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR258.html)

date :18/01/2016 at:18:16

6-Christes magias . syria.iran.and the kirdish problem . geostratgic.analyst athens.greece.2012.p2

-(http://www.jstor.org/)

date :18/01/2016 at:19:13

الجداول و الخرائط :

الجدول (1) ترتيب الإمكانيات المختلفة لإيران مقارنة بالدول الإقليمية	المصدر: (http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201.htm –أطلع عليه في : 2015/12/20
خريطـــــة (1) الموقـــــع الجغرافـــــي للجمهوريـــــة الإيرانية الإسلامية	المصدر : http://www.mapsofworld.com/physical-map/iran.html –أطلع عليه في :2015/12/22
خريطــة رقــم (2) الموقــع الجغرافـــــي للجمهوريـــــة التركية	المصدر : http://www.turkey.sea7htravel.com/2011/04/ankara map.html - –أطلع عليه في :2015/12/22
خريطــة رقــم (3 الموقــع الجغرافـــــي للجمهوريـــــة السورية	المصدر: http://www.turkpress.co/node/1796 أطلع عليه في :2015/12/24

ملخص الدراسة:

تعتبر كل من إيران وتركيا دولتان مؤثرتان في النطاق الاقليمي بما تمتلكان من مقومات القوة للتأثير على مسار العلاقات داخله، ونمط تفاعلاتها وإزداد هذا الدور بفعل التغيرات الجيوستراتيجية التي مر بها الشرق الأوسط ، بما سمح ببروز الفراغ الإستراتيجي الذي دفع عملية صراع الإستراتيجيات بين الطرفين.

شكلت الأزمة السورية أحد أهم نتائج الفراغ الإستراتيجي و حملت مساراتها مفاهيم التنافس بين كل من إيران وتركيا نظرا لأهميتها الحيوية لدى الطرفين، والتي تشكلت وفق مجموعة من الأبعاد المؤثرة في طبيعة الإستراتيجيات المتبعة والتي تحمل إختلافات و توافقات بين الطرفين أدت لبروز عامل جديد للتفاعل بين الطرفين حول الأزمة السورية، يُبرز جدلية التعامل بين الصراع و التعاون، ويتجسد في مجموعة من المحاور المتبعة من الطرفين تهدف للتأثير على مسارات الأزمة السورية بما يخدم المصلحة الذاتية التي تعتبر مفاهيمها لدى الطرفين أهم المتغيرات المشكلة للصراع أو التعاون.

Summary of the study:

Both Iran and Turkey are considered influential countries in a regional scale, including possess the elements of power to influence the course of relations within it, the pattern of interactions and increased this role by the geostrategic changes undergone by the Middle East, including allowing the emergence of the strategic vacuum that payment strategies conflict between the two parties process .

Syrian crisis was one of the most important strategic vacuum results and loaded tracks the concepts of competition between Iran and Turkey because of its importance vital to both sides, which was formed according to a set of dimensions that affect the nature of the strategies used and bearing the differences and consensus between the two contries led to the emergence of a new factor of interaction between the parties on Syrian crisis, highlights the dialectic interaction between conflict and cooperation, and is embodied in a set of axes used by the parties intended to influence the paths of the Syrian crisis to serve the self-interest which is considered the most important concepts of both parties to the conflict problem variables or cooperation.